وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

الاقتصاد الجزائري

مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس تخصص علوم اقتصادية

من إعداد الدكتور: زكـرياء مســعودي

أستاذ محاضر قسم أ – جامعة الوادي–

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادى
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

الموسم الجامعي: 2023-2024

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة:	**أ**
المحور الأول: الاقتصاد الجزائري فترة الحكم العثماني	**6 . 3**
المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري فترة الاستعمار الفرنسي	**10 . 8**
المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية 1962-1979	**15**
أولا-تطور الوضعية الاقتصادية خلال الفترة (1962- 1966)	**17 . 15**
ثانيا- تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط التنموي الأول (1967- 1969)	**19 . 17**
ثانيا- تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	**20 . 19**
ثالثا- تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	**22 . 20**
المحور الرابع : مرحلة التحول الارادي للاصلاحات 1980-1986	**24**
أولا- تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط الخماسي الأول	**26 . 24**
ثانيا- تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط الخماسي الثاني	**29 . 26**
المحور الخامس: مرحلة الاصلاحات الاقتصادية 1986-1993	**31**
أولا- تعريف المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر	**35 . 31**
ثانيا- جهود الإصلاحات الذاتية خلال فترة 1986-1993	**41 . 35**
المحور السادس :مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي (1994-1998)	**72 . 43**
المحور السابع : برامج الانعاش ودعم النمو 2000-2020	**99 . 74**
المحور الثامن : خطة الانعاش الاقتصادي 2020-2024	**111 . 101**
المحور التاسع : علاقة الجزائر بالاتفاقيات الدولية - اتفاق الشراكة الاورو متوسطية	**116 . 113**
خاتمة	**118**
قائمة المراجع	**125 . 120**

مقدمة

مقدمة:

شهد الاقتصاد في الجزائر منذ حكم الدولة العثمانية الى فترة ما قبل الاستقلال انتعاشا اقتصاديا خاصة في القطاع الزراعي والصناعي ، كما تميزت الفترة ما بعد الاستقلال بعدة تحولات كانت تتم في شكل برامج للإصلاحات الاقتصادية التي كانت مرتبطة بالتحولات الاقتصادية والايديولوجية، حيث أدى استمرار مظاهر الجمود والضعف للاقتصاد الجزائري في ظل تبني نظام التخطيط المركزي إلى تراجع معدلات التبادل التجاري وخاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، ومماانجر عنها من تراجع عائدات الصادرات من العملة الصعبة، وكانت محاولة التصحيح الذاتي متجسدة أكثر في مشروع إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية وإصلاح النظام المالي والبنكي ودعم دور القطاع الخاص في العملية التنموية، ولكن سرعان ما وصلت هذه الإصلاحات إلى حدود أصبح لزاما على السلطات التوجه للاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية وعقد اتفاقيات معها والتي كانت على شكل برنامجي التثبيت الاقتصادي التعديل الهيكلي، وإعادة جدولة للديون الخارجية, ولكن بعد ظهور آثار سلبية على الجانب الاجتماعي، ومع بروز مؤشرات الوفرة المالية منذ سنة 2000 بادرت الحكومة إلى تدارك الوضع من خلال تسطير برامج تنموية معتمدة على سياسة الانعاش الاقتصادي.

وسنحاول من خلال هذه المطبوعة وفقا للمقرر الوزاري الخاص بالمقياس إلى التطرق إلى محاورعدة تهدف إلى إبراز تطور الاقتصاد في الجزائر منذ العهد العثماني الى الفترة المعاصرة ، وذلك من خلال تناول أهم خصائصها في كل فترة من فترات المخططات والبرامج التنموية، كما تناولت المطبوعة علاقة الجزائر بالاتفاقيات الدولية ومنها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي، ومنه فقد قسمت المطبوعة عدة محاور أساسية .

المحور الأول:

الاقتصاد

الجزائري فترة الحكم العثماني

المحور الأول: الاقتصاد الجزائري فترة الحكم العثماني

خضعت الجزائر لحكم الدولة العثمانية منذ لحظة تأسيسها عام 1515م وحتّى عام 1830م، وامتد نفوذ الدولة العثمانيّة في الجزائر بدءاً من طرارة في غرب البلاد وصولاً إلى منطقة القالة من الشرق، وصولاً إلى الشمال حيث الجزائر انتقالاً إلى الجنوب حيث الأغواط وبسكرة، وزال حكم الدولة العثمانية بقدوم الغزو الفرنسيّ للجزائر. يذكر التاريخ الجزائريّ بأن البلاد قد أصبحت الميناء الأقوى على مستوى الشواطئ الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسط، وكان اسمها حينها (ولاية الجزائر)، وعاشت البلاد حالةً من التقدم والازدهار خلال العهد العثمانيّ وخاصّة في المجال الاقتصاديّ، وخاصة في القطاعات الحيوية منها الزراعو والصناعة .

1- الزراعة:

قدرت المساحة الزراعية في الجزائر العثمانية ب 12.5 مليون هكتار، استغلت في إنتاج المحاصيل المعيشية كالحبوب والخضر، إضافة إلى الحوامض والزيتون والتمور وعنب المائدة والتين، إلى جانب المحاصيل التجارية كالتبغ، الكتان التي كانت تشغل 94 % من السكان، كما اهتم الجزائريون بتربية المواشي، حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام 08 مليون رأس، و01 مليون رأس من الأبقار.

- تميزت الزراعة بمختلف فروعها باعتمادها على الطرق التقليدية (المحراث والمنجل)؛
- اعتماد النشاط الزراعي على نظام الإرواء الزراعي فكان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الإروائية؛
- بدا الركود يتسرب إلى الزراعة بسبب تراجع مداخيل النشاط البحري للأسطول الجزائري وهذا ما دفع بالسلطة إلى فرض ضرائب تصاعدية على السكان (الفلاحين) لتعويض ما فقدته من مداخيل، فأثر ذلك على الجانب الزراعي، بالإضافة إلى احتكار السلطات لتجارة الحبوب؛

كما تميزت الزراعة بسيادة النظام الاقطاعي، وانضمت الملكية الفلاحية إلى ثلاثة أنواع:

الجدول رقم (01): أنواع الملكية الفلاحية ومساحتها

نوع الملكية	المساحة الاجمالية
أراضي العرش	5 مليون هكتار
أراضي البايلك	1.5 مليون هـ
أراضي الخواص	3 مليون هـ
أراضي الأحباس	3 مليون هـ

أ- ملكية خاصة: وهي ضيقة المساحة، تتواجد على أطراف المدن.

ب- ملكية مشاعة: وهي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبلية كل حسب طاقته وتحتل مساحة أوسع من الملكية الخاصة.

ج- الأحباس (الأوقاف) وأملاك الدولة: وتسمى أيضا بملكية البايلك، تشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن.

2-الصناعة:

تميزت الصناعة في هذه الفترة بالبساطة وقلة التنوع، واقتصرت في أغلبها على المنتوجات نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير، وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، ففي مدينة قسنطينة كان عدد المهن يناهز أو يفوق العشرين وفي الجزائر أكثر من أربعين ولكل نوع من الصناعة أمين يعرف بالصناعة التي يشرف عليها كأمين الفضة وأمين الخياطين، الطرازين...إلخ وهكذا نجد أن الجزائريين وعلى غرار الشعوب الأخرى مارسوا الصناعة اعتمادا على ما يتوفر ببلادهم من مادة أولية ومارسوا هذه الأنشطة في مختلف البلاد، ومن بين أهم الصناعات ما يلي:

- صناعة مستلزمات الزراعة والبناء، صناعة دباغة الجلود والأحذية، الحقائب...الخ وحافظات التمر، الأحزمة، غمد السيوف ومختلف الأمتعة الجلدية؛
- صناعة النسيج كالطواقي الصيفية والشتوية، والجوارب الصوفية والقطنية...إضافة إلى صناعة أخرى كالف رش والوسائد والمساند؛
- صناعة الحدادة ومعالجة المعادن والأسلحة وتحضير البارود، إذ تحضر هذه الأخيرة في المسابك التي كانت تصنع بها الأسلحة والمعامل التي كان يحضر بها البارود في كل من الجزائر وقسنطينة؛
- صناعة الجلود كانت رائجة في المدن والبوادي وتستعمل الجلود المعالجة في صناعة السروج، الأغمدة؛وقد اشتهر صناع كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة بجودة مصنوعا ما كان يصنع بالمغرب الأقصى بفاس ومراكش؛
- صناعة الخشب وبناء السفن كانت تعتمد هذه الأخيرة على الأخشاب المحلية التي تصنع منها غالبا الأدوات المنزلية مثل الخزائن والصناديق والأبواب ...الخ؛
- صناعة الخزف والأدوات الفخارية إذا كانت توفر الأدوات الضرورية للاستعمال المنزلي ولغرض البناء والزينة في البيوت والمساجد ،يلحق بهذا النوع من الصناعة الفخارية الورشات العديدة

بفحوص المدن الكبرى حيث يعالج الرخام ويحضر الجبس ويصنع الأجر والقرميد المستعمل في تغطية المنازل في الجهات الساحلية خاصة؛

- صناعة المجوهرات والحلي وتخص المجوهرات الذهبية والفضية؛
- صناعة مستحضرات التجميل والعقاقير وتخص تقطير ماء الورد والزهر من الورود.

3-التجارة:

ازدهرت التجارة حيث كانت تصدر إلى أوروبا والدول الثمانية العديد من المنتجات كالزرابي والملابس المطرزة والشموع، الصوف، المواشي...الخ بالمقابل كانت الجزائر تستورد القطن والأقمشة والعلك والتوابل وحتى العبيد وكان التبادل التجاري يتم عن طريق المقايضة أو باستعمال النقود حيث كانت تصك النقود بثلاثة أنواع هي:

- ❖ العملات الذهبية: السلطاني .
- ❖ العملات الفضية: الدورو الجزائري، والبوجو .
- ❖ العملات النحاسية: الصائمة والبسيطة .

وبهذا العرض للنشاط الاقتصادي وكخلاصة لوضع الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يمكن القول واعتمادا على طبيعة ونوعية الإنتاج الزراعي والحرفي واستنادا إلى نوعية المبادلات والإجراءات المعمول بها أن اقتصاد الجزائر العثمانية آنذاك عرف ركود نسبي يعتمد على اكتفاء ذاتي زراعي وحرفي وتوازن تجاري يقوم أساسا على مبادلة المواد الأولية الزراعية بالسلع الأوروبية، وهذا نظرا للاهتمام الكبير والمتزايد بالجوانب العسكرية والسياسية انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي من خلال:

- عدم وجود سياسة اقتصادية؛
- عدم اهتمام الحكام الأتراك بتطوير البنى التحتية؛
- لم تتدخل الدولة لتحسين وسائل الزراعة؛
- لم تساهم في الوقاية من الأضرار الطبيعية؛
- الاهتمام بالموانئ الجزائرية بقصد إيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة وليس بقصد التجارة؛
- عدم تطور الصناعات اليدوية والحرف التقليدية من حيث النوع والكم وهذا لعدة عوامل منها:

- منافسة المصنوعات الأوروبية المستوردة التي تتميز بانخفاض ثمنها وجودة صنعها؛
- ثقل الضرائب المفروضة على الصناع الحرفيين؛

- جمود النقابات المهنية الذي كان يتمثل في حرص أمناء الحرف على الحد من الإنتاج والمحافظة على الأساليب التقليدي؛

ونظرا للظروف والعوامل السابقة الذكر، عجزت الكيانات العثمانية في الجزائر عن التطورداخليا والتفاعل دوليا، مما مكن فرنسا من الاستيلاء على الجزائر وهي المرحلة الثانية التي سنتطرق إليها من خلال دراسة وتحليل وضعية الاقتصاد الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي (1830 -1962).

المحور الثاني:

الاقتصاد

الجزائري فترة الاحتلال

الفرنسي (1830- 1962)

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري فترة الاحتلال الفرنسي (1830- 1962):

كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يغلب عليه الطابع الزراعي إلى جانب بعض الصناعات الحرفية البسيطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي،علاقات إنتاج منسجمة تعاونية (غير استغلالية) رغم تنوع الملكية ،أي عموما يمكن القول أنه اقتصاد متطور يتصف بالانسجام والتكامل بين القطاعات ولا توجد فجوة بين الاستهلاك والإنتاج.

ما الذي عمله الاستعمار الفرنسي ؟ الاستعمار الفرنسي استعمار استغلالي واستيطاني يريد أن يجعل من الجزائر موطنا ثان لفرنسا، وهذا ما جعله يتبع سياسة منفردة بخصوص الجزائر من حيث:

- تغيير هيكل الاقتصاد الجزائري من منتجات تخدم الاقتصاد الجزائري إلى منتجات تخدم الاقتصاد الفرنسي؛
- تغيير التركيبة البشرية وذلك بجلب المعمرين ومنحهم الجنسية الفرنسية؛

كما ترتب عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830-1962) تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري منها:

- خلق قطاع اقتصادي مزدوج،قطاع عصري أوروبي متطور يستعمل وسائل إنتاج متطورة ويستغل أجود الأراضي،وقطاع ثان تقليدي ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي يستعمل وسائل إنتاج بدائية ويستغل الأراضي غير الخصبة (الهامشية)على سفوح الجبال والوديان؛
- انفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية(التوجه نحو منتجات زراعية صناعية كالحمضيات لتصدير الخمور)، والجدول أسفله يوضح هذه الحقيقة.

الجدول رقم (02): إنتاج للشخص الواحد 1954 (فرنك فرنسي)

	الجزائر	فرنسا	الولايات المتحدة .أ
الصناعة	300	15000	55000
الزراعة منها:	16000	53000	56000
الحبوب	6000	9000	18000
اللحوم	2000	16000	20000
الخمور	5400	4100	100

المصدر: أحمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة، د. م .ج ،1993،ص 19.

- في الفترة (1930-1945) التي شهدت تصدع في الاقتصاد العالمي ،كانت الصادرات الزراعية تلعب دور المحرك في النمو وتطور الدخل في الجزائر،فكان لتصدير الخمور دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الجزائري(مثل القطن في مصر والقهوة في البرازيل)،وهذا ما دفع السلطات الاستعمارية إلى تركيز ملكية الاراضي أكثر في يد المعمرين منذ 1920 مما ولد أثر انكماشي في توزيع الدخول؛
- تحويل الفائض المنتج في الريف الجزائري خارج الجزائر مما أدى إلى تخلف الريف عموما والزراعة خصوصا (98 % من السكان النشيطين يشتغلون في الزراعة ما بين 1930 و1945)؛
- هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي ووفقا للسوق الأوروبية ولا يتحدد وفقا لاحتياجات الاقتصاد الجزائري،بل كرست السياسية التجارية للمستعمر اعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية ومصدرا للتزود بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية بأسعار منخفضة واليد العاملة الرخيصة ،وأصبحت الجزائر منذ الخمسينات مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية الغذائية؛
- نتج عن ذلك تدهورا للوضع المعيشي للسكان الأصليين وعملية تفقير واسعة للمجتمع الجزائري وخاصة سكان الريف الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين؛
- شهدت الفترة ما بين (1930 -1954) ركودا اقتصاديا في الزراعة والصناعة،وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة خاصة في الارياف ونزوح سكاني نحو المدن حيث ارتفع عدد سكان المدن من 500000 سنة 1932 إلى 2 مليون ساكن سنة 1960،ونحو فرنسا "حيث ارتفع عدد العمال الجزائريون من 93068 عامل إلى 194271 مابين (1950-1960) ".

تميز الاقتصاد الجزائري إلى غاية مشروع قسنطينة برأسمالية زراعية استعمارية ورأسمالية مالية تهتم بالنشاطات المنجمية والبنكية والتجارية لتعظيم أرباحها وتوسيع دائرة هيمنتها،ولذلك عملت الإدارة الاستعمارية على وضع سياسات لدعم تراكم رأس المال في الزراعة والصناعة وإجراء إصلاحات بهدف استقرار الأرياف خاصة مع انطلاق الحرب التحريرية،ويندرج مشروع قسنطينة في هذا الإطار حيث أنه بعد فشل سياسة القمع والتقتيل تنبهت الإدارة الاستعمارية إلى طريقة لجذب الجزائريين إلى صفهم وذلك عن طريق تحسين وضعهم الاجتماعي من خلال هذا البرنامج الخماسي (59-64) الذي يهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات لتوفير مناصب الشغل وتجنب تطور الأزمة الاقتصادية

والاجتماعية للمجتمع الجزائري ومواصلة تراكم رأس المال في قطاع المحروقات الذي بدأ يتطور ابتداء من سنة 1956.

يرجع فشل برنامج قسنطينة في تحقيق أهدافه المسطرة،(من الناحية الاجتماعية :بناء المدارس والمستشفيات والمساكن...، وفي المجال الصناعي:وحدات صناعية مثل مركب الحجار للحديد والصلب،مركب أرزيو،محطة توليد الطاقة بالقبائل...،وفي المجال الزراعي:استصلاح الأراضي ،بناء السدود ...) إلى عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وإلى التحاق الشعب الجزائري بالحركة الوطنية،ومن ثم وجهت جل الأموال المخصصة لهذا البرنامج لتمويل العمليات الحربية للجيش الفرنسي ضد الثورة ،حيث انتقلت النفقات العسكرية من 14 مليار فرنك فرنسي قديم قبل الثورة لتصل إلى 220 مليار خلال الفترة (54-61).

في ظل هذه الظروف وانطلاقا من طبيعة النظام الاستعماري الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية، فإن ذلك لم يسمح بتطور فعلي للصناعة في الجزائر،حيث اقتصرت على ورشات حرفية لإنتاج مواد استهلاكية كتعليب المنتجات الزراعية أو بعض الصناعات الكيماوية كالصابون والمواد الزجاجية،وقد سمح المستعمر بذلك نتيجة الحرب العالمية الثانية وصعوبة المواصلات لتوفير احتياجات الجيوش والمعمرين،كما سمح المستعمر بعد اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1953 بظهور بعض الصناعات الاستخراجية والتكريرية التي سرعان ما تقلصت بنسبة (50-60%) بعد تجدر الثورة وتخوف المعمرين من المستقبل.

المحور الثالث:

مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية

أولا-تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1962-1966

ثانيا-تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط التنموي الأول (1967- 1969)

ثالثا- تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

رابعا- تطور الوضعية الاقتصادية في

المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال سنة 1962 على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر كثيرا من معالم التخلف من أهمها:

- ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات: معنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب متطورة وقطاعات أخرى تحت يد الجزائريين؛
- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي؛
- استحواذ البترول والنبيذ على 80 % من مجموع الصادرات؛
- تدني مستوى المعيشة.

أولا- تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1962-1966:

ورثت الجزائر عقب استقلالها البلاد في وضعية مزرية جدا وواجهت السلطة آنذاك تحديات كبرى أهمها:

- خراب كبير وعلى جميع الأصعدة نتيجة سياسة الأرض المحروقة التي مارسها المستدمر لفترة طويلة، ضعف إلى ذلك ما نتج عن حرب التحرير المجيدة؛
- تفكك بين القطاعات؛
- هجرة جماعية للمستدمرين الذين كانوا يسيرون البلاد؛
- تهريب كبير لرؤوس الأموال؛
- ملايين الشهداء و الأرامل و اليتامى؛
- أكثر الشعب مسته الأمية و الفقر و الأمراض.....إلخ؛
- اعتماد البلاد على الصادرات المواد الأولية و المنتجات الفلاحية و خصوصا اتجاه فرنسا إلى جانب اعتمادها على الواردات بشكل كبير و انحصارها على فرنسا؛
- بقاء مساحات واسعة من الأراضي بيد المدمرين....؛

ولتجاوز هذا الوضع أقرت السلطة الحاكمة انتهاج الاشتراكية كمنهج مبلورا من خلال التخطيط المركزي، وهو ما أكده ميثاق طرابلس (1962) و ميثاق الجزائر (1964)، والكثير من الخطابات السياسة في وتلك الحقبة.

وقد أكد ميثاق طرابلس على أن الفلاحة هي أساس التنمية مع تطويرها وربطها بالصناعة مع إعطاء أهمية خاصة للثروة البشرية وإحداث توزيع عادل للثروات عليها.

وهذا ما يتطلب إصلاح زراعي حقيقي يقوم على إزالة صبغة الإنتاج الرأسمالية، حصر الملكية الفردية وجعل الإستقلال جماعي للأراضي، أيضا إقامة مساعدة مالية، تقنية و تجارية للفلاحة، على أن تقوم الصناعة بامتصاص البطالة و المساهمة في الاستقلال الاقتصادي، بعدها و في ظل هذه الظروف جاءت تأمينات 1963 ليؤكد بعدها ميثاق الجزائر الإعتناء بالفلاحة، و كذا القيام بالتأمينات (تأميم البنوك، التجارة، الثروات الطبيعة و الطاقوية.....)، كما أبدى اهتمامه بالتصنيع و اعتبره كقطب أساسي لإحداث القفزة النوعية، خاصة في مجال الصناعات البترولية و صناعة الحديد والصلب، كما وجه اهتمامه للجانب البشري بصفته القائد في التنمية.

وقد عرفت الفترة1963-1966 مخطط استعجالي تظهر مخصصاته كما يلي:

الجدول رقم (03):حجم الإستمارات خلال الفترة 1966/1963

السنوات	1963	1964	1965	1996	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.8
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
كل القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

يتضح من الجدول السابق أن الاهتمام كان منصبا على القطاع الصناعي كأحد أقطاب التنمية كما نص على ذلك ميثاق الجزائر، إلا أن ما خصص للفلاحة لا يمكنها من أخذ مكانة مرموقة، ضف إلى ذلك لا يلي جميع احتياجاتها، خصوصا أنه القطاع أكثر استغلالا من طرف الجزائرين المنتشرين في الأرياف.

وبتحليل أكثر ديناميكية، يتضح أن حجم الاستثمارات الإجمالي في تراجع خلال تلك الفترة، وهذا التراجع هو مؤشر على أزمة في التراكم، وأن الشركات الأجنبية هي التي حققت القسم الأعظم من تراكم رأس المال المنتج، وذلك في قطاع المحروقات الذي تلقى في الفترة المعينة ما يقارب 60% من استثمارات الشركات، ولم تسجل الاستثمارات في هذا القطاع تزايد جديرا بالأهمية، وذلك بسبب تردد الشركات الفرنسية التي استمرت في تصدير رساميلها بشكل واسع إلى الخارج.

الجدول رقم (04): تطور الاستثمارات والرساميل المصدرة خارج الجزائر للفترة(1966/1963)

الوحدة: 10^3دج

السنوات	1963	1964	1965	1966
استثمارات الدولة	386	811	718	559
إجمالي إستثمارات الشركات الأجنبية	2297	1497	1680	1623
- قطاع النفط	940	780	1070	1020
- قطاعات أخرى	1357	717	610	603
استثمارات الأسر	30	20	10	10
إجمالي الاستمارات	2713	2328	2408	2192
الرساميل المصدرة	288.4	615.4	895	1291.7

ويفسر ضعف التراكم في القطاع العام بغياب الإمكانيات المالية الهامة من جهة، و من جهة أخرى بغياب الفترة الاجتماعية القادرة على إمكانية تصور و تنفيذ تنمية صناعية هامة.

أما الحصة الصناعية والزراعية من خلال قيمتها المضافة في الإنتاج الداخلي الخام أظهرت بأنه لا القطاع الصناعي –عدا المحروقات– ولا القطاع الزراعي استطاعا أن يحققا نتائجا مرضية، ففيما يخص الصناعة فقد سجلت أحسن نسبة لها في عام 1966 وصلت 25.67% بعدما كانت 18.13% عام 1963، أما الزراعة فعرفت تقهقرا، فبعدها كانت نسبة قيمتها المضافة في الإنتاج الداخلي الإجمالي عام 1963 في حدود 24.23% وصلت عام 1966إلى 10.48% ويعود ذلك لسوء استعمال القوى العاملة، ضعف التجهيزات في هذا القطاع و قلة التمويل.

ثانيا–تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط التنموي الأول (1967– 1969):

شهدت سنة 1967 تقديم أول مخطط قصير المدى بهدف وضع الوسائل المادية والبشرية من أجل تحقيق مخططات قادمة ارتكزت على انتهاج النظام الاشتراكي.

وقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث خطط تنموية متبوعة بسنتين انتقاليتين 79/78بين فترتين متمايزتين من التخطيط، في هذه المرحلة هدفت الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالا فيما يلي:

- تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف وتابع إلى اقتصاد نامي ومستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان.

- تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى.
- ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة.

ستسمح دراسة هذه الفترة برصد أهم الإيجابيات وتسجيل الانحرافات التي عرفتها التجربة التنموية في الجزائر خلالها.

هذا المخطط لم يكن خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة، لأنه يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف،الدقة،...) كما أنها لم تحدد مؤشرات قيمية ولا كمية بل جاءت على شكل مشروع استثماري قطاعي إجمالي، بعض المشاريع منها تعود إلى مشروع قسنطينة ومشاريع أخرى جديدة عهد إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، الأدوات والتقنيات التي استعملت فيه كانت ذات طابع عملي ميداني بناء على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية.

كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، ورسم لبعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر.

ولقد حدد لهذا المخطط اعتمادات مالية في حدود 11.081 مليار دج كان للقطاع الاقتصادي حصة الأسد فيها، وكان توزيع الاستثمارات المخططة على مجموعتين رئيسية:

- الاستثمارات الإنتاجية: وقد خصص لها 7.269 مليار دج (الصناعة: 5.4 مليار دج، الزراعة 1.869 مليار دج).
- الاستثمارات غير الإنتاجية: وقد خصص لها 3.812 مليار دج(البنية التحتية الاقتصادية: 1.409 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 2.188 مليار دج، استثمارات أخرى 0.215 مليار دج).

ويتضح من التوزيع السابق، أن الاستثمارات الإنتاجية و بالخصوص الصناعية تستأثر بحصة كبيرة من إجمالي الاستثمارات 40% ثم تأتي الزراعة في المرتبة الثانية ب17% ثم القاعدة الهيكلية والسكن ب13.7% من الإجمالي ومع نهاية تطبيق هذا المخطط بلغت نسبة التنفيذ الفعلي للاستثمارات السابقة ما قيمته 9 مليار دج توزعت كمايلي:

- نسبة الانجاز الفعلي للاستثمارات المنتجة: 97% (الزراعة 85%، الصناعة 87%).
- نسبة الانجاز الفعلي للاستثمارات غير المنتجة:(من 60% حتى 76%).

ومن ناحية التقييم فإن هذا المخطط لا يعطي صورة تقييمية متكاملة نتيجة للمدة القصيرة التي استغرقها، ولكنه رسم طريق إلى مخططات أخرى.

ثالثا-تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

حدد هذا المخطط اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة و المحروقات، فقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار، و كان يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، بينما نفقات الاستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسطة و طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العمومية بالإضافة إلى القروض الخارجية.

إن أهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، وذلك بهدف مراقبة مواردها المالية.

جاء المخطط الرباعي الأول لتعميق اختيارات الخطة الأولى، كما يتميز هذا المخطط بإقرارته الرسمية و الإلزامية مما اكسبه الطابع الإجباري في التنفيذ عكس الخطة الثلاثية السابقة، وعلى العموم تمحورت أهداف هذا المخطط حول مايلي:

- تطوير الصناعة الوطنية إلى الدرجة التي تلبي الحاجات المحلية، من خلال خلق صناعة مصنعة أي صناعة وسائل الإنتاج (*industriel indutrialise*)؛
- تنويع العلاقات التجارية مع الخارج سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات؛
- الاعتماد بشكل كبير تمويل التنمية من المصادر الداخلية؛
- العمل على تحقيق تكامل اقتصادي وطني من خلال ربط القطاعات ببعضها خاصة الصناعة والزراعة عن طريق:

- إمداد القطاع الزراعي بالآلات والمعدات، الأسمدة والمبيدات(وتلك تمثل مخرجات القطاع الصناعي).
- إمداد القطاع الصناعي بما يحتاجه من المزروعات الصناعية لانتاج السلع الغذائية الاستهلاكية مثل: الطماطم، الحليب ومشتقاته، الزيتون، عباد الشمس ، الحمضيات، القمح الصلب واللين، اللحوم الحمراء والبيضاء، الجلود.....(مخرجات القطاع الزراعي).
- رفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال توفير السكن، التعليم، الصحة، النقل ....إلخ.

ولتحسين هذه الأهداف خصص لهذا المخطط مبلغ أكبر قدر ب 27.8 مليار دج وهو يعادل تقريبا 3 أضعاف استثمارات الخطة السابقة وقد وزعت على مختلف القطاعات كالآتي: 14.4 مليار دج للصناعة، 4.14 مليار دج للزراعة والمتبقي لباقي القطاعات، إذا الملاحظ هو استحواذ الصناعة على حصة الأسد تليها الزارعة كما نلاحظ ارتفاع حصة الاستثمارات الاجتماعية.

للاشارة صادف هذا المخطط تأميم المنشآت الأجنبية و بالأخص البترولية سنة 1973 الأمر الذي سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها الاقتصادية والمالية.

وفي نهاية هذ المخطط كانت نسب الانجاز الفعلية لمشاريع الاستثمار المخططة على النحو التالي:

- نسبة انجاز الصناعة: 57%
- نسب انجاز الزارعة:13%
- نسب انجاز باقي القطاعات:30%

الملاحظ هو مدى الانحراف عن تحقيق البرامج الاستثمارية المخططة في مجمل القطاعات خصوصا الرزاعة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على عدم الدقة في التخطيط الذي انعكس سلبا في التنفيذ.

رابعا–تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال المخطط الرباعي الثاني (1974–1977):

هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق المخطط الرباعي الثاني فقد خصصت له ما يقارب 110257 مليون دج، وهي تمثل ثلاثة أضعاف الرباعي الأول، و تميز هذا المخطط بأن يبقى التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة 61 % من مجموع الاستثمارات.

لضمان السير الحسن لتنفيذ المشاريع تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية.

اهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج.

زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال، كما تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع، إذ ارتفع معدل الاستثمار الخام من متوسط 35% سنة 1970 إلى 46 % من الناتج الداخلي الخام ما بين (79.78).

أ- يهدف هذا المخطط إلى تدعيم المكتسبات المحققة و بالأخص في المجال الصناعي ويجسد هذا التوجه ارتفاع الاستثمارات المرخص بها خلال هذا المخطط بزيادة ب 12 مرة عن المخطط الثلاثي وبزيادة 04مرات المخطط الرباعي الأول، ومن بين أهدافه:

- تدعيم القطاع الاجتماعي: من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي للأفراد(صحة، تعليم، سكن، نقل...) بصفة عامة وبالعمال في المؤسسات الإنتاجية بصفة خاصة، وقد كانت حصته من إجمالي الاستمارات في هذا المخطط 22.3؛
- تنمية القطاع الصناعي: من حيث الإبقاء على الاختيار الصناعي واعتبار الصناعة أساس التنمية وقد بلغت حصته من إجمالي الاستثمارات 43.5%. بينما بلغت نسبة التنفيذ الفعلي 61% بالإضافة إلى تنمية القطاع الفلاحي ومعالجة الاختلال التي عرفها وقد بلغت حصته 10.9% ونسبة التنفيذ 4.8%
- الاهتمام بالقاعدة الهيكلية الأساسية: حيث بلغت حصته من إجمالي الاستثمارات المخططة 14% بينما كانت نسبة الانجاز الفعلية في نهاية المدة 33.7% فقط؛
- تنمية قطاع خدمات الإنتاج: وقد خصص لهذا القطاع ما نسبته 9.3% من الإجمالي، بينما بلغت نسبة الانجاز الفعلية لهذه الاستثمارات 97%؛

والملاحظ هو مدى انحراف نسب التنفيذ مرة أخرى عن النسب المخططة وهذا يعني فشل المخطط في تحقيق الأهداف المرجوة عند نهاية المدة. فالقضية إذا ليست قضية تسطير أهداف بقدر ما هي قضية تحقيق تلك الأهداف، لأنه إذا تم تحديد أهداف معينة ولم تتحقق تبين إن هناك ضعفا في عملية تحديد الأهداف المطلوبة على المدى المتوسط وبالتالي عدم الواقعية في التخطيط والتي تمثل أحد أهم الشروط نجاح التخطيط.

أ- **استثمارات المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني 1978-1979:** تعتبر هذه المرحلة انتقالية من المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته عام 1977 والمخطط الخماسي الأول الذي سوف يبدأ سنة 1980 حيث بلغ باقي الانجاز بنهاية سنة 1977 مبلغ 190.07 مليار دج، وقد تم تأجيل المخطط الخماسي الأول إلى سنة 1980 للظروف السياسة المتصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني (*FLN*) حيث تم الحرص على استغلال سنتي (1978-1979) في انجاز البرامج المتبقية عن المخطط الرباعي الثاني لتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي.

ويتضح من خلال الأرقام المحصلة من جهاز التخطيط أن البرامج المزمع استكمالها خضعت لإعادة التقييم نظرا للتغيرات الحاصلة في الأسعار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي آناذاك والتي يمكن وصفها بالركود التضخمي، بالإضافة إلى تسجيل برامج استمارية جديدة لمواجهة الحاجات الجديدة للتنمية وبالتالي أصبح مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها عام 1978 ما قداره 95.63 مليار دج فقط.

وكتقييم للمرحلة (1967–1979) فإنه نلاحظ تقهقر مشاركة القطاع الخاص في معدل الاستثمار، حيث سجل مع نهاية 1978 نسبة 5.04 %، كذلك النسبة الضعيفة الغلاف المالي الموجهة للقطاع الفلاحي إذا ما قورنت بقطاع الصناعة، حيث لم تمثل سوى 8 . 8 % في المتوسط خلال هذه الفترة، كما يلاحظ الأهمية الضعيفة لقطاع البناء والأشغال العمومية إذ كان يتلقى أضعف غلاف مالي على الإطلاق، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور أزمة السكن في هذه الفترة.

كما تجدر الإشارة بأن الجزائر خلال هذه المرحلة كانت تمول التنمية بنسبة كبيرة عن طريق القروض الخارجية، فقد ارتفعت الديون خلال هذه الفترة من 6 مليار دج سنة 1974 إلى 26 مليار دج سنة 1979 كما ارتفعت خدمة المديونية الخارجية من 43.2 مليار دج سنة 1975 إلى 14 مليار دج سنة 1979، أي بزياد أكثر من 50 % من مجموع الديون لنفس السنة.

المحور الرابع

مرحلة التطور الاداري للإصلاحات

أولا- تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

ثانيا- تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)

المحور الرابع: مرحلة التطور الاداري للإصلاحات

شرعت العديد من الدول النامية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي طبقا لنهج الصندوق والبنك الدوليين، وهذا تحت ضغط متغيرات البيئة الدولية، وقطعت شوطا كبيرة في تنفيذها خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين إلا أن الجزائر كانت من الدول التي قابلت تلك البرامج بشيء من التردد، فاختارت أولا طريق الإصلاحات الذاتية منذ مطلع الثمانينات.

أولا-تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

جاء المخطط الخماسي الأول يحمل استراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقديمه خلال الفترة السابقة، وفق أهداف نلخصها على النحو الآتي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية؛
- تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات؛
- جنيد فعال ومثمر القدرات البشرية والمادية المتاحة؛
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية كافية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية؛
- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني؛
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط وتوزيع أكبر لمسؤولياته؛
- إعداد شروط التنمية المستقبلية الاقتصاد الوطني.

وقد استند هذا المخطط عشية البدء به إلى حقيقتين في غاية الأهمية، وهما: الأولى تتعلق بالعجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية، أما الثانية، انتعاش أسعار البترول، إذ لامس سعر البرميل 40 دولار سنة 1981.

ضمن هذا الإطار ثم تعديل هيكلة الاستثمارات لهذا المخطط، وذلك راجع إلى كون السياسة الاقتصادية الجديدة تبنت هدفين أساسيين ضمن أولوياتها الرئيسية، وهما: استعمال أفضل للجهاز الإنتاجي القائم (معدل استغلال الطاقة بين 40 إلى 50 %) وكذا توجيه الاهتمام أكثر إلى تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل الطرق والموانئ والمطارات .... الخ.

لقد شهدت هذه الفترة سعى الجزائر إلى إنعاش القطاعات التي لم تعطى لها الأولوية من قبل، فقامت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية و إصلاح النظام الجبائي ونظام الأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور وإشباع الحاجيات الأساسية للسكان من شغل وتعليم وسكن وصحة، وانتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى وحاجة البلد اقتصاديا واجتماعيا، فكان توزيع الاستثمارات كمايلي:

الجدول رقم (05): توزيع الاستثمارات للفترة(1980-1984)

القطاعات	تكاليف البرنامج(مليار دج)	التنفيذ المالي (مليار دج)
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	04.00	03.20
الصيد البحري	01.50	00.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة والري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم والطاقة	**22.17**	**17.00**
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
السياحة	04.60	03.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات السلكية واللاسلكية	08.00	06.00
التخزين والتوزيع	17.80	13.00
مجموع قطاع شبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	02.10	01.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	42.20

الإستثمارات الأخرى	28.19	21.54
المجموع	**216.69**	**143.64**
مجموع الإستثمارات	**560.5**	**400.6**

ومن خلال مشروع هذا المخطط تبين أن التوجهات التنموية للجزائر تركزت على القطاع الصناعي بدرجة كبيرة، من خلال المخصصات المالية لهذا القطاع وما يرتبط به، وإعادة الاهتمام بالزراعة كونها تشغل فئة معتبرة من السكان، و الاهتمام بالعنصر البشري من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتكوين باعتبار البلد كان يرغب في تحسين الإنتاجية و خلق القدرة على الابتكار والتحكم في التكنولوجيا المستوردة وتحويلها إلى ثروة وطنية من خلال زيادة التدريب والتكوين على استعمال الآلات المتنوعة.

وبالنظر على الصعوبات التي واجهها القطاع المنتج متمثلا في المؤسسات الوطنية العمومية، فقد تقرر مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني بالرسوم 80-242 المؤرخ في 1980/10/04 المتعلق بإعادة هيكلتها باعتبار أن الاقتصاد الجزائري توسع مقارنة بفترة ما بعد الاستقلال وزاد معه عدد المؤسسات وتراكمت مشاكلتها الفنية والمالية والإنتاجية و هذا بسبب ضعف التحكم في الوسائل التكنولوجية، وعدم استخدام المحاسبة التحليلة لضبط التكاليف، مما أدى إلى اضطراب العملية الإنتاجية وعدم ترشيد الأسعار، تزامنا مع عدم وجود رقابة خارجية عليها، الأمر الذي سهل الاختلاسات و البيروقراطية والرشوة، فتأثرت بذلك علاقات الإنتاج بالاستهلاك والتوزيع، حيث كان الهدف من ذلك دفع تلك المؤسسات إلى توليد الفوائض المالية التي تمكنها من تكوين الموارد المالية لتمويل نشاطاتها والتوسع فيها و الاستغناء عن دعم الخزينة العمومية.

إن إعادة تنظيم المؤسسات باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد كان يستهدف رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية وزيادة الفعالية في تسييرها و تنظيما بفصل تخصصاتها المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع، وهذا بخلق المزيد من المؤسسات المتخصصة من أجل التحكم أكثر في الإنتاج لتوفير الاحتياطات الاجتماعية المتزايدة، وتوزيع عادل للمشروعات عبر المناطق والجهات، من خلال إعادة الهيكلة العضوية و المالية لتلك المؤسسات.

ثانيا-تطور الوضعية الاقتصادية خلال فترة المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989):

جاء هذا المخطط في ظل ظروف اقتصادية سيئة، تمثلت في الانخفاض الحاد لأسعار النفط في سنة 1986، حيث يرى الاقتصاديون الجزائريون أن الاستراتيجية الصناعية المتبناة لا يمكن تنفيذها في ظل هذه القيود، ومن بينها:

1. القيد المالي:والذي يمكن تحديده بعنصرين اثنين هما:

أ- تراجع وانخفاض عائدات الصادرات، الناجم عن هبوط وانخفاض أسعار البترول الخام والغاز، والتي قدرتبالنسبة للأول 50 % وبالنسية الثاني 20 %.

ب- خدمة الدين المرتفعة نسبيا، والتي قدرت ب 5 مليار دولار وهو مبلغ نسبة 55 % من العائدات النفطية.

2. محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

3. عدم تلبية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي واللجوء المفرط للتموين الخارجي لتزويد أداة الإنتاج الصناعية.

4. حتمية خلق مناصب شغل في القطاع المنتج، وبالتالي فالتشغيل الحقيقي هو التشغيل الناجم عن التنمية الصناعية.

وفي ظل هذه القيود جعل المخططين الوطنيين يؤكدون على مواصلة إصلاح المؤسسات الوطنية، وإعطائها المزيد من الحرية من خلال منحها الاستقلالية في التسيير والتنظيم وتحميلها مسؤولية النتائج المحققة مع الإبقاء على ملكية الدولة لرأسمالها، فصدر بذلك قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1988، ولقد تحلى الهدف من هذه الاستقلالية في منح المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والتكفل بأنشطتها ووضع الاستراتيجيات الخاصة بما فيما يتعلق بالمبادرة والمخاطرة بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، تسمح لها بتغطية استهلاكاتها واستثماراتها، وقد تمت عبر مشروعين متكاملين وهما: الاستقلالية القانونية من خلال جملة المشاريع القانونية والتشريعية التنظيمية للمؤسسات التي بدأ العمل بما في سنة 1988 مثل إنشاء صناديق المساهمة وتكوين الجمعية العامة ومجلس الإدارة، ثم الاستقلالية المالية بفصل الذمة المالية للمؤسسات عن الذمة المالية للدولة وخزينتها، والتي اصطدمت بانهيار أسعار البترول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، ما جعلها عاجزة مرة أخرى عن تموين وإعادة تموين نفسها، لتستمر حالة الركود والتراجع حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين.

الجدول رقم (06): توزيع الاستثمارات للفترة(1985-1989)

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار دج)	التنفيذ المالي(مليار دج)
الفلاحة	30.00	05.45
الغابات	41.00	07.45
الصيد البحري	01.00	00.18
الغابات	07.00	01.27
مجموع الفلاحة والري	**79.00**	**14.36**
المحروقات	39.80	07.23
الكهرباء	28.30	05.14
البيتروكيمياء	11.10	02.01
المعادن	03.0	0.54
الحديد والصلب	18.0	03.27
البناء الميكانيكي	16.60	04.83
صناعات أخرى	47.40	08.61
مجموع الصناعة	**174.20**	**31.67**
وسائل الإنجاز	19.00	03.45
وسائل النقل	15.00	02.72
التخزين و التوزيع	15.85	02.88
البريد والموصلات	08.00	01.45
المرافق الاقتصادية	45.50	08.27
السكن	76.00	13.81
الصحة	08.00	01.45
مرافق اجتماعية أخرى	20.45	03.71
التجهيزات الجماعية	44.00	08.00
التربية والتكوين	45.00	8.18
مجموع الاستثمارات	**540**	**100**

من خلال ملاحظة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج والمقدرة 540مليار دج وما أنجز منها فعليا 100 مليار دج ،ندرك أن الوضعية الاقتصادية في الجزائر متأزمة ، حيث كان الاقتصاد الجزائري يعاني من قلة الموارد نتيجة استمرار هبوط أسعار النفط ، وهذا أضطر الحكومة الى المديونية الخارجية لسد ذاك العجز.

المحور الخامس:

مرحلة الاصلاحات الاقتصادية

(1986 . 1993)

أولا تطور المديونية الخارجية بالجزائر بداية من 1986

ثانيا- جهود الإصلاحات الذاتية خلال فترة الثمانيات

المحور الخامس: مرحلة الاصلاحات الاقتصادية (1986 . 1993)

أولا- تطور المديونية الخارجية بالجزائر بداية من 1986 :

1-تعريف المديونية الخارجية:

هي لجوء الدولة إلى الاقتراض من الخارج لتمويل نفقاتها المحلية وعادة ما تكون لتغطية نفقاتها الاستثمارية، وهذا عند عدم كفاية مواردها الذاتية، وفي حال الحصول على هذه الأموال من السلطات الرسمية لدولة أخرى تعرف بالديون العامة، وإذا كان مصدرها القطاع الخاص تعرف بالديون الخاصة، أما القروض التي يكون مصدرها المنظمات الدولية فتعرف بالقروض المتعددة الأطراف.

وعديد دول العالم تلجأ إلى الاستدانة وفق المنطق السابق، ولذا فهي ظاهرة عادية، لكن تصبح غير عادية وغير صحية عندما تزيد نسبتها بشكل تصبح الدولة غير قادرة على تسديدها عند تاريخ استحقاقها، كما تمتعريف أزمة المديونية الخارجية أنها هي حالة عدم قدرة الدولة على تسديد التزاماتها الخارجية (ديون، فوائد) عند تاريخ استحقاقها (سدادها) لقلة أو انعدام الموارد المالية لذلك، كما تتحول المديونية الخارجية إلى أزمة عندما تتجاوز نسبة خدمة الدين (فوائد الديون) 30% من عائدات التصدير للبلد.

2-مراحل تطور المديونية الخارجية الجزائرية(1999/1971):

لقد اندلعت أزمة المديونية الخارجية في الجزائر سنة 1986 عندما عجزت عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية من ديون وفوائد خصوصا هذه الأخيرة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور أزمة المديونية الخارجية في الجزائر (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1979	1980
مبلغ الدين	3.3	4.1	4.6	4.9	6	9.5	12	20	19.4
السنوات	1981	1982	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
مبلغ الدين	18.37	17.64	15.89	18.26	22.65	24.65	26.10	27.25	26.6
خدمة الدين	4.29	4.45	5	5	4.8	5.4	7.4	7.17	8
نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات (%)	28.6	31.8	37.3	36.4	58.8	56.2	80.3	69.1	64

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مبلغ الدين	28.5	26.9	26	31	32.5	33.2	31.6	30.7	28.3
خدمة الدين	9.2	8.2	8.4	4.4	4.6	4.3	4.24	3.6	5.1
نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات (%)	74	76	94	51	44	33.6	31.5	39	40

من خلال أعلاه يمكننا استنتاج مراحل تطور المديونية الخارجية الجزائرية طوال الفترة(1971-1999)، كما يلي:

المرحلة الأولى: (1971-1979)

لقد شهدت المديونية الخارجية للجزائر خلال هذه المرحلة إرتفاعا كبيرا ومستمرا، حيث انتقل مبلغ الدين من 3.3 مليار دولار سنة 1971 إلى 20مليار دولار سنة 1979 بمعدل زيادة قدره 506% تقريبا في غضون 8 سنوات فقط، ولعل ذلك فسر بعدة عوامل أهمها توافق هذه المرحلة تنفيذ المخططات الرباعية التنموية والمبالغ المالية الكبيرة التي كانت تستهلكها خصوصا مشاريع التصنيع، فالبرغم من إنعاش إيرادات الحكومة آنا ذاك بفضل ارتفاع أسعار النفط(الصدمة النفطية الأولى والثانية)، إلا أن الحكومة اضطرت للإقتراض من الخارج بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة بسبب أزمة الركود التضخمي التي أصابت العالم الرأسمالي.

المرحلة الثانية:(1980-1984)

على عكس المرحلة السابقة، شهدت هذه المرحلة تراجعا ملحوظا في قيمة الدين الخارجي وإن استمرت لمدة أربع سنوات فقط، حيث انخفضت من 19.4 مليار دولار سنة 1980 إلى 15.89 مليار دولار سنة 1984، حيث يفسر ذلك بتحسن الوضعية المالية للبلاد بسبب تحسن الظروف الدولية المتعلقة بالارتفاع المزدوج لأسعار المحروقات وأسعار الدولار من جهة أخرى، الأمر الذي دفع بالحكومة للإبتعاد عن الاستدانة بعض الشيء.

المرحلة الثالثة: (1985-1996)

في هذه المرحلة عاودت المديونية الخارجية للإرتفاع من جديد بالرغم من بعض الانخفاضات المسجلة سنوات: 1990،1992،1993، وبهذا فقد ارتفع مبلغ الدين الخارجي طوال هذه الفترة من 18.26 مليار دولار إلى 33.2 مليار دولار أي بمعدل زيادة قدره 82% تقريبا، ويرجع ذلك إلى الأزمة الإقتصادية الخطيرة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة بسبب التراجع الكبير في الموارد المالية للحكومة بسبب انهيار أسعار المحروقات من جهة ومن جهة أخرى إلتهام المديونية الخارجية وفوائدها معظم تلك المداخيل على الرغم من قلتها فضلا عن عدم الإستقرار السياسي والأمن الذي اصبحت تعرفه البلاد، كل هذا دفع الحكومة إلى الإقتراض من الهيئات النقدية والمالية الدولية والقبول ببرامج الاصلاح الاقتصادي الشامل المقترحة عليها مجبرة لا مجبرة، مما أدى ذلك في النهاية إلى تضخم المديونية الخارجية خلال هذه الفترة.

المرحلة الرابعة: (1997-1999)

أين شهدت هذه المرحلة تراجع في المديونية الخارجية، حيث انتقلت من 31.6 مليار دولار إلى 28.3 مليار دولار، وعلى الرغم من انه إنخفاض طفيف طوال هذه الفترة إلا أنه يعتبر مؤشر عن بداية إبتعاد الحكومة عن الإستدانة واستعادة الاقتصاد عافيته للاعتماد على الموارد الذاتية خصوصا مع التحسن الذي بدأت تشهده أسعار المحروقات في السوق الدولية.

3- أسباب أزمة المديونية الخارجية للجزائر:

هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديوينة الخارجية للجزائر منها أسباب داخلية وأخرى خارجية.

3-1- الأسباب الداخلية:

- **ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر:** ويتجلى ذلك في الخطط التنموية التي قامت بها لجزائر خاصة خلال فترة السبعينات ونموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك، وما تطلبه كل ذلك من استمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام لعام 1979، وهو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة التي تحققت في عدد محدود من دول العالم.

- **عدم التمكن في التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** يعتبر هذا العامل من بين العوامل الأساسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الجزائرية الخارجية فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي سنة 1970 والمتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، والمتملة في الحصول على موافقة وزارة المالية

وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% المحددة له ظل الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر.

- **النمو الديمغرافي المرتفع:** يعتبر النمو الديمغرافي في الجزائر و الذي وصل إلى 3.2% سنويا من بين الأسباب الداخلية التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية حيث تسبب هذا العامل في حاجة إلى زيادة الغذاء والسكن وغيرها، تلك الحاجات التي عز الاقتصاد الجزائري عن تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية، وهو مادفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لتغطية هذا العجز.

فعلى سبيل المثال: أصبحت الجزائر بسبب هذا العامل من ناحية و بسب فشل السياسات الزراعية من ناحية أخرى تعاني من فجوة غذائية يصعب سدها بالإمكانيات المتاحة للاقتصاد الجزائري.

فالبيانات تشير إلى أن قيمة الواردات من الأغذية قد زادادت من 326.0 مليون$ عام 1973 إلى 2 مليار$ عام 1980. ثم إلى 3.1 مليار $ عام 1991.

- **ضعف نتائج الاستثمار الوطني:** يمكن القول أن نتائج الاستثمار التي تحققت لحد الآن في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني التي انسابت إليها القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفة و غير مشجعة، إذ لم تساهم تلك الاستثمارات في معدلات رفع النمو الاقتصادي وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج و التصدير.

3-2- الأسباب الخارجية:

- **تدهور معدل التبادل التجاري:** يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد مديونية الدول المختلفة و من بينهما الجزائر فانخفاض صادرات البلدان المتخلفة وانحصارها في النفط و المواد الأولية خصوصا و ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية جعل التبادل في غير صالحها. وقد شهد هذا المعدل تدهورا في معظم الفترات.

- **تقلبات أسعار الصرف:** لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للجزائر ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية التي تم تقيمها بالدولار لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى غير الدولار كالفرنك الفرنسي، و المارك الألماني... و على ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر الدولار سوف ينعكس سلبيا

على حصيلة الصادرات مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية، الأمر الذي يدفع البلد لطلب المزيد من القروض الأجنبية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات.

- **الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة:** تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المدونية الخارجية للبلدان المدينة و من بينهما الجزائر. وتتمثل هذه الشروط في:

أ- ارتفاع معدل الفائدة: شهدت المعدلات المفروضة على القروض الممنوحة ارتفاعا كبيرا و ذلك منذ عام 1982 الأمر الذي ترتب عنه زيادة المديونة الجزائرية خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة التي بلغت نسبتها 30% في عام 1985.

ب- مدة استحقاق القروض الممنوحة: لقد تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر آجالها و بالنظر إلى هيكل الدين الخارجي للجزائر يتبين لنا أن القروض القصيرة الأجل تمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي القروض، إذ فضلت الجزائر في الجزائر في السنوات الأخيرة التعاقد على مثل هذا القروض الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها نظرا لارتفاع أسعار الفائدة و قصر مدتها و هو ما حمل الاقتصاد الجزائري أعباء مديونية ثقيلة.

ثانيا- جهود الإصلاحات الذاتية خلال فترة الثمانيات:

من أهم الإصلاحات الاقنصادية التي نفذت خلال هذه الفترة هي إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية بشقيها العضوية والمالية وكذا استقلالية المؤسسات .

1- إعادة الهيكلة العضوية:

تعني عملية تفتيت أوتجزئة المؤسسات العامة الكبيرة الحجم والتي تضم اليدالعاملة الكثيفة والوحدات الإنتاجية المتعددة الأنشطة لتصبح مؤسسات صغيرة الحجم حتى تسهل عملية إدارتها بكفاءة، حيث أو كل مهمة الإشراف على هذا الإجراء من قبل لجان وطنية مكلفة بالمتابعة والتنفيذ للمرسوم 24-80 الصادر بتاريخ 4-10-1980 المتعلق بإعادة الهيكلة،واستمرت عملية التنفيذ حتى عام 1988 وقد استهدفت عملية إعادة الهيكلة العضوية،تخفيض تكاليف الإنتاج وعجز الموارنة العامة و التحسين الكمي و النوعي للإنتاج فضلا عن تبسيط عملية التسيير داخل المؤسسات العامة حتى تصبح أكثر انسجاما مع الوحدات الإنتاجية و المقرات الإدارية و دعم عملية التوازن الجهوي ورفع معنويات المسيرين و العمال وتحسين الاتصال فيما بين الوحدات الإنتاجية.

وقد استندت عملية إعادة الهيكلة العضوية الى ثلاث مبادئ هي:

1- مبدأ الاختصاص في نشاط المؤسسة

لمراعاة الاختصاص في نشاط المؤسسة تم التركيز على الدعائم التالية:

أ- تقسيم المؤسسة الأم إلى مجموعة من المؤسسات حسب عائلات المنتجات وكل واحدة منها تقوم بنشاط معين لتسهيل عملية المراقبة وتقديم النتائج.

ب-الفصل بين الوظيفة الإنتاجية و الوظيفة التجارية عن طريق إيكال مهمة تسويق الإنتاج لمؤسسات تجارية مختصة.

ج-الفصل بين الوظيفة الإنتاجية عن وظيفة انجاز الاستثمار حيث أوكلت عملية الاستثمار لمؤسسات استثمارية مختصة.

2- مبدأ استقلالية النواة القاعدية

ويتعلق هذا المبدأ بتحرير خطوط أو فروع تكنولوجيا متجانسة ،والاستفادة من إمكانياتها كنواة لتطوير فرع معين من الأنشطة الصناعية وفي هذا المجال انفصلت المؤسسة الوطنية للرخام (Sonarem) إلى مؤسستين وهما المؤسسة الوطنية لأعمال البحث المنجمي والمؤسسة الوطنية للاستغلال المنجمي.

3- مبدأ لامركزية مقرات المؤسسات العامة

قبل عملية إعادة الهيكلة كان معظم مقرات المؤسسات العامة تتمركز في الجزائر العاصمة،وقد نتج عن هذا سوء حركة المعلومات بين الوحدات الإنتاجية و فروعها الموزعة على التراب الوطني ،وتجسيدا لهذا المبدأ تم توزيع مقرات هذه المؤسسات على مختلف جهات الوطن (شرق غرب جنوب).

وتتمثل الأسباب الرئيسية لإعادة الهيكلة العضوية فيما يلي:

أ- ضخامة حجم المؤسسات العام وتعدد وظائفها

ويرجع كبر حجم المؤسسات العامة إلى نموذج الصناعات المصنعة الذي تم اعتماده في خطط التنمية (1967 -1979)،إذ أبرمت العديد من العقود المتعلقة باستيراد التكنولوجيا المتكاملة منها عقود المنتج في اليد وأنجزت كبريات المؤسسات الضخمة والمتكاملة ،حيث كانت المؤسسة الواحدة تقوم بإنتاج أغلب العناصر التي تدخل في المنتوج النهائي،وتظم جيوش من اليد العاملة،من أمثلة ذلك مؤسسة سونطراك (في قطاع المحروقات) قبل إعادة هيكلتها كانت توظف 100000 عامل،أما قطاع الصناعة الثقيلة كانت 5 مؤسسات عامة توظف أكثر من 100000 عامل.

ب- ضعف معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية

بالرغم من أن المؤسسات العامة تأسست لغرض سد احتياجات السوق الداخلية إلا أنها لم تتمكن من استغلال الكامل لطاقاتها كما تشير إلى ذلك بيانات الجداول رقم (2) ،(3) ،(4) بالملحق الإحصائي.

ج- ضعف أداء المؤسسات العامة بسبب تغليب الاعتبارات الاجتماعية في نشاطها

ظهرت مبالغة في تلبية الحاجيات الاجتماعية للعمال ،منها انجاز المراكز الصحية المجانية والتعاونيات الاستهلاكية للعمل والمخيفات الصيفية ،وارتفاع الأهمية النسبية للأجور في رقم أعمال المؤسسة والتي وصلت إلى نحو 50 % ،كل هذه العناصر ساهمت في تدهور الوضع المالي للمؤسسة في حين بقيت مردودية العامل منخفضة لانعدام العلاقة بين الأجر والعمل الحقيقي المبذول.

د- ضعف نظام التوجيه الاقتصادي وثقله على نشاط المؤسسة العامة

واجهت المؤسسة العامة العديد من الصعوبات من أبرزها الإجراءات والقوانين التقيدية المفروضة من قبل جهات متعددة أسندت لها مهام الوصاية والرقابة،وقد أدت المركزية المفرطة عبر الإجراءات الطويلة والمعقدة إلى تجريد المؤسسة من المبادرة والمنافسة.

هـ- ضعف كفاءة الهياكل الداخلية في تسيير المؤسسات

تتمثل أبرز مظاهر ضعف كفاءة الهياكل الداخلية في نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات في عدم انسجام إمكانيات التدخل عند إضراب العمال وعدم الاهتمام بمطالبهم،وعدم ثقة العمال بالظروف التي يجري فيها اختيار ممثليهم ،فقد شكلت المشاكل المتعلقة بالأجور والعلاوات وتوزيع الأرباح أعلى نسب النزاع داخل المؤسسات العامة.

2- حصيلة إعادة الهيكلة العضوية:

تشير بيانات الجدول رقم (08) إلى أنه خلال الفترة (1981- 1984)،تم إعادة هيكلة 69 مؤسسة عامة وأصبحت 404 مؤسسة عامة جديدة و في الحقيقة أن إجراءات تنفيذ عملية الهيكلة العضوية واجهتها العديد من الصعوبات منها محاسبية ارتبطت بتدويل الممتلكات وتقدير الأصول وتحديد حقوق وديون المؤسسات الجديدة فضلا عن الصعوبات الناتجة عن التحديد الدقيق لعلاقة المؤسسة العامة بالوزارية الوصية وعملية الفصل غير المناسب أحيانا بين وظيفتي الإنتاج والتسويق ،وفي سبيل تهيئة المحيط المناسب لعمل هذه المؤسسات الجديدة رافقت إعادة الهيكلة العضوية إجراءات الهيكلة المالية.

الجدول رقم (08): حصيلة إعادة هيكلة المؤسسات العامة خلال الفترة (1981-1984)

الوزارة الوصية	عدد المؤسسات	
	قبل إعادة الهيكلة	بعد إعادة الهيكلة
الزراعة	5	16
التجارة	10	89
الثقافة	1	3
الطاقة والمحروقات	2	15
المالية	5	8
البناء والعمران	5	96
الري	7	20
الصناعة الخفيفة	9	46
الصناعة الثقيلة	5	47
الإعلام	1	2
البناء التحتي	1	2
البريد والمواصلات	1	2
الصحة	1	5
السياحة	6	21
النقل	7	20
الأشغال العامة	3	12
المجموع	69	404

3- إعادة الهيكلة المالية La Restructuration Financiere

وهي عملية صاحبت إجراءات إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العامة واختصت بالجانب المالي ،وقد شرع في تطبيقها منذ عام 1981 بسبب استمرار العجز المالي المتراكم عليها،إذ بلغ هذا العجز عام 1978 نحو 179 مليار دينار.

ويمكن عرض الأسباب الرئيسيى التي أدت إلى الاختلال المالي للمؤسسات العامة الجزائرية فيما يلي:

أ- منعها مع بداية السبعينات من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي،حيث كان الغرض من هذا الإجراء (المنع)،مراقبة الموارد المالية للمؤسسة العامة،وفرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة(تدفع إلى الخزينة العامة)،وكان ذلك بعد أن أجبرت هذه المؤسسات على فتح حسابين أحدهما للإستغلال والآخر للاستثمار ،وتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل وأما نفقات الإستثمار ،فتم تمويلها بقروض متوسطة وطويلة الأجل من طرف البنوك التجارية والخزينة العامة كما تمويلها بواسطة قروض خارجية،وكانت سببا في ارتفاع ديون المؤسسات العامة التي تتحملها في النهاية خزينة الدولة.

ب- سلبية رأس المال العامل بسبب صعوبة تصريف المخزون وانعدام السيولة واللجوء إلى توفيرها بواسطة القروض القصيرة الأجل.

ج- ثقل العبء الضريبي المفروض على المؤسسات العامة.

د- أدت سياسة التحديد المسبق لأسعار منتجات المؤسسات العامة دون مراعاة أسعار تكلفتها الحقيقة. وأيضا سياسة التوسع في توفير مناصب الشغل – وما ترتب عنها من تزايد أعداد الأجراء (تضخم في العمالة) وخاصة في الوظائف الإدارية – إلى ضعف المردودية المالية للمؤسسة العامة وكانتا السياستين سببا مباشرا في عجزها الدائم.

لقد استهدفت إعادة هيكلة المالية وضع ميزانية جديدة لانطلاق المؤسسات العامة الناشئة وذلك بشطب كامل ديون المؤسسات أو أغلبها،وقصد تحقيق ذلك اتخذت عدة إجراءات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- تكليف البنك الوطني للتنمية بمهمة تمويل المؤسسات العامة العاجزة بواسطة قروض متوسطة وطويلة الأجل بدلا من القصيرة من أجل إرجاع السحب على المكشوف إلى مستوى مقبول وتغطية الأصول الثابتة ثم الحصول على رأس مال عامل موجب؛
- القيام بالتطهير المالي لإعادة تكوين رأسمال المؤسسات المستهلك من العجز،وتحويل الديون الطويلة تجاه الخزينة العامة إلى قروض نهائية كهبات من الدولة.

4- استقلالية المؤسسة العامة:

استكمالا لعملية إصلاح محيط المؤسسة العامة ،شرعت قوانين جديدة متعلقة باستقلالية المؤسسة العامة L'autonomie de l'entreprise publique ،الصادرة في مطلع سنة 1988 وقد استهدفت

هذه القوانين إعادة تعريف العلاقات فيما بين الدولة والمؤسسة العامة وتحديد الدور المنوط بكل واحدة منهما حيث تقرر إعطاء المؤسسة العامة استقلالية التسيير أي بجعلها تعتمد على نفسها في إطار تطبيق القواعد التجارية البحتة ومنح الفرصة لمسيريها تحقيق الأهداف المناسبة لبقاء المؤسسة عند أعلى مستوى من الإنتاجية وتحرير للمبادرة وإلغاء المفهوم التقليدي للوصاية الذي جعل من المؤسسة مجرد أداة تسيير من بعيد.

إن أسلوب التسيير الجديد الذي أدخل على المؤسسة العامة لم يمس الملكية ،بل بقيت هذه الأخيرة في يد الدولة التي تعتبر المساهم الوحيد في رأس المال،ويبدو ذلك واضحا في قانون رقم (88-1) الذي يعتبر المؤسسة العامة الاقتصادية هي شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية تتملك فيها الدولة أو الجماعات المحلية (الولاية،البلدية) مباشرة أو بصفة غير مباشرة جميع الأسهم.

إن هذا النص القانوني لا يستبعد أن تكون المساهمة في رأس مال أية مؤسسة عامة من قبل مؤسسة عامة أخرى لأن رأس مال هذه الأخيرة ملك للدولة أو جماعاتها المحلية وإنما المساهمة فقط في هذه الحالة تكون غير مباشرة ولعلى أهم ما يلفت النظر في هذا النص القانوني هو الشرح المتعلق بمفهوم المؤسسة العامة الاقتصادية، فعلى الرغم من بقاء الدولة المساهمة الوحيد في تلك المؤسسات إلا أن شكلها القانوني قد تغير وأخذت شكل شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة (متعلقة بالجماعات المحلية)،كما نص (88-1) لأول مرة امكانية تطبيق إجراءات الإفلاس على المؤسسات العامة وذلك إذا انعدمت السيولة المالية وتأكد عدم قدرتها على الدفع بصورة دائمة.

وحرصا على استقلالية التسيير في المؤسسات العامة أنشأت الدولة بموجب القانون رقم 88-3 صناديق المساهمة Fonds De Participation التي أسند إليها تسيير حافظة الأسهم التي تصدرها المؤسسات العامة الاقتصادية، وهي منظمة في شكل شركات مساهمة تخولها الدولة صلاحيات استثمار أموال المؤسسات العامة والسهر على تحقيق أعلى مردودية مالية بحيث كل صندوق يغطي قطاعا من النشاط الاقتصادي ويعتبر بمثابة عون ائتماني للدولة Agent Fiduciaire وقد أنشئت (08) صناديق موزعة كما يلي:

- الصندوق الأول :صندوق الصناعات الغذائية؛
- الصندوق الثاني :صندوق المناجم؛
- الصندوق الثالث :صندوق التجهيزات؛
- الصندوق الرابع :صندوق التشييد ؛

- الصندوق الخامس :صندوق الكيمياء والبتروكيمياء والصيدلة؛
- الصندوق السادس :صندوق الإلكترونيك والبريد والمواصلات والأعلام الآلي؛
- الصندوق السابع :صندوق الصناعات المختلفة (النسيج والجلود والأحذية)؛
- الصندوق الثامن :صندوق الخدمات؛

إن مجالس الإدارة والجمعيات العامة ،التي تتولى إدارة صناديق المساهمة،لا تتمتع بحرية مطلقة في التسيير واتخاذ القرارات وإنما تتلقى توجيهات عامة من قبل الدولة عن طريق تخطيط مركزي ديمقراطي،ويبدو ذلك واضحا من خلال ما ورد في قانون رقم (88 –2) الذي نص على أن تستنبط المحاور الرئيسية لتنظيم الاقتصاد الوطني وسير المخططات من منظومة التخطيط وتقوم على إعداد ديمقراطي وعلى احترام المسؤوليات القانونية والتأسيسية خلال تقسيم العمل بشكل يضمن استقلال التسيير من أجل تحقيق الأهداف التي يسطرها كل متعامل لنفسه بمقتض المخطط الدوري،بمعنى أن التخطيط يجب أن:

1- يحدد فقط المحاور أو الأهداف الكبرى (أو الإستراتيجية) الطويلة الأجل.

2- يبلور إهتمامات الأعوان الاقتصادية بحيث يسطر كل عون لنفسه أهداف في اطار حوار ديمقراطي يتضمن المشاركة لكل المعنيين ويعكس اهتماماتهم على مستوى الولاية والبلدية.

وقد تمكنت الحكومة عام 1988 من منح استقلالية التسيير ل 350 مؤسسة عامة،بوجهتيها القانونية والتشغيلية معظمها تابعة لقطاعي الصناعة والبناء وذلك بعد استيفاء على الشروط المتعلقة بتوفر صافي أصول موجب ورأس مال عامل موجب Fonds de Roulement Positif ونجد أن الحكومة الجزائرية عملت علي تهيئة محيط المؤسسة العامة لمرحلة الاعتماد على النفس –قبل خضوعها لأحكام القانون التجاري –من خلال إجراءات التطهير المالي،بشطب حجم كبير من الديون (الأجنبية والمحلية) المستحقة على هذه المؤسسات وشراء جزء وتأجيل دفع جزء أخر هذا بالإضافة إلى تعويضها على الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار صرف الدينار الجزائري.

المحور السادس:

مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي وفق نهج صندوق والبنك الدوليين

أولا- تعريف صندوق النقد والبنك الدوليين وأهم شروط منح الائتمان

ثانيا- مفهوم وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية

ثالثا- أهم الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية الدولية

رابعا- تطور سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعوم من المؤسسات

المحور السادس: مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي وفق نهج صندوق والبنك الدوليين

نظرا لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتعدد جوانب الأزمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، اتضح مع الوقت أن الاعتماد على أسلوب المعالجات الجزئية أن يكون مجدية، وأنه لابد من اتباع استراتيجية إصلاحات اقتصادية تكون شاملة وترمي إلى معالجة معظم الاختلالات والفجوات (الداخلية والخارجية) وتسهم في تسريع خطى التحول البنياني في تأهيل مسيرة التنمية الاقتصادية من بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي، حيث تم اللجوء مرة أخرى إلى مؤسسات النقد الدولية، ولاسيما أن البرنامج الذي أعدته السلطات من خلال إجراءات الإصلاح الاقتصادي يصب في نفس اتجاه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وبهذا الصدد جرى إبرام اتفاقين محدودين مع الصندوق والبنك الدوليين، وهذا ما سنبينه في هذا المحور.

أولا-تعريف صندوق النقد والبنك الدوليينوأهم شروط منح الائتمان:

1-مفهوم صندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء.

وهو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات أنشات بموجب معاهدة دولية بريتون وودز تولى وضع موارده ممثلون عن 45 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في بريتين وودز بولاية نيو هاميشير في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة مابين الأول والثاني والعشرين من شهر تموز 1944 للإشراف على النظام العالمي الجديد.

1-1- أهداف صندوق النقد الدولي:

إن صندوق النقد الدولي هو عبارة عن مؤسسة دولية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة، يرمي إلى دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة له، وإقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف وذلك لتصحيح الاختلالات فيه وتطوير التعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية، كما يكمن تحديد الأهداف التي تنص على إنشاء الصندوق وهي:

- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات التقنية، النقدية، والمالية بواسطة إنشاء هيئة ثابتة تعمل على تهيئة سبل التشاور والتآزر، بهدف الوصول إلى حلول للمشاكل المالية والنقدية.

- التوسع والنمو المتوازن في التجارة الخارجية، والإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها من خلال تطوير الموارد الإنتاجية، وتأمين حرية التبادل العملات بين الدول.
- تشجيع استقرار أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الاحتفاظ بقاعدة الذهب التي كانت سائدة قبل ذلك، إذ يلتزم كل عضو بتحديد قيمة عملته على أساس الذهب وعلى أساس الدولار الأمريكي.
- محاولة إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول، وهذا مع إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرقلة لنمو التجارة الخارجية.
- توفير الثقة لدى البلدان الأعضاء وهذا عن طريق وضع الموارد العامة للصندوق تحت تصرفهم بشكل مؤقت ضمن شروط حمائية محددة لتصحيح ميزان مدفوعاتهم.
- العمل وفق الأهداف المذكورة سابقا على التقليل من مدة الاختلال من ميزان المدفوعات للدول الأعضاء والتخفيف من حدتها مع تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لذلك.

يتضح مما تقدم أن أهداف الصندوق تتجسد في امتصاص الأزمات النقدية على الصعيد الدولي والحفاظ على النظامين النقدي والمالي الدوليين وكذا صيانة النظام العالمي الحالي وترسيخ مبادئه.

1-2- وظائف صندوق النقد الدولي:

أ- الاستقرار في الأسعار:

إن الوظيفة الأساسية التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي هي العمل و المحافظة على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء، والعمل على ثباتها مع مراقبة تطورها، كما أنه يمكن تعديل أسعار الصرف الثابتة في حدود10%، وهذا في حالة وجود اختلالات في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك بالاتفاق مع إدارة الصندوق بقيمة معادلة من الذهب أو بالدولار الأمريكي، أما إذا كان التعديل بنسبة تتروح بين 10%،20% وهذا من القيمة المبدئية للعملة، فالصندوق غالبا ما يملك آليات تمكنه من تحقيق استقرار في الأسعار الصرف منها العقوبات التي تفرض على الدول الأعضاء التي لا تحترم قرار الصندوق في الميدان و ذلك من حرمانه من الاستفادة من موارده وانتهاءا بإلغاء عضويته في الصندوق، ولقد حقق الصندوق نجاحا كبيرا في وظيفة استقرار أسعار الصرف من خلال مراقبته الدائمة لها وفرضها على الدول الأعضاء خاصة في رسم سياسات الاصلاح الاقتصادي.

ب-رقابة احتياطي الصرف:

حيث تدعو اتفاقية التأسيس بالإشراف على النظام النقدي الدولي بما في ذلك ممارسة الرقابة والإشراف على السحب من الاحتياطي، وذلك عندما تلجأ إليه الدولة العضوة لتصحيح الاختلال المؤقت في موازين مدفوعاتها وهذا على أساس أن تكون قيمة السحب في حدود 25% من حصتها في السنة، ويعرف هذا الحد من الحصة بالشرعية الذهبية، و في حالة نفاذ كمية السحوبات الاحتياطية فإنها تبدأ عمليا السحوبات التسليفية التي تتكون من أربع أجزاء، حيث أن النسبة الأولى تتحصل عليها الدولة العضوة بطريقة آلية دون تقديم برنامج اقتصادي خاص، وبالتالي لا تتطلب الموافقة المسبقة من قبل الصندوق.

ت-منح القروض والتسهيلات:

من بين الأنشطة التي يشرف عليها صندوق هي الإشراف على السياسات الصرف في البلدان الأعضاء مع إرساء أوضاع مالية، واقتصادية أساسية منظمة، وكذا تحقيق الميزة التنافسية لأسعار الصرف، والتي ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة وتبني إستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني.

ث-الإشراف على حقوق السحب الخاصة:

وهي عبارة عن نقد احتياطي دولي، يستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية التقليدية كالذهب و الدولار واحتياطيات العملة الأجنبية القابلة للتبادل، لأنه في ذلك الوقت كان الاعتقاد السائد عند وضع اتفاقية صندوق النقد الدولي أن أصول الصندوق سوف تكفي لتغطية السيولة الدولية بفرض أن الدول الأعضاء لا تعاني كلها من عجز في موازين مدفوعاتها في وقت واحد، ولكن مع تعاقب الأزمات التي تعرضت لها بعض اقتصاديات الدول المتقدمة، جعلت الصندوق يعمل على إيجاد الحلول لهذه المشاكل عن طريق زيادة حصص الأعضاء وبإقتراحات مختلفة، ضمن تعديلات لاتفاقية الصندوق، كما تم وضع عقوبات صارمة للاستخدام غير المناسب لحقوق السحب، وهذا حتى لا تتم الاستفادة منها لتعزيز احتياطات البلد المعني من أصول السيولة الدولية.

1-3- شروط منح الإتمان

- ضرورة إتباع سياسة ليبرالية لتسيير الاقتصاد و فتح المجال الاقتصادي للتسوق.
- إلغاء الدعم على الموارد الاستهلاكية، وتقليص الإنفاق الحكومي إلى ابعد حدود.
- تقليص الدور الاقتصادي للدولة.

- تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار.
- الاستجابة الكلية لشروط الصندوق وتنفيذها بحذافيرها وبكل صرامة.

كل هذه الشروط قاسية جدا إذ أنها تجعل سيادة الدول المستدينة، شكلية فقط.

2- تعريف البنك الدولي:

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي، سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص وكذلك يهتم البنك العالمي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

ويهدف البنك الدولي إلى ما يلي:

- تشجبع الاستثمارات الخاصة الأجنبية و ذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري.
- تقديم أو ضمان للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.
- تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية و العمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء و تنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة و ظروف العمل في الدول الأعضاء.
- توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والادارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.
- إدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر على النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء و المساعدة في سنوات ما بعد الحرب مباشرة على الانتقال تدريجيا من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم.

- تنظيم القروض التي يقدمها البنك أو التي يضمنها بالنسبة إلى القروض الدولية الخاصة بجهات أخرى بحيث تكون الأولوية للمشروعات الأكثر نفعا والأشد إلحاحا.

ثانيا- مفهوم وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية:

1- مفهومبرامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية:

لقد حدد البنك الدولي مفهوم وحدود ومجال عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية لتشمل عملية الإصلاح القطاع العام والمركزي والحكومي، وأيضا المحليات والمنافع العامة المملوكة للدولة.

ومنه فإن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي تعني: " الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس اليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو ما يطلق عليه التخصصية.

وتؤكد هذه الإصلاحات على الانضباط المالي، وأسعار الصرف التنافسية، والتجارة الحرة، والخصخصة، وأسعار السوق غير المشوهة، ومحدودية تدخل الدولة (باستثناء تشجيع الصادرات والتعليم والبنية التحتية).

ويسهر صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة من مواد الاتفاق مع الدول الأعضاء على ضمان أن السياسات الاقتصادية لهذه الدول تعزز النمو الاقتصادي السليم والاستقرار على المدى المتوسط، وذلك من خلال سياسات موجهة إلى تعزيز الحوافز السوقية وزيادة الكفاءة الاقتصادية تعزيز المعدل المستدام للنمو المحتمل، وتعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات؛ وهذا بطبيعة الحال هو السلوك التقليدي للسياسات الهيكلية، أي السياسات التي تزيد من دور قوى السوق والمنافسة في الاقتصاد، بما في ذلك تعزيز التجارة والتدفقات المالية المحلية والدولية، مع الحفاظ على أطر تنظيمية مناسبة.

ويعود إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برامج التصحيح إلى أمرين:

- تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الهزات أو الصدمات التي تؤثر على بشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية خصوصا، مما يجعلها في وضع تتطلب التدخل السريع في إعداد الحلول المناسبة وتوفير التمويل المطلوب والإعانة التقنية اللازمة، وكل هذه الأمور في متناول الصندوق والبنك.

- زيادة الاعتقاد بأن الأخطاء في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة كانت وراء عدم تطبيق السياسات الملائمة.

لمواجهة الأزمات من جهة، والمساهمة بذلك في تأخير وصول النمو الاقتصادي المنشود من جهة أخرى، إن الأخطاء المرتكبة في إعداد السياسات الاقتصادية الوطنية في الدول النامية وكذلك ضعف الهيكل الاقتصادي كانا المساهمين الرئيسيين في ضعف أداء هذه الاقتصاديات، ومن ثم كان على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التدخل لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية لتلك الدول وفقا للأهداف التي أنشأت لتحقيقها والمهام الموكلة إليهما.

وبغض النظر عن طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية للدول التي تأخذ سياسات الإصلاح الاقتصادي فإن هناك قواسم مشتركة وملامح عامة للإصلاح الاقتصادي تتمثل في:

– تتميز سياسات الإصلاح الاقتصادي ببعدها الدولي، لأنها تتولى الإشراف عليها مؤسسات دولية وهي تسعى إلى تذليل العقبات التي تعترض مسار المنافسة الدولية، ولكن ما يؤخذ على هذه المؤسسات أنا ملي على الدولة التي تريد التمويل أن تأخذ بالضرورة سياسات الإصلاح الاقتصادي.

– تندرج في سياسة الإصلاح الاقتصادي حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تصل بالتخفيف من القيود الجمركية على الاستثمار الخاص وتحرير الأسعار ... الخ.

– لا تقتصر سياسة الإصلاح على قطاع دون سواه، إذ بالإمكان استخدام حزمة من الأدوات لإصلاح القطاع العام واستخدام مزيج من حزمة أخرى لإصلاح القطاع الخاص.

– ينطوي الإصلاح الاقتصادي على الرغم من وجود قواسم مشتركة على صور وأشكال تتناسب مع الخصائص المحلية الملموسة في كل دولة على حدا ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدولة المعنية وحتى على فرص الدول الكبرى التي تترقب الإصلاحات الاقتصادية فيها وتتنافس على عطاءاتها.

– تتقاطع سياسات الإصلاح الاقتصادي مع بعضها البعض، فكل فرصة من فرص النجاح يمكن أن يقابلها احتمالات المخاطر والفشل.

2– أهداف برامج الاصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية:

إن معظم برامج الإصلاحات الاقتصادية الجارية الآن في العالم النامي هدفها الاستراتيجي هون تكامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي؛ ولا يعني هذا التكامل زيادة التدفقات التجارية والمالية القائمة على السوق فحسب، بل يعني أيضا التنسيق المؤسسي فيما يتعلق بالسياسة التجارية، والرموز

القانونية، والنظم الضريبية، وأنماط الملكية والترتيبات التنظيمية الأخرى، كما أن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لإنجاز أهداف محددة، حيث ثبت نظرية وعملية بأن الهدف من الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي بأنه عملية وضع سياسة انكماشية، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرة في المستقبل على الوفاء بعب، ديونه المتراكمة، وإزالة كافة المعوقات التي من شأنها زيادة الريح على المستوى العالمي، ويتفرع عن هذا الهدف أهداف أخرى منها:

- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.
- حفز الصادرات وتعزيز قدرتها التنافسية على المزاحمة في الأسواق الخارجية
- توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال العربية والأجنبية.
- تحقيق التوازنات المرغوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم.
- والتوزيع العادل للمدخل الوطني، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتوسيع الخدمات العامة.

3-الأساس النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

تستند السياسات الأصولية إلى مرجعية نمطية ممثلة في نموذج تمت صياغته من قبل الاقتصادي جاك بولاك والذي يدعى بالنموذج النقدي لميزات المدفوعات، وتم دعم النموذج لاحقا بأسلوب الامتصاص أو الاستيعاب.

أ- النموذج النقدي لميزان المدفوعات: ينطلق هذا النموذج من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي. ويسمح النموذج بحساب مبلغ القروض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياطيات الخارجية، وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان، ومن هنا تؤدي السياسة النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدراة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

يقومالنموذج النقدي على مجموعة من الفرضيات:

- استقرار الطلب على النقود، والذي لا يتعلق إلا بالحاجة إلى المعاملات وتناسب مع جزء من الدخل الاسمي الذي يرغب الأعوان في الاحتفاظ به في شكل سائل.
- يجد كل اختلال خارجي مصدره في وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي.

- كل تصحيح لاختلال مايتطلب تخفيضا في الطلب الإسمي وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.

وتصاغ معادلات النموذج على النحو التالي:

(1) الكتلة النقدية هي دالة في الدخل $M = F(Y)$

ومنه فإن أي تغير في عرض النقود في بلد ما يكون متناسبا مع التغير في الدخل بمقدار المعامل Kوهو مقلوب معدل دوران النقود.

$\Delta M = Y K \Delta$

تغير عرض النقود، ΔM

مقلوب معدل دوران النقود، K

تغير الدخل. $Y\Delta$

(2) الطلب على الواردات هو دالة في الدخل ومنه فإن: M=mY

حيث أن:

الواردات، M

الميل الحدي للواردات، m

(3) التغير في عرض النقود يساوي بالتحديد التغير في الاحتياطات الأجنبية للبلد ΔR، بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي ΔD، ومنه فإن: $\Delta R = \Delta D + \Delta R$

(4)يساوي التغير في الاحتياطات الأجنبية ΔR، الصادرات X ناقصا الواردات Mبالإضافة إلى تدفقات رأسالمال الصافية للقطاع غير المصرفيK ،

ومنه فإن: $\Delta R = X - M + K$

ومن سلسلة المعدلات السابقة، يمكن استنتاج مايلي:

- يتم تحديد حجم ميزان المدفوعات المستهدف من خلال دوال الواردات والطلب على النقد؛
- يدعو النموذج النقدي لميزان المدفوعات إلى اتباع سياسة انكماشية من خلال وضع حدود عليا للائتمان المحلي، ولايتم ذلك إلا من خلال تخفيض الإنفاق العام، وإلغاء الدعم المقدم من الحكومة للأسعار والمؤسسات العاجزة، ويمكن أن يكون رفع سعر الفائدة أحد الأدوات التي تحد من حجم الاقتراض.

- العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة برفع الصادرات، ويكون ذلك بتخفيض العملة المحلية، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الخاص بإزالة العوائق أمامه.

ب- أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب: يستلمهذا الأسلوب من الفكر الكينزي، ويعتمد على معادلة التوازن بين بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث أن:

$$\boldsymbol{Y = C + I + G + X - M}$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي:

$$\boldsymbol{Y + M = C + I + G + X}$$

وإذا ما عزلنا عناصر التجارة الخارجية، نحصل على مايلي:

$$X - M = Y - (C + I + G)$$

وإذا عبرنا عن: $(C + I + G) = A$

نحصل على: $X - M = Y - A$

A: تعتبر عن قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الإنفاق، وتعبر المعادلة الأخيرة عن أن فائضا في الحساب الجاري (الصادرات ناقص الواردات) لايمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستعيابية للمجتمع، وبالتالي يكون هناك عجز عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي، ومن هذا يمكن استنتاج مايلي:

- لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، لابد من تخفيض الطاقة الاستيعابية أي الإنفاق الحكومي و/أو الاستهلاك الخاص و/أو الاستثمار الخاص، أو زيادة الدخل القومي، وبالنظر إلى الصعوبة زيادة الدخل القومي في بلدان العالم الثالث، فإن ذلك إلى اعتماد سياسة انكماشية.
- يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن يساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

وأخذ بعين الاعتبار للنموذج النقدي وأسلوب الامتصاص معا، وانطلاقا من معادلة الدخل نحصل على مايلي: $(Sp-Ip)+(T-G)=X-M$

حيث أن:

الادخار الخاص: Sp

الاستثمار الخاص: Ip

الإيرادات العمومية: T

الإنفاق الحكومي: G

وهذا يعني أن العجز في الميزانية العمومية يؤثر سلبا على الحساب الجاري، وهذا يعني أنه لخفض العجز في الحساب الجاري لابد من خفض العجز الموازني.

4- مكونات ومراحل السياسات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية:

إن الاختلالات التي تعاني منها الدول تعود إلى سبب رئيسي هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق في هذه البلدان، وتحديد حجم القطاع العام الكبير وتدخلات الدولة الكثيرة بلوائحها التنظيمية للأسواق، والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق المال؛ حيث يتمثل دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال الإصلاح الاقتصادي، في تخفيض الطلب الكلي وإعادة خصيص العناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي، ذلك لأنهم يفرضون أن الاختلالات الاقتصادية مصدرها وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر منها في السلع والخدمات، وعليه فإن الإجراءات التي يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين، يجري تنفيذها على مرحلتين هما:

* **المرحلة الأولى:** وتتكون من الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبيت الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات، ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي، هذه الإجراءات مدتها قصيرة ويدعمها صندوق النقد الدولي.

ويكون علاج تلك الاختلالات عن طريق تنفيذ السياسات التالية:

أ/ سياسة نقدية انكماشية: تعطى برامج الإصلاح أهمية خاصة وارتكازية لضبط نمو عرض النقود ضبطا محكما لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط حاد في السيولة المحلية، حيث يتفق الصندوق مع رؤية المدرسة النقدوبة في أن يكون الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية هو مكافحة التضخم بأي تحقيق الاستقرار النقدي وليس الهدف الاستقرار الاقتصادي الذي يضعه الاقتصاديون الكينزيون على رأس أهداف السياسة الاقتصادية، وفيما يلي نتعرض للأدوات المباشرة وغير المباشرة التي يتبناها الصندوق في برامجه:

-**الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في برامج الصندوق:** يعتمد في برامجه على عدد من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية نظهرها فيما يلي:

- **سياسة السقوف الائتمانية:** وهي من أكثر الأدوات استخداما لتميزها بالسهولة، خاصة في البلدان التي تتميز بأنظمة مالية بدائية وغير تنافسية وهذا لأنه يرى بأن التوسع النقدي مصدره

التوسع في الائتمان المحلي مما يشكل السبب الرئيسي للعجز الداخلي والخارجي، ويركز كثيرا على الائتمان المقدم للحكومة أولا ثم الائتمان المقدم للقطاع العام ثانيا، بينما نجده شرة يختار سقوف بالنسبة للائتمان المقدم عن النظام المصري ومرة أخرى يضع سقوف على الائتمان المقدم من البنك المركزي وفي الأخير يشملها معا وهذا في كل مرة حسب وضعية البلد.

- **سياسة سعر الفائدة:** ويرى الصندوق أن إصلاح أسعار الفائدة يمكن أن يتحقق بإحدى الطريقتين، إما بالسماح لأسعار الفائدة الإسمية بأن تتحدد عن طريق قوى السوق، أو تحديدها عن طريق التحكم الإداري بصورة مرنة ومتجاوبة مع ظروف السوق، والتجربة العلمية للصندوق تفيد باتباع الطريقة الثانية بالنسبة للبلدان التي لا تملك أسواق مالية متقدمة.

-**الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في برنامج الصندوق:** بدأ الصندوق في السنوات الأخيرة يتجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ومنها:

- **عمليات السوق المفتوح:** وفقا لوجهته فإن الاعتماد على هذه الأداة يحقق ميزة هامة وهي تمتع البنك المركزي بمرونة كبيرة في تحديد المبالغ التي يمكن أن يسحبها من السوق أويضعها فيه وكذلك في الوقت الذي يمكن تحقيق ذلك فيه وهذا قد لا يتوافر في أدوات أخرى؛
- **الاحتياطي الإجباري:** حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الرفع من نسبة الاحتياطات لامتصاص العرض الزائد، والعكس في حالة رغبته إحداث توسع نقدي؛
- **سياسة سعر إعادة الخصم:** "يرفع من سعر إعادة الخصم مما يدفع بالبنوك التجارية لتحميل هذا العبء الزائد على متعامليها وهذا ما يدفعهم للإقلال من طلب الائتمان لارتفاع التكاليف فتنخفض السيولة في السوق والعكس عند الرغبة في زيادة العرض النقدي.

ب/ سياسة مالية انكماشية: يوصي الصندوق بضرورة اتباع سياسة مالية انكماشة من خلال اتباع حزمة من السياسات منها ما يتعلق بحفص الإنفاق العام ومنها ما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

* **السياسات المتعلقة بخفض الإنفاق العام:** من أهم ما يتم في هذا الباب إجراء تخفيضات كبيرة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي إلى جانب تبني سياسات جديدة للتوظيف والأجور تنصرف للتخلي تدريجيا عن الالتزام بتعيين القوى العاملة، مع إلغاء الوظائف المؤقتة، وإعادة النظر في قصية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد، أيضا يتم إلغاء دعم الوحدات التي تحقق خسائر مع التركيز على

المشاريع الاستثمارية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية، ويصل الأمر إلى تخفيض النفقات العسكرية وغيرها من النفقات غير المنتجة.

* **السياسات المتعلقة بزيادة الإيرادات العامة:** نجد منها على الخصوص رفع أسعار مواد الطاقة وأسعار بعض السلع والخدمات المدعومة وفرض رسوم على الخدمات العامة التي تقدم مجانا، أيها القيام بإصلاح جبائي بمن البساطة مع تخفيض معدلاته وتوسيع الوعاء الضريبي على أن يتصف النظام الصربي بالعدالة والشفافية.

ج- **سياسة الأسعار والمنافسة:** تقصي سياسات الصندوق بضرورة العودة إلى حقيقة الأسعار وذلك أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويقلص من الحوافز اللازمة لزيادة الإنتاجية والتخصيص الأمثل لاستخدام الموارد وتوزيع الدخول.

فالانحرافات أو التشوهات في الأسعار تؤدي إلى ظهور عدم التوازن على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي فإن سياسات دعم الأسعار (Subvention) من شأنها أن تشجع على نمو النشاطات غير المنتجة أو غير ذات المردودية، كما أن سياسة فرض رقابة على أسعار بعض المنتجات من شأنها أن تنبط من عزائم أصحاب الفعاليات الاقتصادية، أما على المستوى الخارجي، فذلك التشوه الداخلي للأسعار يدفع بالحكومة لحماية الإنتاج اغلي من المنافسة الخارجية، وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو إقرار نظام الحصص، غير أن هذه الإجراءات من شأف أن تعفي من ورائها حقيقة مفادها أن المؤسسات المحلية المدعومة تنتج منتجات كان بالإمكان الحصول عليها بأقل من قيمتها الداخلية من الأسواق الدولية، وهذا ما يعني أنها مختص موارد كان بالإمكان توجيهها إلى قطاعات تعمل للتصدير.

تعتمد سياسة تحرير الأسعار على ما يلي:

- إلغاء كافة أشكال الدعم الممنوح للأسعار، لأن هذا الدعم يشكل أعباء على الميزانية العمومية، وهو في ذات الوقت تعبير عن حجم التضخم المكبوت في الاقتصاد بالإضافة الى جعل الافراد يعيشون فوق قدراتهم الاقتصادية زياده الطلب على المنتجات والاتجاه نحو الاستهلاك التبذيري، وتعتبر سياسة دعم الاسعار سياسة غير عادية من جهة أخرى، لأنها لا تمكن أصحاب المداخيل المرتفعة من الاستفادة بنفس القدر أو بقدر أكبر من أشكال المساعدة الممنوحة للفقراء؛
- الغاء التحديد الاداري للأسعار لكون الإدارة ليست لديها معلومات الكافية عن طبيعة العرض وطبيعة الطلب ودرجة الندرة في المجتمع مما يجعل تخصيص الموارد لا يتم وفق قواعد الكفاءة،

ولامتصاص الاثار السلبية الناجمة عن سياسه تحرير الاسعار تلجا الحكومات في الغالب الى إقامة شبكه أمان اجتماعي وإعتماد سياسه دعم المداخيل لتمكين المستحقين فقط من الاستفادة منه.

إن جزء من الاختلالات التي عرفتها دول العالم الثالث تعود الى ارتفاع الطلب الناجم عن التحديد الإداري للأسعار التي لم تكن تعكس لا تكاليف الانتاج ولا الندرة.

ويكمن الهدف في هذه المرحلة إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق باتجاه تعزيز الإنتاج المحلي، ويمكن امتصاص الاختلالات المالية منها في ميزان المدفوعات باعتماد سياسات التثبيت وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم، وهذا ما يدفع إلى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (إنتاج، عمالة، كتلة نقدية) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن، فبرامج الاستقرار تهدف إلى إصلاح المشكلات العاجلة والأنية: التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف، ومن هذا المنظور تمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير.

* **المرحلة الثانية:** تشمل الإجراءات من الإصلاح الاقتصادي التي تتعلق بالبنك الدولي ويطلق عليه سياسات التعديل الهيكلي، ويهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وتعمل هذه الإجراءات على التكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية، تتجه سياسات التكييف إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، أي إصلاح النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى والمتوسط والطويل.

وفي هذا السياق تم الاعتماد على مجموعة من السياسات لأجل العودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق، وتهدف إلى القضاء على عراقيل النمو.

وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

أ/ سياسة الخوصصة: يقصد بها تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهوما ذهب إليه البنك الدولي في تعريفه بأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها، حيث تبين في عدة دراسات أن مؤسسات القطاع العام تعاني من عجز مستمر وهو ما يدفع الحكومة لدعمها وهوما من شأنه أن يمثل عبئا على ميزانية الدولة (عادة يظهر عجز في هذه الميزانية بسبب هذه الإعانات) الأمر الذي ترفعه المؤسسات المالية الدولية.

ضف إلى ذلك أن مؤسسات القطاع العام أظهرت قصورا كبيرا ومساهمة ضعيفة في عملية التنمية والتطوير والتجديد وهو ما تطلب إعادة النظر من جديد في دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

- أهداف الخوصصة:

وعلى العموم يمكن ايجاز الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال عمليات الخوصصة فيما يلي:

- تحسين النتائج الإقتصادية والمالية للمشروعات العامة التي يتم خوصصتها والتي تقتضي خلق مناخ تنافسي بين القطاعات الإقتصادية وبين الوحدات داخل كل قطاع ومساندة القطاع الختص في زيادة نشاطه بفضل ضمان استقلاله في الإدارة بما يتلائم مع الظروف الإقتصادية وحركة المنافسة.
- إيقاف نزيف موازنة الدولة من جراء دعم منشات عامة لا يمكن لها أن تستمر على أساس تجاري بهدف خفض عجز الموازنة العامة للدولة الناجم عن دعم الدولة لتلك المشروعات.
- زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الشركات بعد خوصصتها.
- إنعاش السوق المالي، تنشيط بورصة الأوراق المالية، جذب مدخرات القطاع الخاص، فتح باب الاستثمار أمام رأس المال الأجنبي والتوسع في مشاركة العمال في ملكية المشروعات.
- الحد من فرص ممارسة الفساد وإستغلال المال العام.
- توجيه سوق العمل نحو المهن المطلوبة وبالتالي تحقيق الكفاءة في فرص العمل والمساهمة في توجيه السياسة التعليمية ومخرجاتها لتتوافق مع الطلب المحلي على العمل.
- تخفيض البطالة المقنعة عن طريق التخلص من العمالة الزائدة أو تطبيق نظام التدريب التحويلي وإستغلالها في اقامة مشروعات انتاجية أخرى.

تعتبر الخوصصة في الدول الإشتراكية أحد أهم رموز الإنفتاح والإنتقال إلى إقتصاد السوق، ويعد تراجع القطاع العمومي وبروز القطاع الخاص سواء على مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو على مستوى مساهمته في التشغيل أحد أهم المؤشرات التي تقيس مدى تقدم مسارالإنتقال، لقد كان يعول كثيرا على الخوصصة لتحويل هذه الأنظمة الى أنظمة يسير إقتصادها وفق قانون السوق، تسعى كل الدول إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر رغم إختلاف طبيعة أنظمتها الإقتصادية والسياسية، وتعمل على الرفع من نصيب القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام باللجوء إلى مصدرين إثنين:

– تحويل الأصول التابعة للدولة نحو الخواص وتسمى بالخوصصة من الأعلى (privatisation parle haut)

– إنشاء مؤسسات جديدة وتطويرها من طرف الخواص وتسمى بالخوصصة من الأسفل (privatisation par le bas)

– الصعوبات التي واجهت تنفيذ الخوصصة:

تعتبر الخوصصة وسيلة لإعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق تغيير الجذري للمؤسسات الاقتصادية والسياسية، وعن طريق التغيير طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية وهي بهذا تعمل على:

- تخفيض توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومة وما يمكن أن تكون مسؤوله عنه.
- التقليل من سيطرة القطاع العام وتخفيض بنيته التحتية التنفيذية.
- تغيير خريطة فئات المصالح بجعلها أقل تأييدا لتوسع القطاع العمومي.

تعترض الخوصصة مجموعة من الصعوبات الميدانية أهمها:

- إنها تؤدي في الغالب الى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها مما يفاقم من حدة البطالة بما لها من انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة.
- صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفؤة مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العمومي.

ب/ سياسة سعر الصرف: يرى الصندوق أنه غالبا البلدان طالبة الإعانة عندها مغالاة في تقييم عملتها المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية، وهوما من شأنه التقليل من قدرة السلع المحلية على المنافسة، مما يتطلب تخفيض قيمة عملتها DEVALUATION، الأمر الذي سوف يحفز الصادرات ويحجم الواردات وكذا ايقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

غير أن تلك البساطة التي يدرجها الصندوق في إطار إظهاره لما ينجم عن تخفيض العملة من زيادة في الصادرات المحلية من جهة، وانخفاض الواردات المحلية من جهة أخرى لا تتم كذلك، فقد بينت التجربة أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، ومع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات من السلع والخدمات؛ أي على الحساب الجاري الميزان المدفوعات باعتباره يساهم – عادة – بالقسط الأكبر في إجمالي مركز المدفوعات الخارجية في الدول النامية.

غير أنه يجب التأكيد هنا أنه حتى المدخلين (مدخل المرونات ومدخل الاستيعاب) الذين يحاجج بهما الصندوق – وإن كان يركز كثيرا على مدخل الاستيعاب –، فإن الأول وبعد الدراسة اتضح أنه افترض عدة افتراضات في أغلب الحالات لا تتحقق، وحتي يتم التعرف أكثر على فاعلية التخفيض في تحسن الميزان التجاري فإنه يتطلب الأخذ في الاعتبار ظروف أكثر واقعية، كذلك الثاني انطلق من توفر شروط عدة كثيرا ما تكون شبه مستحيلة في هذه الدول، خصوصا بالنظر للاختلالات التي تعاني منها اقتصادات تلك الدول من جهة، والحيط الدولي وآثاره من جهة ثانية.

وهذا فإن الخوف الأكبر أن تدخل الدول التي تتبنى تخفيض عملتها دون توافر شروط ذلك فيما يسمى بالحلقة المفرغة للتخفيض – وهو الذي حدث في أغلبها إن لم يكن كلها –.

ج/ سياسة تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير: يمكن تعريف سياسه تحرير التجارة الخارجية على انها جملة الاجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلية تجاه الواردات أو الصادرات وهي عمليه تستغرق وقتا طويلا.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية الى تغيير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الانتاج والطلب والشغل ومنه في النهاية اعادة توزيع المداخيل.

ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من مبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة الأولى الى قيود تعريفية، وتعمل في مرحلة ثانية على اتجاه نحو الانخفاض.

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعه من الادوات أهمها:

- تغيير نظام الأسعار؛
- تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الدولية؛
- تغيير أسعار الصرف.

تجد هذه الدعوة نحو التحرير مبرراتها في كون أن الدول المتفتحة على العالم الخارجي هي الأكثر قدرة على مواجهة مشاكلها الاقتصادية وعلى التأقلم مع الصدمات الخارجية التي قد تواجهها، كما يرى البنك الدولي أن وجود سياسات تجارية منفتحة من شأنه أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتوسيع الصناعية، خصوصا أن السياسات ذات التوجه الداخلي والسياسة الحمائية التي اتبعتها ولسنوات طويلة قادها إلى طريق مسدود، حصيلته ضعف في معدلات النمو وتفاقم في أوضاع

المديونية الخارجية، وانخفاض في مستويات المعيشة، كما بينتها تجربة البلدان الآسيوية أن درجة الانفتاح هي غالبا مرادفة أو ملازمة للنمو، أيضا يعتبر التطبيق السريع التحرير التجارة أحسن من السياسات البطيئة، حيث سيسمح بحصد النتائج بسرعة أيضا.

وفي هذا الإطار فإن البنك الدولي يعارض الإجراءات المتبعة لحماية الصناعات المحلية، ويطالب بالتخلي عن دعم هذه الصناعات من أجل إتاحة الفرصة لآليات المنافسة كي تعمل، كما ينتقد الاستراتيجية القائمة على أساس إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، ويوصي باتباع الاستراتيجية القائمة على أساس الإنتاج من أجل التصدير كونها هي الأفضل وهوما يسمح بزيادة حصيلة البلد من العملات الصعبة، وبالتالي مواجهة عجز ميزان المدفوعات وإن أمكن سداد الديون الخارجية.

أما تحرير الواردات فسيؤدي إلى تعريض المنتجات المحلية للمنافسة الأمر الذي يدفع إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وانخفاض الأسعار تناسبا مع الطلب.

ويتطلب التحرير انتهاج سياسات الترقية الصادرات أيها إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية وتخفيض مستويات هذه الأخيرة مع العمل على تحقيق أمثلية الأسعار، والإجراء الأكثر طلبا من الصندوق هو تخفيض العملة المحلية وتبني سياسة سعر صرف ملاءمة مع إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، إلى جانب توفير المناخ اللازم للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

واستنادا الى التجارب التي عرفتها دول العالم في سياستها لتحرير التجارة الخارجية، فان تم متطلبات يجب توفرها أهمها:

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسات اقتصادية كلية سلمية وأسعار صرف واقعيه تعكس الواقع الاقتصادي؛
- أن تكون السياسات الاخرى خاصه المتعلقة بالاستثمار والاسعار تعمل في اتجاه التحرير ودعمه؛
- من المفيد الابتداء في التحرير بالغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركيه، لأن التعريفة الجمركية تضفي نوعا ما من الشفافية على الحماية فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع؛
- من المفيد قبل الشروع في اجراءات تخفيض مستويات التعريفة الجمركية القيام باجراءات لزيادة الصادرات ويتم هذا الاجراء جنبا الى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكم من تحقيق مكاسب مبكرة من عمليه التحرير عن طريق زيادة الصادرات والانتاج والعمل؛

- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

وعلى الرغم من التصور الذي توحي به التعاريف السابقة، بعدم وجود ارتباط بين البرامج التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبرامج التي يتولاها البنك الدولي، إلا أن الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد ارتباط تبادلي لعدم الوفاء، وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه تجاه جميع دائنيه، وهو يعني في حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخولها الحق في سحب الشرائح التالية من شرائح البنك الدولي لقرض من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح أيضا.

وما يجدر التنبيه إليه في هذا المقام أن التجربة بينت ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين النوعين من السياسات، ذلك أن سياسات جانب العرض (التعديل الهيكلي) بمفردها لا تضمن القضاء على الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، حيث يستلزم الأمر وجود إدارة حذرة لجانب الطلب لتحقيق التوافق بين كل من معدلات نمو الطلب والعرض، وهو ما يؤكد ضرورة إعطاء أهمية متوازنة لكلا الجانبين، ويختلف الوزن النسبي في هذه الحالة باختلاف طبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات والفترة الزمنية المتوقعة لاستمرارها، بالإضافة إلى المستوى المبدئي للدين الخارجي في الدول المعنية، وكذلك حجم تدفق التمويل الأجنبي الإضافي ومعدلاته، أضف إلى ذلك طبيعة وأهمية القيود الاجتماعية والسياسية التي تعترض جهود الحكومة المعنية بتطبيق سياسات التكيف الهيكلي سالفة الذكر.

ثالثا-أهم الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية الدولية:

إن قوانين الإصلاح التي شرع في إصدارها و تنفيذها مع مطلع الثمنينات وحتى 1988، وحدها لم تكن كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية، نتيجة ازدياد تفاقم الاختلالات المتراكمة، ونتيجة استمرار محدودية مستوى التمويل، ولم يكن الحل لازمة التمويل سوى اللجوء إلى المؤسسات النقد الدولية، لاسيما وأن البرنامج الذي أعدته السلطات من خلال قوانين الإصلاح يصب في نفس اتجاه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وبهذا الصدد جرى إبرام اتفاقين محدودين مع الصندوق وهما اتفاق 1989/05/30، واتفاق 1991/06/3.

وقد ورد في الاتفاقين مجموعة شروط نوجز أهمها فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص نفقات الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وحميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة؛

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

1- اتفاق الاستعداد الائتماني سنة (1989/5/30):

استفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بسحب الجزء الخاص باحتياطاتها وهو حق يجرى بصفة آلية، كما طلبت سحبا من التسهيلات التعويضية التي تعتبر شكلا من أشكال التمويل التي يضعها الصندوق تحت تصرف البلدان التي تواجه عجزا في ميزان مبادلاتها، بعد أن واجهت الجزائر في السنة الأخيرة مشكلة انخفاض حصيلة صادرات النقد وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب، حيث وافق الصندوق على إعطائها حق التمويل التعويضي.

أ- حجم المساعدة

بلغ حجم المساعدة الذي استفادت منه الجزائر بنحو 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض، خصص منها 150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 390 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي من جراء انخفاض أسعار صادراتها من المحروقات وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب.

ب- المقابل

قامت الجزائر بتقديم البرنامج الاقتصادي الذي شرعت فيه ذاتيا إلى الصندوق، والذي استهدف مراقبة توسع الكتلة النقدية، وتقليص حجم الموازنة العامة، وتحرير الأسعار وتجميد الأجور، والحد من التضخم، وتخفيض قيمة الدينار، وتحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وقد استفادت الجزائر من الدعم المالي دون إعادة الجدولة بعد أن صادق الصندوق على البرنامج واعتبره كفيلا بمعالجة الاختلالات الكامنة في الاقتصاد الجزائري وإخراج البلاد من الأزمة.

وبعد إبرام اتفاق 1989/05/30، باشر رئيس الحكومة بإحداث إصلاح جذري من القطاع المصرفي والنظام المالي، حيث ثم إصدار قانون 10-1990 المتعلق بالقرض والنقد، وجاء هذا القانون لضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري، في اعتماده على وسائل الضبط ذات بعد نقدي بحت، وبذلك أصبح البرنامج الاقتصادي يتضمن المبادئ الآتية:

- تحرير الأسعار طبقا لقانون 1989/12، وتقليص حجم الفجوة التضخمية.

- إصدار قانون 1990/10 المتعلق بالنقد والقرض لإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي والسياسة النقدية في توفير البيئة المستقرة والمساهمة في معالجة وتخفيف اتساع حدة الاختلالات الهكيلية.
- إعادة تقييم الدينار الجزائري، تماشيا والمتغيرات الداخلية والخارجية.
- مواصلة تحرير الأسعار وتجميد الأجور.
- وضع سياسة اجتماعية تهتم بإنشاء شبكة اجتماعية، لتخفيف تكاليف التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق.

2- اتفاق 1991/06/3:

نظرا للظروف التي عرفتها الجزائر من تحولات اجتماعية وسياسة غير معهودة، تباطأت في ظلها وتيرة تنفيذ اتفاق 1989، ولم تكن النتائج معتبرة، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.4% عام 1989إلى 0.8% عام 1990، وفي الحقيقة يفسر هذا التباين القائم بين معدل النمو الحقيقي الذي أخذ في التناقص ومعدل نمو عرض النقد *M2* الذي أخذ في التزايد، الفجوة التضخمية(ذات الطبيعة النقدية) التي عانى منها الاقتصاد الجزائري فقد تزايد مؤشر معامل الاستقرار الذي انتقل من 0.7% عام 1989إلى 10.5%عام 1990 ، كما تشير إلى ذلك بيانات الجدول رقم (23) بالملحق الإحصائي، أما في مجال سوق العمل، فان بيانات الجدول رقم (12) بالملحق تشير إلى التزايد في نسبة البطالة من 17 % عام 1989إلى نجو 19.7% عام 1990 أي انتقال عدد السكان العاطلين من 946 ألف عاطل إلى نحو (1.156) مليون عاطل خلال نفس الفترة.

وهكذا على استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، تطلب الأمر العودة من جديد إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق جوان 1991.

أ- حجم الدعم: قدر حجم الدعم بنحو 300 مليون دولار مقسمة إلى أربع دفعات، كل دفعة قيمتها 75مليون دولار، يمتد البرنامج لمدة 10 أشهر (جوان 1991 حتى مارس 1992)، وقد تمت الاستفادة من 3 دفعات، وتوافقت الدفعة الرابعة بسبب انزلاق الأجور المفاجئ خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1992.

ب- محتوى الاتفاق: في خطاب النوايا الموجه للصندوق في 27 أفريل 1991، حددت السلطات الجزائرية الأهداف العامة التي تتوخاها والمعايير التي تلتزم بتطبيقها حتى يصبح الاقتصاد عمليا وفعالا حسب قوانين السوق.

ت- الأهداف العامة: لقد جاء الخطاب ليؤكد على تسريع وتبرة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعها فيها بعد الصدمة النفطية، والتي استهدفت مايلي:

- التقليص من حجم تدخل الدولة في دائرة النشاط الاقتصادي.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق تحسين أداء مؤسسات القطاع العام و الخاص، والتي تناط بها مهمة تنويع هيكل الصادرات لتقليص هشاشة التوازن المالي الخارجي.
- العمل على ترشيد الاستهلاك وتشجيع الادخار، وهذا بين قوانين لتصحيح نظام أسعار السلع والخدمات، وكذلك معدل الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على تحقيق قابلة تحويل الدينار الجزائري.

3- خيار إعادة الجدولة:

كانت السلطات الجزائرية ترفض نوما اللجوء إلى خيار إعادة الجدولة ابتداء من حكومة قاصدي مرباح إلى حكومة بلعيد عبد السلام، ومع الإشارة إلى أن حكومة مولود حمروش طلبت مساعدات صندوق النقد الدولي، أما حكومة رضا مالك فقد أبدت حسن النية في قبول إعادة الجولة التي كان لها أثار سلبية على المجتمع الجزائري، وكان هناك مبررين على الحكومات المتعاقبة في رفض إعادة الجدولة:

- ✓ الوضعية المالية الحسنة في تلك الآونة، فكانت الجزائر تقوم بتسديد مستحقاتها نتيجة لعوائد الصادرات من النفط والغاز قبل تدهور أسعارهما.
- ✓ مبرر سياسي حيث كانت الجزائر ترفض هيمنة الخزينة الفرنسية بحكم كونها المدين الأساسي لها فإذا قبلت الجزائر إعادة الجدولة فإنها حتما ستخضع لشروط فرنسا من خلال المفاوضات التي تجري في نادي باريس.

أما الأسباب التي دفعت بالجزائر لإعادة جدولة ديونها الخارجية فتوردها بإيجاز فيما يلي:

1- ظهور العجز في ميزان المدفوعات عام 1992 نتيجة زيادة الإنفاق من أجل تنشيط الاقتصاد وذلك بزيادة الاستثمار من جهة وتموين إعادة تأهيل الشركات والمؤسسات من جهة أخرى.

2- ضرورة توفير ما يقارب 7.6 مليار دولار وهو ما يحتاج إليه الاقتصاد الجزائري آنذاك الاستمرار نور الإنتاج، خاصة أن إمكانية الحصول على قروض جديدة أصبحت ص عبة جدا نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية وتهميش الطاقات ذات الخبرة.

3- التراجع المسجل في أسعار النفط هو من أهم الأسباب حيث تراجعت ايرادات تصدير النفط والغاز الطبيعي نتيجة لانخفاض الأسعار حيث انخفض سعر برميل النفط من 21 دولار عام 1991 إلى 15 دولار للبرميل عام 1994، فبعد أن كانت ايرادات الجزائر من النفط والغاز تقدر ب 10 مليار دولار تراجعت وأصبحت تقدر بـ 8 مليار دولار في حين قدرت خدمة الدين بـ 9.3 مليار دولار وهذا يجعل ميزان المدفوعات عاجز بقيمة 1.3 مليار دولار.

4- ارتفاع حاد في التضخم بالإضافة إلى عمل عدد كبير من المصانع بنحو 50% من طاقتها بسبب العجز في استيراد قطاع الغيار والآلات الصناعية وهروب الكفاءات.

5- امتناع بعض الدول عن منحها القروض للجزائر فمثلا فرنسا امتنعت عن فتح قروض جديدة للجزائر إلى أن تستطيع هذه الأخيرة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ذلك لأن فرنسا تعتبر من أكبر دائني الجزائر.

4- مفهوم إعادة الجدولة: هي إعادة هيكلة جدول السداد الأصلي لدين معين أو مجموعة من الديون بصورة تؤدي إلى تأخير أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة أهمها:

1- الالتزام بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وتتعهد بتنفيذها وإتاحة المجال لمتابعتها من طرف خبراء الصدق على المدى القصير وخبراء البنك الدولي ومؤسساته لبرنامج التكييف الهيكلي في المدى الطويل، ويتمثل برنامج التصحيح الهيكلي في العناصر التالية:

- إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير التجارة الدولية.
- التخفيض من قيمة العملة.
- مراقبة عجز الدولة والتخفيض من النفقات العمومية ورفع الدعم عن أسعار السلع الاستهلاكية
- خوصصة القطاع العام.

2- محاولة تحسين ميزان المدفوعات.

إعادة التمويل: هي محاولة تدبير قرض جديد قصير ومتوسط الأجل قيمته الدين المستحق يسند مع حصيلة القرض، فهو إذا اقتراض الجديد من أجل تمويل الديون السابقة المستحقة الأداء، غير أن الاعتماد الكبير في خدمات الديون على قروض إعادة التمويل له مخاطرة متصاعدة لأنها تؤدي بالتدريج إلى تزايد حصة القروض القصيرة ضمن إجمالي الديون وهذا النوع من القروض يتميز بأسعار مرتفعة وانعدام فترات السماح.

5- شروط إعادة الجدولة:

1- يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادى في طلبات إعادة الجدولة، وتكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جدولتها.

2- تعهد البلد الملين بإجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية الرأسمالية انطلاقا من توصيات برامج صندوق النقد الدولي يبين فيها كيفيات التغيير وملته ويترجم البلد المدين هذا الاتفاق على شكل رسالة النية.

6- دور صندوق النقد الدولي في مفاوضات إعادة الجدولة:

إن المفاوضات التي تجري في إعادة الجدولة لها دوافع رئيسية من أهمها:

1- **الديون الرئيسية:** وهي الديون التي تمنحها الدول والمؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو مؤسسات دولية، وعادة تجري هذه المفاوضات في إعادة جدولة الديون الرسمية في نوادي الدائنين ومن أشهرها: نادي باريس.

2- **ديون البنوك التجارية:** أصبحت الديون التجارية مصدرا هاما للتمويل الخارجي لمجموعة كبيرة من الدول المتخلفة، لها تأثير كبير على بلدان العالم الثالث من خلال عملية إعادة الجدولة التي تقود مفاوضاتها البنوك الدائنة الرئيسية في نادي لندن عادة الذي يضم تكتلات البنوك التجارية للتفاوض حول الديون غير الرسمية والخاصة.

رابعا-تطور سياسات الإصلاح الاقتصاديالمدعوممن المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1994-1998):

4-1- برنامج التثبيت الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-1995):

أجاب صندوق النقد الدولي بموافقته على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة حسن النية في ماي 1994، مما يؤكد قبوله بمحتوى برنامج للتثبيت الوارد فيها، بعد أن حدد موقفه ومساندته المالية المقدرة بـ 731.5 مليون حقوق سحب الخاصة (DTS) لتدعيم هذا البرنامج لفترة سنة من الإصلاحات (1994-1995)، إلى جانب منحه قرضا مقدار (01) مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الاستقرار، وضعت الجزائر في إطار اتفاق التثبيت الاقتصادي استراتيجية تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، يرفع نمو الناتج الداخلي الخام بين 3% و6 % وإعادة التوازن للأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها، ومنه ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، مع

تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني والإسراع فيها، منها: إعادة هيكلة مؤسسة الدولة وإعطاء الأولوية لبعض القطاعات مع تحرير التجارة الخارجية وتنوع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات.

ويحتل هذا البرنامج مكان الصدارة في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويهدف إلى تقليل العجز الداخلي والخارجي وتخفيض معدل التضخم ليقترب من المعدلات السائدة في الدول المتقدمة، من خلال ضبط جانب الطلب الكلي باتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، فضلا عن اتباع سياسة سعر صرف حقيقية وهذه السياسات شديدة الصلة ببعضها البعض، وبعد تطبيقها شرطة ضرورية لنجاح برنامج التعديل الهيكلي، ولقد استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلي والإدارة الائتمانية للاقتصاد الجزائري حيث اتخذت هذا الشأن حزمة من السياسات وتتمثل في السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تتلخص فيما يلي:

- إجراءات السياسة المالية:

تم اتباع سياسة مالية انكماشية بهدف تقليص عجز ميزانية الدولة من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها زيادة الإيرادات من جهة، والتقليص من النفقات من جهة أخرى، وهذا على فترة تمتد حتى سنة 1997، وهي إجراءات تطبيقية الأسلوب الاستيعاب المعروف في سياسات النسوية، ولها انعكاس مباشر على توازن ميزانية الدولة وذلك على مستوى الرفع من الإيرادات والخفض من النفقات العامة.

أ- أهم الإجراءات والآليات المتعلقة بجانب الإيرادات العامة:

- زيادة أسعار مواد الطاقة خاصة المستخدم منها في أغراض الاستهلاك العائلي والاقتراب من مستوى الأسعارالعالمية لها.
- السماح للهيئات العامة بتحصيل رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلاتوالاتصال وكذلك خدمات التعليم والصحة.

كما اتخذت إجراءات مالية أخرى من بينها:

- إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والذي تضمن أربع معدلات هي 7%، 13%، 21% 40%، وبعد التعديل أصبح يشمل معللين فقط 7% و17% .
- إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي تطبيق جدول متصاعد.

- إدخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معادل عادي قيمته 42%، ومعدل خفض 5% للأرباح المعاد استثمارها.
- إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام، وخفضت الرسوم الجمركية تدريجيا إلى 45% سنة 1997.
- إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة ووضع رقم ضريبي لكل ممول.

ب- أهم الإجراءات والآليات المتعلقة بجانب النفقات العامة:

والتي تمثلت في ترشيد الإنفاق بجانبية الجاري والاستثمارية:

✓ ترشيد الإنفاق الجاري: الموجه لكل من:

- الوفاء مدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة إلى إجمالي الناتج الوطني، وهذا يمكن تحقيقه من خلال ترشيد أداء القطاع العام ومؤسساته، مما يحقق وفورات مالية، تغطي هذا الجانب من الإنفاق.
- تمويل تكاليف التشغيل في مشروعات اقتصادية: يجب أن تحدد قيمة هذا البند حسب قيمة الإيرادات الجارية للميزانية خلال فترة زمنية محددة.
- تمويل مشاريع إنتاج سلع وخدمات استهلاكية: يتم الإصلاح بشأن هذا البند من خلال: إلغاء المعونات التي تؤثر على حوافز الإنتاج بشكل سلبي، إلغاء معونات تدعيم الاستهلاك التي من شأنها تضخيم الطلب الكلي، مراعاة التوازن بين حجم المعونات الاقتصادية المقدمة من الدولة للمشاريع الاقتصادية مع معدلات نمو الإيرادات الجارية، استمرار الدعم الموجه للتصدير، ضرورة تصميم برامج اتفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية، نظم السري ،،، الخ، الذي يعمل على زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء حسب آراء خبراء الصندوق، بالإضافة إلى ضرورة توفير التغذية والرعاية الصحية الأولية، مياه الشرب، تطوير مشاريع الصرف الصحي وضرورة توجيه هذه البرامج إلى الطبقات المستهدفة، تفاديا لتشوه هدف البرنامج.
- تثبيت الأجور عن طريق تسريح عدد من العمال في مؤسسات القطاع العام، وجعل الزيادة السنوية في الأجر الاسمي إن تقررت أقل من معدل التضخم.

✓ ترشيد الإنفاق الاستثماري: يتطلب الإصلاح:

- أن تشمل برامج الإنفاق مجموعة المشاريع ذات الضرورة الاقتصادية العملية، وأن يقتصر دخول الدولةمشاريع البنية الأساسية التي لا يرغب ولا يقدر القطاع الخاص على إنجازها.

- ضرورة تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي الإداري، وإعطائها قدرا من الاستقلال في اتخاذالقرارات الاستثمار، التسعير، التوظيف)، وذلك لتفادي عمليات التوظيف العشوائي الذي يخفض إنتاجيةعنصر العمل.
- ترشيد الإنفاق العام الجاري على عمليات الصيانة والاحلال المتعلقة بالبنية الأساسية ولكن دون الإضرار بها.
- تفادي تقديم الدعم الاقتصادي الوحدات الاقتصادية العامة التي تحقق الخسائر.

- إجراءات السياسة النقدية:

تهدف إجراءات السياسة النقدية إلى تطوير السوق النقدية وتحسين أداء السياسة النقدية من أجل دعم سعر الصرف الجديد للعملة المحلية، وضبط معدلات التضخم وترقية المنافسة في النظام المصري بتشجيع إنشاء البنوك الخاصة.

وهذا من منطلق أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي وتعمل على توجيهه في أوقات زيادة معدلات التضخم، وكذلك تؤثر على إجمالي النفقات عن طريق ترشيد الائتمان وضبط معدلات التوسع النقدي، لتحقيق استقرار هذا الأخير، وإصلاح خلل الهياكل التمويلية اعتمادا على تحرير أسعار الفائدة واستخدام حدود عليا للائتمان، والحد من الإصدار النقدي الجديد الذي يهدف إلى رفع معدلات الادخار وتخفيض معدلات التضخم، وهذا بعد قيام البنك المركزي بالتحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة.

ولقد اتجهت السلطة النقدية في الجزائر نحو تبني سياسة نقدية تقييدية أسهمت في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث كان الهدف في هذا الجانب هو المحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار فضلا عن توفير التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية في الاقتصاد، وتجسيدا لأهداف الإصلاح تم الاعتماد على حزمة من الإجراءات.

حيث كانت عناصر السياسة النقدية التقييدية التي تتبعها الجزائر في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي كالآتي:

1- تقليص التوسع النقدي من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.

2- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% والمعدل المحوري لبنك الجزائر إلى 20%.

3- رفع معدل الادخار المتعلق بالسكن إلى 10% و14% بالنسبة الدفاتر الادخار الأخرى.

4- منح الحزينة معدلات فائدة ب 16.5 % على سندات التجهيز.

5- دعم قيمة الدينار الجزائري.

4-2-برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر خلال الفترة (1995-1998):

سياسة التعديل الهيكلي هي سياسة تشتمل على برنامج متوسط الأجل ويعتبر الأوسع والأشمل لمدة ثلاث سنوات يمتد من: 1995/05/22 إلى 1998 ، ويشرف عليه البنك الدولي ويهدف إلى استقرار الاقتصاد الكلي لتخطي مرحلة التحول نحو اقتصاد بأقل التكاليف، ويهتم بالمشاكل الهيكلية للنظام الإنتاجي، كما يسمح تطبيق البرنامج بالاستفادة من قرض ب 1. 70 مليار دولار يسدد على مدار عشر سنوات مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة، وتوزع أهداف هذا البرنامج على شقين أساسيين هما:

- إعادة توزيع موارد الاقتصاد بالاعتماد على عائدات الصادرات.
- تقليل الاعتماد على المديونية الخارجية وتوسيع ميكانيزم السوق.

وتتفرع من هذين الهدفين أهداف أخرى، يمكن ايجازها فيما يلي:

- تحقيق نمو اقتصادي ضمن إطار الاستقرار، وضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث تم توقع تحقيق معدل نمو فيالناتج المحلي الخام الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
- العمل على الخفض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي من 6.9 % من الناتج المحلي الخام في 94/1995 إلى2.2% خلال 98/1997.
- إرساء نظام الصرف واستقراره في ظل إنشاء سوق ما بين البنوك وإحداث مكاتب للصرف، ابتداء من 01 جانفي 1996 والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.

ويتضمن برنامج التعديل الهيكلي مجموعة من الإجراءات العميقة في الهيكل الاقتصادي محاوره الرئيسية هي:

أ- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا، سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك، والاتحاد بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي، وقد طبقت الدولة حرية التجارة ابتداء

من جانفي 1995، وتم إلغاء الحواجز التي تعيق تحرير التجارة الخارجية، ولكن بشروط تتضمن قواعد تحليل عمليات الاستيراد وتحديد مجال تدخل المتعاملين الجزائريين الخواص العموميين بكل حرية.

كما قامت السلطات من أجل التحكم في نظام الصرف بالعديد من الإجراءات منها:

- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار.
- إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصةتثبيت بين بنات الجزائر والبنوك التجارية.
- تحويل حصص تثبيت إلى سوق الصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين.
- إنشاء مكاتب للصرف.

ب- تحرير الأسعار الداخلية:

باعتبار السعر أداة أساسية في قيادة الاقتصاد الوطني فإن البرنامج جاء بعدة إجراءات أساسية للإصلاح نصب في اتجاه تحرير الأسعار، وذلك من خلال إزالة التشوهات والاختلالات السعرية وإزالة الفوارق بينها وبين الأسعار العالمية، كما تحث سياسة التعديل على التوزيع السليم للموارد من خلال آليات السوق الحر.

ج- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

إن الإجراءات المتخذة المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية وحدها غير كافية من وجهة نظر البرنامج، لذلك ندمت مجموعة أخرى من الإجراءات تهدف إلى إصلاح المؤسسات العمومية من جهة، وتنمية القطاع الخاص من جهة أخرى، ومن ذلك:

*** إعادة الهيكلة والتطهير المالي:**

يطبق هذا الأسلوب على المؤسسات العمومية الخاسرة والتي ينتظر منها أن تنتعش مستقبلا، أي أن أسلوب إعادة الهيكلة لا يعتبر نقل الملكية العامة للقطاع، وإنما هو مرحلة تحضير لعملية الخوصصة وذلك على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية، ويتخذ هذا الأسلوب مجموعة من الأشكال:

- تحويل المؤسسات العمومية إلى مؤسسات قابضة.
- التخلص من بعض الأنشطة مع احتفاظ الحكومة ببعض منها.

تعتبر عملية إعادة الهيكلة عملية منظمة تهدف إلى إزالة الاختلالات الواقعة في المؤسسات العمومية، وهذا التغيير يأتي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية، وتنقسم عملية إعادة الهيكلة إلى:

- إعادة الهيكلة العضوية: فكبر حجم المؤسسات وتجمع هياكلها في كيان واحد ينتج عنه عدة مشاكل، منها التدخلات الخارجية، وكذا صعوبة عملية التسيير واتخاذ القرارات، وكل هذا أدى إلى:
  - عدم تحقيق النتائج المسطرة في الخطة.
  - ارتفاع تكاليف الاستثمار، ونقص في المردودية.
- إعادة الهيكلة المالية: نظرة للوضعية الخطيرة التي عرفتها معظم المؤسسات العمومية الأمر الذي فرض على معظم الدول مباشرة عملية التصحيح المالي، لتمكين المؤسسة من الانطلاق من جديد ولاقتراح سياسات تسير فعالة تعمل على تعزيز مدخرات القطاع العام بغية تحقيق هدفين، هما:
  - توفير موارد محلية وأجنبية إضافة لتنمية القطاع الخاص.
  - مساندة الاستثمارات العامة الإنتاجية.

*** برنامج خصخصة مؤسسات القطاع العام:**

لقد عرف القانون الجزائري الخصخصة حسب المادة الأولى من الأمر رقم (98-22) على أنها معاملة أو معاملات تجارية تتضمن تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية في مؤسسة عامة أو جزء منها أو كان رأسماله أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين خواص، وتحويل تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويون خواص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية.

ولقد حسد مشروع الخوصصة فعلية في منتصف التسعينيات من القرن العشرين بإصدار أول قانون مفصل والذي اعتبر ميلاد المشروع الخوصصة في الجزائر، ثم عدل بقانون ثاني عام 1997، وتم توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية بتعديل القانون السابق سنة 2001.

وفي أفريل 1996 بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بمساعدة البنك الدولي، وفي هذه السنة صيغت أعمال صندوق التطهير المالي معلنة بذلك عملية الإنقاذ الحكومية (انتهت جميع المدفوعات في مارس 1997)"، كما تم عرض 200 مؤسسة عمومية في مجال الخدمات بعملية الخوصصة في أفريل 1996، كما تم نشر القائمة 250 مؤسسة عمومية كبيرة معنية بعملية الخوصصة خلال سنتي (1998-1999).

ورغم أن هذه القوانين والنصوص صدرت في فترة وجيزة إلا أنه تأخر الإسراع بعملية الخوصصة، وقد واجهت هذه العملية بطء نسبي خاصة المؤسسات العمومية المحلية والتي كان عددها 1323 مؤسسة في سنة 1994، تم بيع 696 منها للعمال والمسيرين في الفترة 94-1998، وتم حل الباقي منها وتصفية ممتلكاته.

وأما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية الكبيرة فقد تم حل 134 مؤسسة، كما تم نشر قائمة ب 250 مؤسسة تمثل 30% من مجموع المؤسسات في سنة 1996 من أجل خوصصتها، وإلى غاية سنة 2000 فإن العملية عرفت تأخرا كبيرا نظرا لتكاليف التقييم المبالغ فيها وإبطاء الإجراءات ودراسة الملفات.

أما الخوصصة عن طريق فتح رأس المال في البورصة فبدأت هي الأخرى بداية محتشمة، حيث نسجل دخول ثلاث مؤسسات فقط وهي رياض – سطيف – وصيدال وفندق الأوراسي من خلال بيع جزء من أسهمها للجمهور، كما عرفت الخوصصة عن طريق فتح الرأسمال الاجتماعي للأجانب خوصصة مؤسستين هما: مؤسسة سيدار الحجار (SIDAR) ومؤسسة مواد التنظيف (ENAD).

المحور السابع:

برامج الانعاش الاقتصادي

ودعم النمو

2019-2000

المحور السابع: برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو

2019-2000

أولا- ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهم الدوافع لتبنيها في الجزائر:

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وشروط تطبيقها:

أ . مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تدخل سياسة الإنعاش الاقتصادي ضمن السياسات الاقتصادية وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدمة العجز الموازي في عصر الاستثمار (الأجور والاستهلاك، تسهيلات الفروض... الخ)، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي.

وبعبارة أخرى هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات ومن ثم فهي ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية.

ب- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

وفقا للوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة المتعلقة بأهداف هذه السياسية، فقد حددت فيما يلي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب العمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عير أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الرئيسية، وهي:

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامجصندوق النقد الدولي إلى الفكر الكيني الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية التنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل وذلك عن طريق مضاعف الإنفاق العام، حيث يمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

ج - وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا.

تطبق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة، ...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز للطلب، وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).
- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشها.

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسجيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها، مثل: تطوير شبكات النقل والمواصلات أو برامج التكوين المهني والجامعي وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية إلى (توفيرات خارجية) هامة الصالح المؤسسات.

د- الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها:

لكي تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض الشروط الأساسية، تذكر منها:

- يجب أن تتوفر المؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.
- ألا يكون اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش على التشغيل خاصة تكون في هذه الحالة ضعيفة، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.
- ألا تؤدي الزيادة في الإنتاجإلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجارية.
- يجب ألا تسرع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

وفي الأخير، يمكن القول أن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرة من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامل، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامل والناتج المحلي الحام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى ب: فجوة أوكن.

2-أهم الدوافع لتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية سنة 2000 يدرك أن الاقتصاد الوطني بدأ يخوض برامج إصلاحات اقتصادية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقة، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وقد تم تحسيد هذه السياسة من خلال برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها منذ سنة 2001.

ومن أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2001، تتمثل في الظروف والأوضاع التي كانت سائدة خلال الفترة التي سبقت تنفيذ هذه السياسة، ويمكن اختصار بعضها فيما يلي:

أ- **ضعف معدلات النمو الاقتصادي:** عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا واضحا خلال الفترة (1995-2000)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (09) الآتي:

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي	3.8	3.8	1.3	5.1	3.3	2.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ تراجع معدلات النمو حيث انخفضت مقدار 1% بين سنتي (1999-2000)، حيث تراجع إلى 2.4 % سنة 2000 ويعتبر هذا المعدل غير كاف لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة ، كما يعتبر هذا المعدل ليس بإمكانه تحريك الطاقات الكامنة والمعطلة، والأمر الأكثر خطورة هو الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في هذا المعدل، فرغم الإجراءات التحفيزية المصاحبة القانون الاستثمار لسنة 1993، إلا أن الاستثمارات المحلية والأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطورا ملحوظ خلال هذه الفترة وذلك لعدة أسباب وعراقيل، مما زاد في تعميق أزمة سوق العمل بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

ب- ارتفاع حجم البطالة: شهدت الفترة ما قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاع متزايدة من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث بدأ ارتفاع معدلات البطالة مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع معدل البطالة من 9.7 % سنة 1985 إلى 21.4 % سنة 1987، أي بزيادة قدرها 11.7 %، ثم عرفت هذه النسبة تطورا منتظمة ابتداء من سنة 1990 إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2000 إذ بلغت 29.8%، ويعود ذلك إلى غلق معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي ترتب عنها تسريح الآلاف من العمال وأدى إلى زيادة الفئة العاطلة، بالإضافة إلى الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال هذه الفترة التي أدت إلى خراب وتدمير مباني ومؤسسات وطرقات .... إلخ قدرت ب 30 مليار دولار، وانجر عن هذه الحالة تقلص قيمة دخول استثمارات أجنبية إلى الجزائر في هذه الفترة، والتي قدرت به 60 مليون دولار أمريكي خارج المحروقات، بينما تلقت تونس خلال نفس الفترة 3 مليار دولار، وتلقت المغرب 20.8 مليار دولار، كما انخفضت الاستثمارات العمومية خارج قطاع المحروقات كنتيجة لتلك الوضعية حيث سجلت الجزائر سنة 1999 حجما شاملا من الاستثمارات قدره (530 مليون دولار من بينها 500 مليون دولار في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة.

وما زاد من خطورة مشكلة البطالة خلال تلك الفترة أن أكثر من 80% من البطالين لا تتجاوز أعمارهم 30 مملة، وزيادة بطالة أصحاب الشهادات من التعليم العالي، إذ بلغ عددهم 80000 في سنة

1996 وحوالي 100000 سنة 1998، وأمام هذه الوضعية وفي ظل تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة إلى تطبيق البرنامج الذي كان من بين أهدافه الرئيسية تقليص نسبة البطالة.

ج- ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان: حيث بلغ معدل الفقر أعلى نسبة له سنة 1995 حيث وصل إلى 14.1 % من مجموع السكان، وهو ما يعادل 3986000 فقيرة بعدما كان لا يتجاوز نسبة 8.1% سنة 1986.

ويفسر هذا الارتفاع بالآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية سنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي ينسب كبيرة، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية المدعومة وما تضمنته من إجراءات أدت إلى تحرير أسعار المنتجات وتقليص الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية الأساسية، وتدهور القدرة الشرائية نتيجة للتخفيضات المتتالية لسعر الصرف الدينار الجزائري.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الفقر يعود إلى الأزمة الأمنية خلال التسعينيات التي كان فما أثر كبير على حياة السكان والظروف المعيشية.

وقد سجل معدل الفقر انخفاض طفيفة خلال الفترة (1995-2000)، إذ بلغ 12.1 % سنة 2000 بعدما كان يساوي 14.1 % عام 1995، ورغم هذا الانخفاض الطفيف في معدلات الفقر إلا أنه يعتبر من أهم الدوافع للحكومة الجزائرية مباشرة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل التخفيف من هذه الظاهرة.

د- الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية منها: حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998، حيث بلغت 19.8 % بالنسبة لمجموع إيرادات الصادرات، بعد أن كانت 47.5 %، فضلا عن الاستقرار الذي تشهده التوازنات المالية الكلية والمتزامن مع تحسن ملحوظ في كل من حجم المديونية « 25 . 261 مليار دولار سنة 2000» احتياطي الصرف «11.9 مليار دولار أميركي» ورصيد ميزان المدفوعات 7.57 مليار دولار لنفس السنة»، مع بقاء معدلات التضخم أقل من نسبة 1% «0.3 % سنة 2000».

هـ- التنبؤ بوفرة مالية: وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية القرن العشرين، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دج، وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد معدلات النمو خارج المحروقات به 2.2 % سنة 2000، فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.

ثانيا: برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر،مركزة على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، وجاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي، ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو.

كما أنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمان كما ترمي تلك الأنشطة إلى توفير مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامج ضخمة قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ11.9 مليار دولار.

1- أهداف وخصائص برنامج الإنعاش الاقتصادي:

أ . أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي: تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية.

- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- تطويرالمنشآت الصحية.
- تحسين ظروف تمدرس التلاميذ وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية.
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية، وتوسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
- تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي بالجنوب.

ب - خصائص ومداخل البرنامج:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراضحالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة وهذا فيظل النتائج المترتبة عن فترة الإصلاحات الهيكلية،

والتي وإن كانت قد نجحت في ضبط وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فإنها لم تتمكن من تحفيز معدل النمو الاقتصادي للارتفاع، ولا بعد هذا البرنامج تنص من الإصلاحات التي لا بد من إجرائها على الاقتصاد الجزائري، وإنما هو إجراء مرافق يسمح بتعميق هذه الإصلاحات تحت ظروف أكثر ملاءمة.

- نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات اقتصادية، تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاعالطاقة والمناجم والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع الاقتصادي العام والإدارة الجمالية وتنظيم الاستثمار وإجراءاته.
- توجيه النفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي ومن أهمها الأشغال العمومية،الصحة، التعليم، الفلاحة وغيرها من القطاعات ذات الأثر المزدوج، فمن جهة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الطالب التي تحدثه العمليات الاستثمارية المخصصة لها، ومن جهة أخرى فإن عمليات الإنشاء أو التحسين هذه المنشآت من شأنها أن تحسن من الخدمات المقدمة للأفراد وبالتالي تحسين ظروفالحياة لهم.

2 - استراتيجية برنامج الإنعاش الاقتصادي والسياسات المصاحبة له:

أ . استراتيجية برنامج الإنعاش الاقتصادي:

إن برامج التعديل الهيكلي المطبقة من أجل استرجاع توازن الاقتصاد الكلي أدت إلى تقليص في المستوى المعيشي للسكان، وهذه البرامج المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية كان هدفها هو تمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، لكن نتائج هذه الأخيرة كان لها آثار غير مرغوبة فيها على مستوى معيشة السكان، كما أنها لم تؤدي إلى تحسين أداء إنتاجية الهياكل الاقتصادية، وبالتالي ركزت الحكومة على العمل وفقاً لتكييف مسار عملية الإصلاح لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية لتصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه دون تحضير فضاء اقتصادي، ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون خلق القدرة الشرائية، فإن إقامة استراتيجية للإنعاش الاقتصادي قائمه على الإصلاحات العامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في تطبيق، بل تزيد من حدة تفكك الاقتصاد الجزائري على

المستوى الجغرافي والاجتماعي، وعليه من الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة عن طريق إنعاش الطلب لإنعاش الاقتصاد، وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني، معتمدة على مداخيل المحروقات بصفة أساسية.

ب . السياسات المصاحبة للبرنامج:

إن تطبيق الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجمالية والأحكام المالية والموضحة في الجدول رقم (10) التالي:

الجدول رقم (10): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي القطاعات

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
صندوق التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

يلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة سعت إلى تحقيق أهداف البرنامج من خلال التطرق إلى تغيرات وسياسات موافقة للبرنامج، أي تخصيص موارد مالية رمت إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى جعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والوصول للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

3 - مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

نتيجة التحسن لبعض المتغيرات الاقتصادية أعلنت الحكومة سنة 2001 الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وهو في جوهره برنامج الإنعاش الاجتماعي.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي مقدر ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار، خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز، ويمكن ملاحظة التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجدول رقم (11) الآتي:

الجدول رقم (11): التوزيع الزمني لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ
2001	205.40	39.10
2002	185.90	35.41
2003	113.20	21.56
2004	20.50	3.90
المجموع	525	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج، وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي، سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل والتطوير من ناحية أخرى، كما توزعت تلك المبالغ المالية على عدد من المشاريع الخاصة بالبرنامج حسب القطاعات الاقتصادية التي استهدفها، وبلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن هذا البرنامج 15974 مشروعا.

كما يتمحور توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية والذي يتوزع حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول رقم (12) الآتي:

الجدول رقم (12): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ مليار. دج	مجموع النسب %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1

تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001/ الدورة العامة.

ما يتم ملاحظته من خلال الجدول رقم (12) هو استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.10 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا دليل على عزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، نتيجة ما خلفه الوضع الأمني من خراب وتوقف الاستثمارات، كما يلاحظ كذلك تمركز قطاع التنمية المحلية والبشرية في هذا البرنامج على المرتبة الثانية بنسبة 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك راجع لتدارك التأخر في مشاريع الصحة والتعليم الذي كان ناتجا عن تقليص الإنفاق العام في فترة التسعينيات من القرن العشرين، كما توزع باقي اعتمادات البرنامج على القطاعات الأخرى منها دعم الإصلاحات وكذلك دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.

- **الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:**

إن تخصيص أكبر نسبة من المخصصات المالية للبرنامج لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، يرجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير, كما أن الاستثمار في هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة من خلال تهيئة المناخ المناسب لنشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

كما يساهم الاستثمار في هذا المجال إلى توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية, ويعتبر هذا القطاع مولد لمناصب شغل بصفته كثيف اليد العاملة وبالتالي سيساهم في تقليص معدلات البطالة.

- **التنمية المحلية والبشرية:**

إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي، تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلاً ما نسبته 38.8 % من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدل التنمية البشرية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع

- **الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري:**

يبرز أن هذا القطاع خصص له نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بمقدار 65.4 مليار دج، وهي مقسمة بين اعتمادات مالية مخصصة لقطاع الفلاحة بقيمة 55.9 مليار دج، و9.5 مليار دج مخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية.

أ- **قطاع الفلاحة:** يرجع اهتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي بهذا القطاع لتعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA), ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش الذي يعرفه الوسط الريفي.

ب- **قطاع الصيد البحري والموارد المائية:** إن اهتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي بإدراج هذا القطاع ضمن محاوره يرمي إلى خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة وغير مباشرة) وتحسين القدرة الشرائية، وكذلك الحفاظ على البيئة وتحديث الحضيرة السمكية وتطوير الصيد البحري، كما أن امتلاك الجزائر لواجهة بحرية تمتد على طول 1200 كلم تجعل من هذا القطاع مورداً هاماً للثروة ومبرراً للاهتمام به من أجل زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وقد تم برمجة عدة مشاريع لترقية هذا القطاع من بينها مشاريع لدعم النشاطات المنتجة, وتطوير الصيد البحري, التصليح والصيانة, توفير أجهزة الحفظ والتبريد والنقل .

- **دعم الإصلاحات:** قدر المبلغ المخصص لهذا القطاع بـ 45 مليار دج على امتداد 4 سنوات وهو يمثل 8.6% من المبلغ الكلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي, ويهدف إلى إعادة هيكلة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة ودعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية وترقية القدرة التنافسية لها، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.

ثالثا . برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

جاء الإعلان عن هذا البرنامج التنموي في إطار ما يسمى سياسة دعم النمو، والتي تعتبر سياسة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، معنى الوصول إلى مستوى توفير القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية.

1 -أهم المعطيات والتنبؤات التي بني عليها البرنامج:

إن القائمين على البرنامج، اعتمدوا في تسطيرهم الأهداف البرنامج على أمرين هامين:

- العمل على توفير تواصل بين الأهداف المسطرة حاليا وبين ما تم تسطيره سابقا، جعلها جزء من استراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها.
- أن التنبؤات التي تضمنها البرنامج بليت أساسا على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنة 2004، وهي بذلك قد شكلت محركة ومنطلق رئيسية للبرنامج.

ومن هنا فإنه سيعتمد البحث على توضيح مختلف هذه المعطيات، من أجل إعطاء صورة واضحة للمؤشرات التي من خلالها تم إطلاق هذا البرنامج، وهي كما يلي:

- **وضعية اقتصادية جد إيجابية:** تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز نسبة 2.1 % سنة 2002 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 55.1 %، وانخفاض معدلات التضخم.

- **التنبؤ بوفرة مالية:** نظرة للارتفاع المستمر لأسعار البترول على المدى المتوسط نتيجة لبروز بوادر اختلال بين العرض والطلب العالميين، فضلا عن مختلف الاضطرابات السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، وهو ما انعكس إيجابية على ميزان المدفوعات، وحجم المديونية الداخلية والخارجية، وكذا ارتفاع التحصيلات المالية للدولة، وارتفاع الجباية العادية يفضل الانتعاش الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور بوادر وفرة مالية، وهو ما ستتطرق إليه الدراسة فيما يلي:

أ. الارتفاع الحاصل في الإيرادات الجبائية: إن التحصيلات الجبائية التي شهدتها سنة 2000 - سواء كانتبترولية أو عادية - تعثير سابقة من نوعها، حيث لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهو ما شكل دافعا قويا لدى الحكومة للشروع في تطبيق برنامج دعم النمو، هذا في ظل دراسات تنبؤية، تؤكد على بقاء هذه النسبةعند هذا المستوى بل وارتفاعها.

ب. احتياطات مالية لدى الصندوق الوطني لضبط الموارد: أنشئ صندوق ضبط الموارد[8] بناء على قانون الماليةالتكميلي لسنة 2000، وهو هيئة تابعة للخزينة العمومية، وتتمثل أهم إيراداته في المبالغ المالية الناجمة عن الفارق بين تقديرات الجباية البترولية المحددة في قانون المالية وما تم تحصيله فعلا، وحددت مهمته أساسا في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة ، وتعتبر الاحتياطات التي يحويها الصندوق من أهم العوامل المساعدة على الشروع في تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وأهمها برنامج دعم النمو، حيث عرفت سنتي (2003-2004) زيادة كبيرة في حجم هذه الاحتياطات، يفضل الارتفاع الحاصل في الإيرادات البترولية نتيجة الارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (لتوضيح تطور احتياطات الصندوق منذ سنة إنشائه إلى غايةسنة 2004).

ج. التحسن الملحوظ في المداخيل غير الجبائية: تتنوع المداخيل غير الجبائية بالنسبة للدولة، وأهمها مداخيل الأملاك العمومية، وكذا المداخيل الناتجة عن أرباح القطاع الاقتصادي العمومي، والذي يعتبر أكبر مساهم فيها، حيث وإن عدنا إلى سنة 2004 نجد أن هذه المداخيل تجاوزت 140 مليار دينار، موزعة على مختلف الفروع (مثل: أرباح شركة سوناطراك 85 مليار دينار، أرباح بنك الجزائر 30 مليار دينار، أرباح القطاع الصناعي 15 مليار دينار، أرباح شركة سونلغاز 03 مليار دينار، أرباح قطاع البنوك 1.1 مليار دينار، أرباح قطاعات التأمين 0.3 مليار دينار أرباح الوكالة الوطنية للاتصالات 14.4 مليار دينار).

2- أهداف البرنامج:

كما سطر هذا البرنامج في إطار استخدام نفس الأدوات التي استخدمت في البرامج السابقة وأهمها الإنفاق الحكومي الاستثماري، وكذا تحسب العديد من السلبيات التي ميزت ما سبقه من برامج من شأنها إعطاء المزيد من الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وقد سطر البرنامج أهدافا واضحة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- العمل على اتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وظروف حياتهم، وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.
- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة (2001-2004).
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها والمتضررة من آفة الإرهاب واستكمال الإطار التحفيزي والاستثمار: ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من

[8] -

شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة، قصد محاربة الغش والحضارية والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين سياسية واقتصاديا أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة النشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛ وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية فيالنشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاعالخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

3-مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009):

من أجل تحقيق الأهداف السابقة والتي تعتبر مكملة لإنجازات البرنامج السابق فقد خصص هذا البرنامج غلاف مالي بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، كما شهد هذا البرنامج منذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية وبرامج جديدة سمحت بما الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت ما يلي:

- برنامج تكميلية خاصة لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 177 مليار دج، وذلك من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال،

وهذا ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي قامت بها السلطات من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مختلف مناطق الوطن.

- برنامج تكميلية خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج.
- برنامج تكميلية من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة، صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج.
- 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات (2005-2006).

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة الذكر والموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة بـ 1191 مليار دج، التحويلات الخاصة بالحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

ولقد تم توزيع الأغلفة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو في شكله الأصلي على ستة برامج فرعية، وهي كما يوضحه الجدول رقم (13) الآتي:

الجدول رقم (13): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاع	المبلغ	النسبة %
1- برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان	**1908.5**	
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	45.5
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، والغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703.1**	
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	40.5
- قطاع المياه	393	

- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**337.2**	
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	8
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**203.9**	
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	4.8
- البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجموع	**4202.7**	**100**

من خلال بيانات الجدول رقم (13)نلاحظ أن التوزيع القطاعي للأغلفة المالية المخصصة للبرنامج التكميلي الدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) أكير نية والمقدرة بـ 45.5% هي مخصصة لبرنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان، وهذا يعكس اهتمام السلطات بهذا الجانب الاجتماعي وماله من دور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما استحوذ البرنامج الخاص لتطوير الهياكل القاعدية بنسبة 40.5 %، وباقي الغلاف المالي وزع بين البرامج الأخرى.

- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** يعكس استفادة هذا البرنامج من المبلغ المخصص له والمقدر بـ 1908.5 مليار دج بنسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو, وهو يعتبر مكمل لما جاء في محور التنمية المحلية والبشرية التي جاء بها برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004, وقد وزعت مبالغ هذا البرنامج على عدة قطاعات منها قطاع السكن والذي استحوذ على النصيب الأكبر والذي خصص له ما نسبته 17.19% من إجمالي رخصة البرنامج التكميلي لدعم النمو، ويعتبر هذا القطاع حساس خاصة في ظل التزايد المستمر في عدد السكان وأزمة السكن التي تسعى الدولة في التخفيف منها من خلال مختلف الصيغ السكانية المبرمجة.

كما استحوذ قطاع التربية وقطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني غلاف مالي قدر بـ 399.5 مليار دج بنسبة 11.38%, وتعتبر هذه النسبة مهمة وتبين مجهودات الدولة في تطوير هذه القطاعات الحساسة التي تعتبر الركيزة الأساسية التي يبنى عليها المجتمع, كما أن هذا القطاع يؤسس لتطوير مدخلات سوق العمل من عمال مؤهلين, تتطابق مؤهلاتهم وخبرتهم العلمية مع متطلبات سوق العمل العصرية.

- **برنامج تطوير الهياكل القاعدية:** استفاد هذا البرنامج من مبلغ قدره 1703.1 مليار دج ما يمثل نسبة 40.5% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو, وتبين هذه النسبة الأهمية التي توليها السلطات لهذا القطاع وقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية وذلك لأهمية دوره في دعم الاستثمار، وبالتالي الإنتاج والشغل وقد تم توزيع هذا الغلاف المالي على عدة قطاعات منها قطاع الأشغال العمومية والنقل والذي استحوذ على أكبر مبلغ في هذا البرنامج والمقدر بـ 1300 مليار دج, حيث نجد أن من أبرز المشاريع التي ركزت عليها السلطات في هذا القطاع هو مشروع القرن الخاص بالطريق السيار (شرق –غرب), كما استحوذ قطاع المياه (السدود والتحويلات) على مبلغ مالي مخصص قدر بـ 393 مليار دج وخصص لقطاع التهيئة العمرانية مبلغ مالي مقدر بـ 10.5 مليار دج.
- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية:** خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي يقدر بـ 337.2 مليار دج وذلك بنسبة 8% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو, وتم توزيع هذا المبلغ على عدة قطاعات منها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والذي استفاد من مبلغ مالي يقدر بـ 300 مليار دج, ويعكس هذا المبلغ حرص الدولة على النهوض بهذا القطاع نحو الأفضل خاصة بعد رجوع الأمن والاستقرار ورجوع المواطنين لخدمة أراضيهم الفلاحية, حيث سعت الدولة إلى تطوير هذا القطاع من خلال القروض الموجهة وتوفير الظروف والتسهيلات المناسبة, كما خصص لقطاع الصناعة وترقية الاستثمار مبلغ مقدر بـ 18 مليار دج بنسبة 0.42% وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع أن هذا القطاع يعتبر حساس يمس الجانب الصناعي بدرجة كبيرة من حيث خلق مؤسسات جديدة وتوسيع أخرى, بالإضافة أنه يساهم في خلق مناصب شغل جديدة.

كما تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 12 مليار دج بهدف تطوير قطاع الصيد البحري والاستفادة الأكثر من الثروات البحرية وزيادة تنويع الدخل.

- **برنامج تطوير الخدمة العمومية:** استفاد هذا البرنامج من مبلغ مقدر بـ 203.9 مليار دج وذلك ما نسبته 4.8% من إجمالي مبالغ البرنامج وذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى تطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية, وقد استهدف هذا البرنامج عدة قطاعات من بينها قطاع العدالة, وقد تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلساً قضائياً وكذلك 34 محكمة و51 مؤسسة عقابية, وذلك راجع لما يمثله هذا القطاع من زيادة في الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والضمان للأفراد والمؤسسات, كما اهتم البرنامج بقطاع الداخلية من خلال تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية, كذلك تطرق هذا البرنامج إلى تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي, من خلال إنجاز مخابر واقتناء تجهيزات لمراقبة النوعية وإنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب.
- **برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال:** استفاد هذا القطاع من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي لدعم النمو, وذلك من أجل فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية، وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

كما تضمن البرنامج برامج إضافية أخرى خلال فترة تنفيذه 2005-2009 ومن بين هذه البرامج نجد برنامج خاص بالجنوب وبرنامج آخر بالهضاب العليا، وقد تم اعتماد هذين البرنامجين خلال الفترة 2006 -2007 بقيمة إجمالية 1100 مليار دج، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **برنامج تنمية الجنوب:** يعني هذا البرنامج الذي تم إعداده وفقاً لتعليمات رئيس الجمهورية الولايات التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إيليزي، الوادي وغرداية، وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 432 مليار دج أهم محاوره هي:

- تحسين مستوى المعيشة: خصص له أزيد من 296 مليار دج وقد شمل عدة مشاريع منها إنجاز 60 ألف مسكن، ربط البيوت بالغاز الطبيعي، وفيما يخص الصحة فقد تم تخصيص أزيد من 15 مليار دج لبناء تسعة مستشفيات ومؤسستين استشفائيتين، إضافة إلى مبالغ لتنمية البلديات وتعزيز منظومات التشغيل.
- التنمية الاقتصادية: وقد تم رصد مبلغ قيمته 74 مليار دج موجه للمشاريع التالية: تعزيز وتطوير شبكة الطرقات، مبالغ لقطاع النقل والفلاحة، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة، تخفيض نسب فوائد القروض المصرفية الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة.

- **البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:** وقد تم التخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي معتبر قدره 668 مليار دج بين سنتي (2006-2009)، ويعتبر البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا، شأنه شأن البرنامج المقرر لولايات الجنوب، يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية، ويأتي ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح الساكنات المحلية.

والحاصل هو أن البرنامجين لولايات الجنوب والهضاب العليا، يهدفان بمراعاة الكثافة السكانية إلى تعزيز مساواة للمواطنين ليس من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية فحسب، بل وكذلك إلى إعداد مناطق فسيحة من التراب الوطني لكي تستقطب الاستثمار وتعزز القدرات الاقتصادية للبلاد ولفائدة الأمة برمتها.

رابعا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

1 . مفهومه

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، هدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة.

وقد صادق مجلس الوزراء في الجزائر بتاريخ 14 ماي 2010 على برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014)، ورصدت ضمن هذا البرنامج مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار، وهو ما يمثل 21214 مليار دينار، وهو يشمل:

- برنامج جارية إلى غاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار).
- وبرنامج جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

2- أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج الحماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- القضاء على البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل.
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر ركيزة الأساسية للبرنامج الحماسي للتنمية وذلك من تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة.
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم.

- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية ومواصلة تحسين الخدمية العمومية.
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود المياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطني وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي.
- النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي والمالي للمؤسسة.
- مواصلة التجنيد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

3 – أهم الأسباب التي أدت إلى تبني هذا البرنامج:

وقد أثار هذا البرنامج من حيث عبئه المالي على الخزينة العمومية عدة تساؤلات، ولكن توضح ذلك من خلال ثلاث دواعي موضوعية، وهي كالآتي:

- السبب الموضوعي الأول: في أن أي برنامج للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية البرنامج الجاري، حيث أن برنامج دعم النمو في حد ذاته كان يتضمن 1216 مليار دج.
- السبب الموضوعي الثاني: أن البرنامج الخماسي دعم النمو (2005–2009) ومنذ انطلاقه في 08 أفريل 2005إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 قد شهد عمليات توسعة جوهرية سمحت بها الإيرادات الجديدة للخزينة، والتي تضمنت أكثر من أربعة برامج تكميلية لفائدة كل جهات الوطن (الجنوب، الهضاب العليا، السكن الهش، برامج التنمية المحلية).
- السبب الموضوعي الثالث: يتمثل في أن البرنامج الجاري حتى 2009 قد خلف العديد من المشاريع التي تأخر تسليمها لأسباب عديدة، أهمها: ارتفاع المواد الأساسية الداخلة في الإنجاز كمواد البناء وخاصة (الاسمنت) والتي تسببت في إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010.

ومن أجل عقلنة الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج فإن السلطات الجزائرية قامت بوضع مجموعة من الترتيبات لضمان عدم المساس بالأملاك العامة وعدم تبذير المال العام، وذلك من خلال:

- يمكن تنفيذ أي مشروع معتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو اقتصادية ومالم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه، عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج، يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معاد من مدونة القطاع المعني.
- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفقات، وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة

4 . مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

وزعت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج على سنة قطاعات، وارتكزت بنسبة كبيرة على قطاع التنمية البشرية 49.5 % من مجموع المبالغ المخصصة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (14) الآتي:

الجدول رقم (14): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلـــــــغ (مليار دج)	النسبة %
1- التنميـة البشـرية: وتضـم التربيـة الوطنيـة والتعليم العـالي والسكن والصـحة والميـاه، والتضامن، والشؤون الدينية، والرياضة، والمجاهدين، والتجارة ...الخ	10122	49.5
2- المنشـآت القاعديـة الأساسـية: وتضـم الأشـغال العموميـة: الطرقـات، المـوانئ، المطارات. والنقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات، وتهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	31.5
3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: وتضم: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
4- التنميـة الاقتصـادية: وتضـم: الملاحـة والصـيد البحـري، المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	4.8
5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	1.8
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجمـــــــــــوع	**21214**	**100**

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (14) نجد أن مشروعات التنمية البشرية حضيت بالأولوية هذا البرنامج بنسبة بلغت 49.5 % من إجمالي مخصصات البرنامج، والتي قدرت بـ 10122 مليار دج ويليها قطاع البنى التحتية بنسبة 31.5 %، في المقابل نجد ضعف قيمة المبالغ المخصصة لقطاع التشغيل والتكنولوجيا التي لم تحاوز 3 % لكل منهما.

أ. **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** استفاد هذا البرنامج من غلاف مالي يصل إلى 9903 مليار دج ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج وهي الحصة الأوفر, ويرجع ذلك للإهتمام التي توليه السلطات لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، كما ينبثق أيضاً من ضرورة تعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر مأساة وطنية، وأيضاً من خلال تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية ، من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وتزويده بالمياه والموارد الطاقوية, كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والإتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين, ولقد وضعت الدولة ما قيمته 8857 مليار دج ذات صلة بالتنمية البشرية.

ب. **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص لهذا القطاع 8400 مليار دج ما يمثل نسبة 38.52% من إجمالي البرنامج، ويهتم هذا القطاع بصيانة الشبكة الهامة للطرقات بالإضافة إلى زيادة وتحديث شبكة الطرق الوطنية وتحسين حركة المرور بالإضافة إلى إتمام شبكة الطريق السيار شرق – غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق, وإنجاز خطوط أساسية جديدة للنقل بالسكك الحديدية كما شهد النقل البحري عمليات توسعة وعصرنة في هذا المجال بالإضافة إلى توسعة المطارات وعصرنتها وذلك بهدف تعزيز قدرات النقل الجوي.

ج. **برنامج دعم التنمية الاقتصادية:** ركز البرنامج من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والتي سخر لها ما يقارب 1566 مليار دج بنسبة 7.7% من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وتم توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج على عدة قطاعات من بينها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والتي استفادت من غلاف مالي ما قيمته 1000 مليار دج, ويرمي هذا الدعم إلى الإستمرار على الأثر التحفيزي لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، بالإضافة إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30%, كما تم تخصيص 150 مليار دج لدعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حيث تم إنشاء مناطق صناعية وبرمجة 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتدعيم تأهيلها وإعطاء الدعم العمومي من خلال تسيير

قروض قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض, كما خصص للقطاع الصناعي العمومي أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل تحديث شبكة مصانعالإسمنت والمجمع الطبي صيدال وإعادة التأهيل المالي للمؤسسات التي توجد في وضعية صعبة بالإضافة إلى تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية.

د. **تأطير سوق العمل والحد من البطالة:** استفاد قطاع التشغيل من 360 مياد دج من القيمة المالية الإجمالية للبرنامج لتأطير سوق العمل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف العمومي التي ستنتج عن تنفيذ هذا البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال الخمسة سنوات التي يمتد فيها البرنامج الخماسي 2010-2014, وبالنسبة إلى المبلغ المالي المخصص لمكافحة البطالة وزيادة فرص التشغيل (360 مليار دج) فيوزع على برامج مدعمة للتشغيل واستحداث مناصب شغل منها:

- 150 مليار دج موجهة لدعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.
- 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
- 130 مليار موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

هـ- **تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال:** يخصص البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010 – 2014 ما يقارب 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنيللتعليم وفي المرافق العمومية.

خامسا . برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج مكملاً للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه بداية من سنة 2015 برنامجاً خماسياً بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)، رصد له غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 22100 مليار دج (282 مليار دولار)، لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم.

1-أهداف ومضمون برنامج الاستثمارات العمومية:

أ . أهداف برنامج الاستثمارات العمومية:

وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية، من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشيةللسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهود مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال:
  - التعجيل بالإصلاحات في مجال تشجيع الاستثمار في القطاعات والفروع البديلة للاستيراد وتثمين الموارد الطبيعية؛
  - توجيه جهود التحفيز والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة والسياحة والطاقات البديلة والصناعة والرقمنة).
  - جعل المساعي التحفيزية للقطاع الصناعي مشروطة بأهداف تحسين الإنتاج وتقليص الاستيراد وترقية التصدير.

ب . مضمون برنامج الاستثمارات العمومية:

دعت السلطات العليا في البلاد إلى تجميد العمل ببرنامج توطيد النمو (2015-2019) والذي سخرت له الدولة ما يقارب 286 مليار دولار وذلك بداية من 31-12-2016، كما تم تجميد عدة مشاريع مبرمجة في إطار هذا البرنامج وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

2 -الاستراتيجية التنموية وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030):

إن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 أدى إلى عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات، خاصة عندما انهارت أسعار المحروقات أكثر في بداية 2015 إلى دون 47 دولار للبرميل، ما أدخل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في أزمة اقتصادية، بموجبها قامت الجزائر بتجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج التنمية الخماسي للسنوات 2015-2019، ليتم طرح نموذج اقتصادي جديد الذي أُقر بتاريخ الاثنين 10 أفريل 2017.

أ . مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030):

تسعى الجزائر وفق النموذج الجديد إلى تغيير جذري لهيكلها الاقتصادي بحلول عام 2030وهذا من اجل الوصول إلى اقتصاد تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير، كونه يحمل في طياته إجراءات استعجالية لمعالجة الاختلال في الكثير من العجوزات المالية وقد تضمن جملة إصلاحات "هيكلية" مرحلية "عميقة" تمتد إلى 2030، متضمنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة، وينتظر أن تتمكن الجزائر من خلاله تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير.

ب . مراحل نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030):

يهدف النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو على النحو التالي:

- ✓ **مرحلة الإقلاع من 2016-2019:** وهي مرحلة ستطبع برفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.
- ✓ **مرحلة انتقالية من 2020-2025:** سمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.
- ✓ **مرحلة الاستقرار أو الالتقاء من 2026-2030:** يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية المتراكمة وتتمكن عندها مختلف متغيراته الاقتصادية من (الالتقاء) تحقيق الاستقرار (التوازن) لصالح الاقتصاد الوطني.

ج . أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030):

يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية:

- **المقاربة المستجدة في لسياسة الموازنة:** يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق 2019 تتمثل في:

- ❖ تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير.
- ❖ تقليص محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- ❖ حشد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.

- **مقاربة التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني:** حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة المراد استهدافها في المرحلة الثانية آفاق 2020-2030 والمتمثلة في:

- ❖ تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات في حدود 6.5 % سنويا ما بين 2020-2030؛
- ❖ رفع الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات؛
- ❖ مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3 %في عام 2015إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030).
- ❖ تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته لتنويع الصادرات؛
- ❖ التحول في مجال الطاقة بحيث يتم تخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية (من 6 %سنوياً في عام 2015إلى +3 %سنوياً بحلول عام 2030)؛ واستخراج من باطن الأرض فقط ما هو ضروري لغاية للتنمية؛
- ❖ تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المعجل (المتسارع).

المحور الثامن:

خطة الانعاش الاقتصادي 2020-2024

أولا- أهداف خطة الانعاش الاقتصادي 2020-2024

ثانيا- محتوى خطة الانعاش الاقتصادي 2020-2024

المحور الثامن: خطة الانعاش الاقتصادي 2020-2024

واجهت الاقتصادات الريعية في كثير من الأحيان العديد من الصعوبات الاقتصادية على الرغم من المدخرات المالية التي يمكن أن توفرها الموارد الطبيعية.

في الواقع، غالبًا ما تكون النتيجة الطبيعية للاقتصاديات الريعية تعرضه لأزمات مالية ومنها اقتصاذية نتيجة للصدمات النفطية، ومن هذه الاقتصادات نجد الجزائرالتي تعرضت لأزمات مالية متكررة والتي كان آخرها في أعوام 2008 و 2014 و 2020، وهذا راجع للأسباب الآتية:

- انخفاض الحصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي على مر السنين.
- فاقت الصادراتمن قطاع المحروقات 90٪ (2020)
- اعتماد ميزانية الدولة على الضرائب من النفط والتي تراوحت بين 60٪ (2010) إلى40٪ (2019)

أولا- أهداف برنامج الانعاش الاقتصادي 2020-2024:

تهدف خطة الانتعاش الاقتصادي إلى ما يلي

- بناء نموذج اقتصادي جديد أكثر **مرونة** و **شمولي**، هذا النموذج يرمي بالضرورةلزيادة **تنويع الاقتصاد** على وجه الخصوص **من** خلال تطويره القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها هيكلة اقتصادنا في الغد .

في الواقع هذه القطاعات لها تأثير مضاعف قوي على الاقتصاد بأكمله لذا يجب تعزيز القدرة التنافسية للشركات (مع الرقمنة على سبيل المثال .(الذي سيعزز ميزاننا التجاري من خلال استراتيجية**استبدال الواردات** . في سياق اقتصاد مفتوح وشاملمناطق التجارة الحرة، سوف تتطلب مثل هذه الاستراتيجية تحسينا فيجودة المنتجات الوطنية .القطاعات ذات الإمكانات التصديرية القوية ،كما يمكن أن يكون هو الحال مع صناعة الأدوية ، يجب أن يكون كذلكمن أجل **تعزيز صادراتنا** غير الهيدروكربونية.

- **التنمية الصناعية** هي أحد الأهداف الرئيسية لخطة الإنعاش لتطوير مرونة الاقتصاد، هذا يمر بتقييم أفضلمن مواردنا الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية فيمنطق التنمية المستدامة.

يجب أن تكون التنمية الاقتصادية شاملة ، أي أن تكون مدفوعةأكبر عدد من القطاعات مع توزيع عادل لفرص المشاركة في النمو.الاقتصاذي وهذا يتطلب إزالة جميع العقبات التي تعترض النشاط الاقتصادي من أجلتسهيل ريادة الأعمال والاستثمار، وخاصة بالنسبة للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطةوالمؤسسات الصغيرة .

– تكثيف لأنسجةاقتصادية / صناعية جزائري ، من خلال تحسين بيئةالاستثمار، ولا سيما لتعزيز التعاقد من الباطن والاقتصاد الرقمي .تحسين مناخ الاستثمار هو عنصر أساسي فياستراتيجية التنمية هذه سوف يحسن جاذبية الجزائراللازمة لجاذبية الاستثمار الأجنبيوإصلاح النظامالمصرفيوالتمويل ضروريان أيضا لتسهيل تمويلالاقتصاد.

ثانيا– محتوى برنامج الانعاش الاقتصادي:

يتضمن برنامج الانعاش الاقتصادي 2020.2024 **الروافع الجديدة للنمو الاقتصادي في الجزائر والمتمثلة في:**

1–ريادة الأعمال في قلب عملية خلق القيمة: خلق والترويج للشركات من جميع الأحجام.

2–إنشاء الشركات والترويج لتلك القائمة يولد عددًا كبيرًا من الوظائف، ويحفزهاعلى استغلال الموارد من خلال تعزيز تنويع الصناعة الأساسية عن طريقإنشاء أقطاب نمو تساعد على إحياء المنافسة واستخدام المواهب والإبداع مما يمكن من صنع اقتصاد وطني أكثر ديناميكية

رغم أن المعلومات المتاحة على المستوى الوطني توضح نموالناتج المحليالإجمالي 3.3٪ في المتوسط سنويا منذعام 2000، إلا انه لا توفر عددا كافيا من الوظائف المنتجة فمعدل البطالة لا يزال مرتفعاً، أي 11.4٪ في مايو 2019.

و**من أجل جعل إنشاء الأعمال رافعة للنمو الاقتصادي**،يجب على الدولة ضمان بيئة استثمارية تساعد الشركات على إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، ومن أجل هذايجب تنفيذ التدابير:

- **إزالة البيروقراطية** وتقليل الإجراءات الإدارية واللوائح المتعلقة بإضفاء الطابع الرسمي على الشركات قدر الإمكان؛
- **تسهيل الوصول إلى أسواق عوامل التمويل والأراضي والعمل** بجعل الأرض متاحة للاستثمار وتخفيف لوائح العمل لجعل التوظيف مرنًا؛
- **إنشاء آليات حوافز الاستثمار**لصالح المشاريع الصناعية، على وجه الخصوصفي قطاعات التعدين والصيدلة والطاقةمصادر الطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والزراعة، ...؛
- **جعل مناخ الاستثمار أكثر شفافية** وفعاليةتنافسية لجميع الشركات لتعزيز الإبداع في الأعمال والوظائف والابتكار والإنتاجية وتنويعالاقتصاد؛
- **تسريع عملية الرقمنة** وتعميم استخدامالمعلومات والاتصالات لتعزيز الوصول إلىالمعلومات الاقتصادية، هذه البيانات ستبلغ رجال الأعمالحول إمكانيات وفرص الاستثمار؛

- **تحسين الحوكمة المؤسسية** وضمان تطبيق القوانين والأنظمة القائمة وتحسينها وضمان استقرار الإطار التنظيمي؛
- **تحسين التنسيق بين مجلس المنافسة (CC) ،الوزارات والهيئات التنظيمية القطاعية** لتعزيز السوق وتنويعالاقتصاد، وتحفيز التنافسية الوطنية والنمو ؛
- **دعم وتوجيه الشركات التي تم إنشاؤها في إطار ANSEJ، ANGEM و CNAC** ،والتي تواجه صعوبات في الإدارة والتمويل.
- **دعم الانتشار الإقليمي والدولي للمشغلين**المواطنون **الاقتصاديون.**
- **تنشيط التنسيق بين المشروعات متناهية الصغر والمشاريع المبتدئة** والجامعات والمراكز البحثية.
- **تشجيع ظهور الشركات الخبيرة** العاملة على الرسملة الحرف والخبرة والمعرفة.

1-التنمية الصناعية كعامل هيكلي في سلاسلال القيمة:

تواجه الجزائر تحدي الحد من اعتمادها على الدخل منصادرات الهيدروكربونات وتنويعاقتصاده، والسياسةالمتبعة لهذا هي توجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية التي لها تأثير قوي على الاقتصاد مع إمكانية التصدير في ضل الاستدامة.

والسياسة المتبعة في ذلك تعتمد على:

– تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى التصدير خاصة من خلالالزراعة الصحراوية كمكمل الضروري لزيادة الإنتاج الوطني وتعزيز العلاقة معالصناعة الزراعية للغذاء.

– تصنيع وترويج الطاقة المتجددة لضمان أمن الطاقة والذي ينطوي بالضرورة على تطوير الصناعة لتمكين تكامل سلاسل قيمة الطاقة المتجددة.

–تطوير إمكانات التعدين الجزائرية من خلالتطوير سلاسل قيمة التعدين ويظهر تاثيره على القطاعات من خلال إنتاج الأسمدة, توفير العديد من المعادن, استغلال العناصر الأرضية النادرة, توريد مواد البناء.

–رقمنة الاقتصاد كوسيلة زيادة الإنتاجية ورفع قدرته التنافسية لا سيما من خلال التنميةالصناعة.

–تطوير صناعة قوية القيمة المضافة وإمكانية التصدير القوية في مقدمة الأولويات الصناعية لا تزال صناعة الأدوية صناعة إستراتيجية للبلاد.

–ترشيد تخصيص الموارد وتحسينكفاءة البنية التحتية.

كل هذه النقاط لها قوة هيكلية قوية على الاقتصاد إضافة إلى العوامل الخارجية الإيجابية، والتي من بينها إمكانات التصدير.

2- الزراعة: الأمن الغذائي والصادرات وخاصة من خلال الزراعة الصحراوية، حيث تحتل الزراعة مكانة ذات أولوية في سياسة الحكومة .في الواقع،في سياق اتسم بهبوط الموارد المالية للدولة ،ويتم تقديم نشاط الزراعة المكثفة اليوم كحل مناسب لضمان أمننا الغذائي وزيادةإمكانية تصدير المنتجات الزراعية، ومع ذلك يتطلب الاستخدام المكثف للتربة الهشة في كثير من الأحيان حماية ورصد هذهالتربة من أجل التنمية المستدامةمن أجل ضمان الأمن الغذائي مع تعزيز الزراعة المستدامة،حددت الجزائر **ثلاثة مبادئ إرشادية** لسياستها الزراعية:

- ✓ ضمان الحفاظ على المكاسب التي مكنت من القضاء على نقص التغذيةوتعزيز الأمن الغذائي مع تقليل الاختلالات الحالية في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية؛
- ✓ دعم سياسة التنمية الزراعية المستدامة القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للجزائريين والمساهمة فيتنويع الاقتصاد الوطني؛
- ✓ الحفاظ على رأس المال الطبيعي وإدارته على نحو مستدام.

الإجراءات المتبعة من طرف الوزارة المعنية تتمثل في:

- تنمية الزراعة الصحراوية والمناطق الجبلية.
- تطوير الأنواع شديدة التحمل.
- كهربة الزراعة.
- الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية.
- توسعة المساحات المروية.
- تعزيز القاعدة اللوجستية.
- تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلاسل التوريدالقيم.
- بناء القدرات البشرية والمساعدة الفنية.
- تعزيز أنظمة الصحة النباتية والتقنية النباتية.
- تعزيز النظم البيطرية.
- تدعيم الإطار التشريعي وتكييفه بشكل مستمرتنظيمي.
- تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال عامة.

- النهوض بالإنتاج الزراعي من خلال علامات مميزةالجودة المرتبطة بالمنشأ والزراعة العضوية والمحافظة على التراث الجيني.

3- الطاقة: انتقال الطاقة من خلال الترويج والتصنيعالطاقات المتجددة

يتمثل تنويع مزيجنشط من الطاقة أحد تحديات الجزائر, حيث يعتبر الغاز الطبيعي الطاقة الرئيسية في مزيج الطاقة حاليًا اذ يمثل 65٪ مقارنة بـ 35٪ نفط حيث تستغل فيإنتاج الكهرباءالتوزيع عبر خطوط الأنابيب إضافة إلى أنها تستخدم بكثرة من قبل الصناعات، لذلك فهي تشهدازدياد استهلاك وطني بشكل حاد نظرا للنمو السكاني ما يسببمشكل لاستدامة صادرات هذا الغاز الطبيعي مع انخفاض الاحتياطيات وبالتالي انخفاضالموارد المالية المحصلة منه. لذا توجب تنويع مزيج الطاقة لجعل نموذج الطاقة أكثرمرونة، التحدي الثاني الذي تواجهه الجزائر هو كفاءة الطاقة والتحكم في الطلب على الطاقة، ما يتطلب بيئة مواتية للابتكاروريادة الأعمال.

والاستراتيجية المعتمدة ن طرف الجزائر هي دعمتطوير الطاقات البديلة والمتجددة ، مثلمجال الطاقة الشمسية و التي يمكن أن تكون مصدرًا للصادرات وبالتالي للدخل ، في هذا الصدد "المدرسة الوطنية للطاقات المتجددة "التي تم إطلاقها في عام 2020 ستزود القطاع برأس المال البشري اللازم لتطوير القطاع.

تركز خارطة الطريق أيضًا على نموذج استهلاك الطاقة فيتحديد هدف **توفير الطاقة بنسبة 10٪ بحلول عام 2021** وتطوير أنواع الوقود البديلة الأخرى مثل Dual Fuel و CNG وتم التخطيطلاستعادة الزيوت المستعملة في عام 2021. تنص خارطة الطريق على التطور التدريجي لمركبات النقل الكهربائية وإدخال عتبات الاستهلاك في المواصفات الخاصة باستيراد المركبات، أما في القطاع السكني من المخطط تحسين العزل الحراري للمبانيوانتشار واسع النطاق لإضاءة LED وتحسين أداء الطاقة للمعدات والأجهزة والهدف هو وقف استيراد الوقود في نهاية عام 2021والارتقاء بسلاسل قيمة الطاقة من أجل التصديرمنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

4- المناجم:تطوير إمكانات التعدين الجزائرية من خلالتطوير سلاسل قيمة التعدين

يشمل قطاع التعدين جميع الأنشطة الاستخراجية التي تهدف إلى الإنتاجمعادن مفيدة . الجزائر اليوم لديها معادن متنوعة وفيرة وعالية الجودة يمكن استغلالها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية و من بينها :

- المعادن النفيسة: الذهب والفضة

- الأحجار الكريمة وشبه الكريمة: الألماس، التوباز، البريل...
- المعادن الأساسية: الزنك والرصاص والنحاس وعناصر مجموعة البلاتين والبلاديوم والإيريديوم والروثينيوم والروديوم والأوزميوم) والنيكل–كوبالت
- المعادن النادرة: ولفرام، القصدير، التنتالوم، النيوبيوم، البريليوم؛
- المعادن الصناعية: الفوسفات، الباريت، البنتونيت الدياتوميت، المغنسيت،البيرلايت، البوزولان، أحجار الزينة، التلك، الجبس، الرمال السيليسية ... إلخ.

الهدف الرئيسي هو تحفيز قوة دفع جديدة للتنمية من خلالقطاع التعدين بحيث يساهم بشكل كبير في الانتعاش الاقتصادي.

هذا النوع من الصناعة يتطلب كثافة في رأس المال والتكنولوجيا لذا لابد من اختيار شركاء أجانب ذوي خبرات وإتقان التكنولوجي إلى جانب أنهم يتحكمون في قنوات التوزيع والتسويق في الأسواق العالميةمن أجل نقل التكنولوجيا في هذا القطاع و لتي يمكن اكتسابها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، اضافة الى تعديل السياسات العامة القطاعية ، والتنظيمالسوق والتشريعات القطاعية وضرائب الحوافز.

5- **الرقمية:** رقمنة الاقتصاد كوسيلة من وسائلتحسين الإنتاجية

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور اقتصاد جديد حيثتجد تطبيقاتها في جميع القطاعات الاقتصادية، لقد غيرت هذه التقنيات بشكل جذري في طرق تنظيم وإنتاج الشركات، وسلوكالاستهلاك على نطاق واسع، والتالي تؤثر على المجتمع بأسره من خلال الأفراد كمستخدمين،المستهلكين.

الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات بأشكال مختلفة بحيث يمكن تخزينها ومعالجتها ونقلها بواسطة أجهزة الكمبيوتر أو الإلكترونيات الرقمية كما أنها عملية استخدام التقنيات والمعلومات الرقميةفي عمليات المنظمات، سمحت الرقمنة فيتقليل تكاليف الإنتاج، وتحسين نتائج الأعمال، وفي بعض الأحيان إنشاء منتجات جديدة.

التحول الرقمي، بدلاً من ذلك يشير إلى التحول الاستراتيجي للمنظمات، يتطلب تغييرًا تنظيميًا بالإضافة إلى تنفيذالتقنيات الرقميةهذه التقنيات جديدةتدخل في صميم نمو الأعمال والقدرة التنافسية.

من بين المجالات التكنولوجية الرئيسية المعنية يمكن الاستشهاد بهاالذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء (IoT) ، والبيانات الضخمة ، وطباعة ثلاثية الأبعاد، التطبيقات عديدة

وتـــؤثر علـــى جميعالقطاعـــات: الطاقـــة ، الصـــحة ، التعلـــيم ، النقـــل ، الســـياحة ، الخـــدمات اللوجستية،وسائطالاتصـالات السلكية واللاسلكية ، والصـناعة بشكل عام ، ... وقد أدى هذا إلـى ظهور التعلم الإلكتروني، والدفع الإلكتروني ، والحكومة الإلكترونية .

يعتمـد تطـوير الرقمنـة علـى تطـوير البنـى التحتيـةمراكز البيانـات ، والمنـاطق الصـناعية الرقميـة ، ومجمعـات التكنولوجيـا ، تطـوير الخـدمات الرقميـةمن خـلال المنصـات الرقميـة مـن ناحيـة أخـرى يتطلـب الأمرإنشـاء حوكمـة مناسـبة وإطـار تنظيمـي مناسـب ومعيـاري ، وأمـن الرقمـي ، وحمايـة البياناتالتكنولوجيـا الرقمية في الشركات وقدرتها على تكييف ممارساتها ،التنظيم ونموذج أعمالهم لنظام بيئي جديد.

جـودة رأس المـال البشري هـي عامـل رئيسـي هنـا، مـن الممكـن أن تحفـز الرقمنـة النمـو الاقتصـادي بفضل تحسين كفاءة القطاعات وسلاسلقيمةإنتاجية الأعمال، وتسارع وتيرة الابتكار ونشر السلع والخدمات الجديدة . يترتـب علـى هذا تعديلهيكل قطاعـات الاقتصـاد بشكل عام الـى جانـب معالجـة خطـر مزاحمـة الشركات المحليـة فـي القطاعـات المتأثرة بشدةبالتحول الرقمـي، بالإضـافة إلـى ذلك خطـر تدمير الوظيفـة مـن خلالأتمتـة الوظـائف التـي تتطلـب مسـتوى عـال مـن المهـارة، ويحشـد الاقتصـاد الرقمـي بشـكل عـام استثمارات كبيرة من اجل اكتساب عائدات كبيرة.

أظهـر الحبس النـاتج عن Covid-19 فائدة التكنولوجيـا الرقميـة لمختلفالقطاعـات الاقتصـادية والاجتماعية.

المحاور الرئيسية للرقمنة في الجزائر هي:

- تنفيذ مشروع "الإدارة الإلكترونية" من أجلمحاربة البيروقراطي؛
- تطـــوير الآليـــات والحـــوافز بالســـماحنفاذ المـــواطنين إلـــى معـــدات وشـــبكات تكنولوجيـــا المعلوماتوالاتصالات؛
- تعزيز البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية على مستوى عال ونطاق واسع؛
- تنمية المهارات البشرية.

6- صناعة الأدوية:تطوير صناعة قويةالقيمة المضافة وإمكانية التصدير القوية

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لصناعة الأدوية في الجزائر في التقليلفاتورة الاستيراد من خلال إنتاج الأدويـة النوعيـة .فـي عـام 2019 ،تـم تلبيـة 52٪ مـن احتياجاتنـا مـن المنتجـات الصـيدلانية مـن خـلال الإنتـاج المحلـي، أيمـا يعـادل 2 مليـار دولار أمريكـي .لعـام 2020 ، تهـدف إلـى الحـدفاتورة اسـتيراد هـذه

المنتجات ***400 مليون دولار*** ، وفقا البرنامج الرئاسي الهدف هو تغطية***70 ٪*** من احتياجاتنا بحلول عام**2022** ،الذي سيوفر 2.8 مليار دولار، لهذا الغرض تم فرض رقابة صارمة على عمليات استيراد الأدوية والأجهزة الطبية .ستكون مسألة الانطلاق في منتجات مبتكرة ، بينماالعمل على ضمان توافر الأدوية .سيتعين على القطاع أن ينفذتشجيع الاستثمار وسياسات التنمية وتصميمسياسة إدارة مقتنيات الدولة في القطاع العام للصناعةالصيدلانية، مع ضمان تنفيذها.كما سيتعين على الوزارة الموافقة على شركات الترويج الطبي ومقدمي الخدماتوالتصنيع والاستيراد والتصدير،تشغيل وتوزيع المنتجات والأجهزة الصيدلانيةوالطبية، كما سيتعين عليها المشاركة في تدريب وتطويرالموارد البشرية المؤهلة اللازمة لتنفيذ الأنشطة المبتكرة على وجه الخصوصفي القطاع.

من بين الإجراءات ذات الأولوية التي اختارتها الجزائر، يمكننا أن نذكر:

- رفع القيود عن تسجيل الأدوية المصنعة محلياً من أجل تقليل فاتورة الاستيراد للمنتجاتالمستحضرات الصيدلانية؛
- تفعيل اللجنة الاقتصادية لتحديد أسعار الأدوية من أجلضمان إمداد المواطنين بأسعار مناسبة؛
- دعم الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية(ANPP) من أجل تحقيق أهدافها بسرعة؛
- تم وضع الأخير تحت إشراف وزارة الصناعةالأدوية بعد نقلها من وزارة الصحة وتعداد السكان؛
- الإسراع في منح التراخيص المتعلقة بحيازة المواد الكيميائية الحساسة المستخدمة في إنتاج الأدوية؛
- هدف خفض الواردات بمقدار 400 مليون دولار أمريكي لعام 2020.

7- ترشيد تخصيص الموارد وتحسينكفاءة البنية التحتية

تشكل قطاعات البناء والأشغال العامة **الهيدروليكا** المجالات الرئيسية لسياسة الحكومة .حيث تسمح بتنشيطالاقتصاد الوطني من خلال شبكة من الفاعلين المحليين وتحسينالتنافسية ، ولا سيما بفضل الاستثمارات الأجنبية في مجالاتالبنية التحتية الاقتصادية .

في قطاع الأشغال العامة، يتكون البرنامج من ضمان:

- الحفاظ على البنية التحتية المبنية وصيانتها؛
- تهيئة الظروف لبدء المشاريع الجديدةالاستثمارات المحددة على أساس معايير الربحية والكفاءة ؛
- استكمال الطريق السريع بين الشرق والغرب؛
- استمرار برنامج دعم وتطوير البنية التحتيةمطار؛
- مراقبة إجراءات تحديث البنية التحتية للموانئتلبية الطلب المتزايد على الشحن ؛

- استمرار أعمال البناء والتوسعة على خطوط المترو فيالجزائر ، مستغانم ، قسنطينة ؛
- استئناف التحول التدريجي من طريق عبر الصحراء إلى طريق سريع؛
- استمرار عمل انجاز مشاريع السكك الحديدية وانطلاقمشروع نقل المعادن؛
- انفتاح المناطق الريفية وغير الساحلية.

يمتلك قطاع الإسكان الحصة الأكبر في ميزانية المعدات2021 في ضوء طبيعتها ذات الأولوية، ويخطط القطاع على المدى القصير للغاية:

- تكثيف الإنتاج السكني من خلال التعبئة والتوجيه الفعال للموارد المالية ، و الالتزام ببرنامج جديد مليون وحدة سكنية لالفترة 2020-2024 ؛
- مراجعة قانون تخطيط استخدامات الأراضي وتخطيط المدن وسياسةالمدينة.
- تنشيط وظيفة التحكم في تخطيط المدن.
- السعي لبناء مدن جديدة وتعزيزهاالإنتاج المعماري؛
- استخدام وسائل الدراسات والإنجازات الوطنية ، على سبيل الأولوية.
- استخدام المواد المحلية.
- دعم رواد الأعمال الشباب.
- إنشاء نظام معلومات إحصائية لمراقبةالطلب على الإسكان بما في ذلك استخدام رقمنة الإجراءات ؛
- إنشاء بنك إسكان لتحصيل مدخراتالأسر.
- مراجعة قانون التطوير العقاري للسماح للمطورين العقاريين في المساهمة في تحقيق المشاريع السكنيةوتنويع مصادر التمويل للمشاريع.

8-قطاع الهيدروليكا.

الجزائر ، كغيرها من البلدان المغاربية والأفريقية متأثرة بالإجهاد المائي ، تقع أقل من عتبة الندرة النظرية التي وضعها البنكالعالمي عند 1000 م ^{3}للفرد في السنة.الجزائر مدعوة للتطور تدريجياً نحو نموذج إداري جديدالموارد المائية، حيث يشتمل النظام الهيدروليكي على شروط البنية التحتية وإمدادات المياه وأيضا تقنيات استهلاكه.ومن أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة بموارد محدودة ، المبادئ التوجيهيةللحكومة تتمثل في تطوير المزيد من آليات الإدارة والتحكيم.

9-الاستثمار الأجنبي المباشر:

عاش الاقتصاد العالمي أحداث كبرى اثرت علىالنمو العالمي . التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، والاحتباس الحراري والصدمة الناجمة عن وباء Covid-19 ، فرضمناقشة حول نقل وعولمة سلاسل الإنتاج الحالية..أدى ذلك إلى تفاقم البطالة وتراجع النمو في البلدان المدمجة في سلاسل القيمة العالميةالعديد من الشركات الأجنبية التي تأسست في الصين تبحث عن مزايامقارن بعدمواجهة عواقب Covid-19 والصراعالتجاريوزيادة الأجور في الصينمن المتوقع أن تنتقل العديد منها ، وخاصة الأوروبية ، إلى خارج الصين، اتجاه أوروبا وربما المغرب العربي.

أدت تكلفة مكافحة Covid-19 إلى زيادة عجز الميزانية لكثير منالدول الأوروبية .المساعدة الكبيرة التي منحتها هذه الدول لحمايةأدوات الإنتاج الخاصة بالشركات محاولة استرداد خسائرهم جزئياً وتأمين إمداداتهم ،تبقى الحقيقة أن مخاطر تسجيل خسائر جديدةللشركات التي يوجد مقرها في الصين حقيقية .هذا سوف يقودهم ، من أجل بقائهم ، إلىنقل أنشطتهم إلى بلدان أخرى أقرب إلى بلدانهم الأصلية.

ستسعى هذه الشركات إلى إيجاد بيئة الأعمال الأكثر ملائمة لهم و المتوفرة على :

- عمالة منخفضة التكلفة ؛
- شبكة من البنى التحتية للجودة ؛
- مناخ عمل مستقر ومناسب ؛
- مرونة سوق العمل للتكيف مع التدريباحتياجات العمل.
- بالإضافة إلى الرقمنة والروبوتات ودرجة الانفتاح التجاريكلها أصول لجذب هؤلاء المستثمرين.

بالنسبة للجزائر، فإن السماح لتدفق كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون مفيدًا للاقتصاد:

- مكاسب إنتاجية كبيرة من خلال عمليات نقل التكنولوجيا؛
- نشر أفضل الممارسات الإدارية والمعرفة؛
- خلق فرص عمل لائقة؛
- تنمية الإنتاج الوطني والارتقاء بهسيؤدي إلى أداء تصدير أفضل وأفضلالاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ، لابد منتطوير سياسة صناعية فعالة، بالشراكة معالقطاع الخاص، وضمان الانفتاح التجاري، يجب أن تكون هذه السياسةمتماسكة وفاعلة وتظهر إرادة السلطات العامة لتنويع الاقتصاد.

سيكون من المناسب أيضًا تحسين موقع الجزائر في الترتيبدولي (ممارسة الأعمال التجارية ، المنتدى الاقتصادي العالمي وغيرها) من أجلقراءة أفضل للاقتصاد .تستخدم هذه المؤشرات لتقييم التقدموتشكل مزايا نسبية للمستثمرين.

سيكون جذب الاستثمار فعالاً بفضل مراجعة الإطار التنظيميتحديد الإجراءات لإنشاء وفتح الأعمال والضرائب ،إجراءات الاستيراد والحصول على إذن البناء وتقليل التكاليف والوقت اللازم للاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر فيالمنافسة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر مع البلدان المجاورة الأخرى لأوروباهذا هو السبب في أن الجهد المبذول كبير.

التدابير اللازمة لتعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر:

- وضع بيئة تنظيمية وقانونية مواتية وتطوير المناطق الحرة من أجل ضمان سرعة المعالجة الإدارية وتسهيل عملياتالرسوم الجمركية على البضائع المستوردة بموجب علاقة الامتياز ، وتأسيسوسائل المدفوعات الدولية.
- إنشاء وحدة مسؤولة عن الاستقبال والدعم الإداري يلجا لهاالمستثمرين الأجانب لدعمهم في إجراءاتهم وبالتالي تقليلالتكاليف والتأخيرات في الاستثمار ؛
- تسهيل إنشاء الشركات الدولية والوطنية عن طريق توفير قواعد متطورة وفق المعايير الدوليةتسهيل وصول الشركات إلى السوق المالية مما يسمح بإدراجالأصول والاقتراض قصير الأجل وتطوير منصة لوجستية ؛
- توفير تخفيضات ضريبية على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر العامل في القطاعاتذات تقنية عالية ، أو يتم الحصول عليها في الغالب من داخل النسيج الصناعي المحلي ، أو التي تتعاقد من الباطن مع جزء كبير من الشركات الجزائرية،أو التي تحدد جزء من الإنتاج للتصدير.

المحور التاسع:

علاقة الجزائر بالاتفاقيات الدولية – الشراكة الأورو المتوسطية

المحور التاسع: علاقة الجزائر بالاتفاقيات الدولية – الشراكة الأورو المتوسطية.

عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 : يبقى أهم مسار تكاملي انخرطت في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وهو مسار الشراكة الأورومتوسطية المؤطر على المستوى الثنائي باتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد المتعامل التجاري الأول للجزائر على غرار بقية الدول المتوسطية الشراكة المعنية بمسار الشراكة بعد 17 جولة من المفاوضات طيلة الفترة الممتدة من مارس 1997 إلى غاية 19 ديسمبر 2001 وهو تاريخ التوقيع عليه بالأحرف الأولى ثم التوقيع عليه بشكل رسمي بفالينسيا الإسبانية في 22 أفريل سنة 2002 ثم دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 معوضا بذلك اتفاق التعاون الذي أطر العلاقات الثنائية الجزائرية الأوروبية 28 أفريل 1976.

1.-أهداف ومحاور اتفاق الشراكة مع التحاد الأوروبي :

لطالما اتسمت العلاقات الجزائرية الأوروبية على مدار أكثر من نصف قرن من الاستقلال بالارتباط الوثيق نتيجة لوجود العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك، وهي عوامل ذات أبعاد اقتصادية، جغرافية وتاريخية، وهي العلاقات التي بقيت مؤطرة على الستوى الثنائي باتفاق التعاون المبرم في أفريل 1976 ودخوله حيز التنفيذ سنة 1978 وهو اتفاق ذو طابع تجاري يتسم بمنح تيسيرات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل مدعما بمجالات للتعاون المالي في إطار بروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 5 سنوات غطت 1978 . 1996 والقروض الميسرة الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، إضافة إلى التعاون التقني وفي مجال اليد العاملة.

وظل هذا الاتفاق قائما حتى مطلع عقد تسعينيات القرن الماضي التي شهدت بلورة مقاربة الشراكة الأورومتوسطية كآلية منظمة لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الضفتين الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط كبديل للسياسة المتوسطية الشاملة، وهي المقاربة التي أرسى أسسها وحدد معالمها الرئيسية مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية سنة 1995، والتي كانت الجزائر أحد أطرافه، والذي ترجم على المستوى الثنائي بعقد اتفاق شراكة مع كل دولة متوسطية بشكل منفرد، والذي يسعى إلى تحقيق أهدافه المعلنة انطلاقا من الأسس التي بني عليها والمحاور المتفرعة عنها ولعل أبرز هذه الأسس هو مبدأ المعاملة بالمثل "تبادل الالتزامات" وتهيئة الجو المناسب للحوار والتعاون وفقا لجوانب الشراكة الثلاثة: الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية.

ومن خلال الاطلاع على مضمون اتفاق شراكة الجزائر مع المتعامل الاقتصادي الأول لها وهو الاتحاد الأوروبي، يمكن القول بأن الأخير لا يختلف في جوهره عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي على اعتبار أنه جاء منسجما مع إعلان برشلونة ومبني على محاوره السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتمكاعية والثقافية المشار إليها في الفترة السابقة.

لكن يبقى أبرز ما يميزه عن هذه الاتفاقيات الأخرى استحداثه محورا جديدا للتعاون بين الطرفين نتعلق بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب، مما جعله يكتسي طابعا سياسيا واقتصاديا في آن واحد، مكا يتبين ذلك في طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من قبل طرفي الاتفاق من جهة والمحاور الرئيسية التي تضمنها من جهة أخرى: . فبالنسبة للأهداف ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي . الثقافي، فحددها نص الاتفاق في:

. توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل المجالات التي يراها الطرفين ملائمة.

. توسيع المبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

. تشجيع التبادلات البشرية (تنقل الاشخاص) لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.

. تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

. تطوير التعاون في ميادين الاقتصاد والمالية وكذا في المجالات الثقافية والإنسانية.

1 . 2 . قراءة في لمحتوى الاقتصادي للاتفاق وتداعيات دخوله حيز التنفيذ على الاقتصاد الوطني:

كما هو معروف لا يختلف الجانب الاقتصادي والمالي لهذا الاتفاق في حقيقة الأمر من حيث المضمون عن المضامين الاقتصادية والمالية لبقية اتفاقيات الشراكة باعتبار أنه يشتمل على:

. تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2020 (كانت مقررة في 2017):

ويعد هذا الجانب بمثابة المحور الرئيسي الذي ارتكز عليه الاتفاق في شقه الاقتصادي والمالي باستهدافه لإقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في غضون سنة 2017 قبل تمديد آجال الفترة الانتقالية بعد عملية المراجعة التي خضعت لها رزنامة التفكيك التعريفي سنة 2012 بثلاث سنوات إضافية، إذ تتجلى الأهمية التي أعطيت لهذا الجانب في تخصيص الاتفاق المعني لبابين كاملين من بين الأبواب التسعة التي يقوم عليها لموضوع تحرير تجارة السلع الصناعية والزراعية (الباب الثاني) وتجارة الخدمات (الباب الثالث) بالاضافة إلى تخصيص 3 ملاحق و6 بروتوكولات من أصل 6 ملاحق و7 بروتوكولات تضمنها الاتفاق لقوائم المنتجات الزراعية والصناعية والنظم المطبقة عليها والمعنية بعملية تحرير تبادلها بشكل كلي وتدريجي بالنسبة للمنتجات المصنعة بعد استكمال عملية تفكيك الحقوق الجمركية وفقا للرزنامة المتفق عليها بين الطرفين فيما يخص تجارة الخدمات وتحريرها على صيغة انتقالية بينهما بالنظر لعدم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لغاية كتابة أسطر هذه المطبوعة بحيث تشمل: الالتزامات المشتركة بين الطرفين، أداء الخدمات العابرة للحدود، وكذا مسائل الحضور التجاري، والتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، ومسائل النقل، والتي تنص على التزام دول الاتحاد منح الجزائر معمالة الدولةالأولى بالرعاية في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات لمنظمة التجارة العالمية مقابل منح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها.

كما يجب أن نشير أيضا تضمن اتفاق الشراكة في جانبه الاقتصادي مجموعة من الاجراءات المسهلة لعملية تحرير التبادل التجاري متعلقة بتحرير تجارة الخدمات بين الطرفين وقواعد المنافسة المطبقة بينهما، بالاضافة إلى أحد أهم القضايا التي التي يتعين إيلائها حيزا كبيرا من الأهمية خصوصا من قبل الجزائر في سياق تحرير مبادلاتها مع دول الاتحاد وهي مسالة قواعد المنشأ الجزائري لمنحها وضع المنشأ.

2.2- التعاون الاقتصادي والمالي:

وهما البعدين الآخرين للجانب الاقتصادي للاتفاق، واللذان تم وضعهما بغية مرافقة عملية تحرير التبادل التجاري بين الطرفين، بهدف إقامة منطقة التبادل الحر بينهما في غضون سنة 2020 وتهيئة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الانضمام إلى هذا الترتيب التجاري الإقليمي، إذ غطى التعاون الاقتصادي الذي يرز في الباب الخامس من الاتفاق مجموعة من المجالات على المستوى الجهوي في إطار تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاقليمي (المتوسطي) أو الثنائي، والتي يتعين العمل على تدعيمها بغية تحقيق الأهداف المتوخاة وذلك باستخدام جملة من الوسائل وآليات التنفيذ، حيث تتمثل مجالات التعاون على

المستوى الثنائي، كما وردت في نص الاتفاق في: الصناعة، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقويمها، تقريب التشريعات، التعاون في مجال الخدمات المالية، الزراعة والصيد البحي، النقل، مجتمع المعلومات والاتصالات، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، التعاون في مجال الجمارك والاحصاء، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلكين، بينما تم اعتماد وسائل تنفيذ هذا التعاون، ومن بينها:

. الحوار الاقتصادي المنتظم الذي يعقد بين الفريقين والذي يغطي كافة قطاعات السياسة الاقتصادية الكلية، مثل اجتماعات المسؤولين والخبراء، وكذا تشجيع الأعمال المشتركة عن طريق الحلقات الدراسية وورش العمل.

. أعمال دعم الشراكة والاستثمار المباشر بين المتعاملين لا سيما الخواص منهم، وكذا دعم برامج الخوصصة.

. تشجيع المساعدات التقنية والادارية والتظيمية وتبادل المعلومات في مجالات التعاون مع دعم أعمال الاستشارة والخبرة والتكوين.

خاتمة

خاتمة:

بعد التطرق إلى مختلف تطورات التي حصلت في الوضعية الاقتصادية منذ العهد العثماني إلى غاية البرامج التنميوية الحالية , وكما هو معروف فقد اختارت السلطات العليا في الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي كمنهج للتسيير، وجسد ذلك من خلال عدة مخططات وبرامج تنموية، كان فيها القطاع العام هو قائد التنمية، ولكن خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي ومع بروز أزمة تراجع أسعار النفط سنة 1986 باشرت السلطات في تبني جملة من الإصلاحات الذاتية، التي لم ترتقي إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي آنذاك، مما ألزم السلطات اللجوء إلى طلب مساعدة الهيئات المالية الدولية، ومنه الدخول في برنامج التثبيت الاقتصادي وكذا برنامج التعديل الهيكلي، التي تم تنفيذهما في إطار سياسة انكماشية وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي كانت مكلفة من الناحية الاجتماعية.

ومع تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري بداية من سنة 2000 نتيجة للارتفاعات المحققة لأسعار البترول دفعت السلطات إلى إقرار برامج إصلاحات اقتصادية، أخذت بعين الاعتبار الآثار السلبية التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية في الفترة السابقة، وترتكز على مقاربة سياسة توسعية أو ما يسمى بـ:سياسة الإنعاش التي تعتمد في مصدرها على النظرية الكينزية في تفعيل الطلب الكلي الفعال المنوط به خلق عرض مساو له.

وما يلاحظ أن تطور الوضع الاقتصادي من خلال البرامج المسطرة وخاصة في الجانب الاجتماعي قد عرف تحسن ملحوظ ، لكن رغم ضخامة الأموال المنفقة التي خصصت لها إلا أن السياسة الاقتصادية في الجزائر بقيت مرهونة بالتغير في قطاع المحروقات بشكل أساسي .

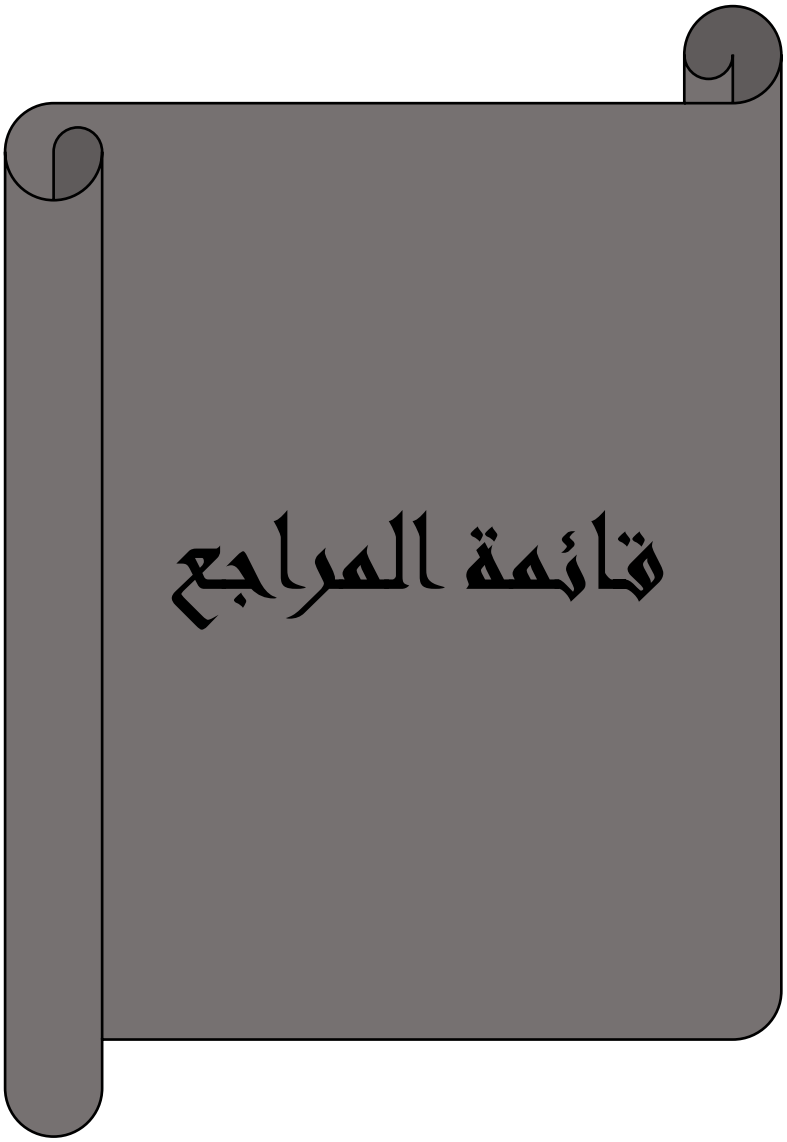
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1- جربيب أم الحسن: **حديث مع عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، موفم للنشر، الجزائر.

2- رمزي زكي: **انفجار العجز - علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء النهج الانكماشي والتنموي-**، دار الهدى للثقافة والنشر، ط1، دمشق، 2000.

3- سعدون بوكبوس: **الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

4- سمير ابراهيم أيوب: **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.

5- عبد الرحمان تومي:**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

6- عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والإرتهان للنفط**، دار هومة، الجزائر، 2016.

7- عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

8- كريم النشاشيبي: **صندوق النقد الدولي والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

9- مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

10- وليد عبد الحميد عايب: **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان.

11- وليد عبد الحميد عايب: **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

ثانيا- الرسائل والاطروحات

1- عابد بشيكر: **أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2017.

2- أحمد الضيف: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015.

3- بالموفق رزوق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات المعاصرة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعه زيان عاشور الجلفة، 2018.

4- جاري فاتح، **مدى ملائمة برامج الاصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية حاله الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعه الجزائر3 ،2012.

5- حسين كشيتي، اجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، جامعه المسيلة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012.

6- دلال بن شيخة: **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، جامعة الجزائر.

7- زكرياء دمدوم: **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000 (دراسة تحليلية)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

8- ساعو باية: **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008.

9- سعودي عبد الصمد: **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

10- صلاح الدين كروش: **البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2015-2016.

11- عبد القادر خليل: **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2006)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3 ، 2008.

13- عبد الكريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

14- عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف سياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعه الجزائر، 2004.

15- فاتح جاري: **مدى ملاءمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

16- محمد راتول: **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2000، ص 9.

17- محمد سعودي: **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.

20- مسعود ميهوب: **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

21- نبيل بوفليح: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

ثالثا- المقالات:

1- محمد كريم قروف ومحمد الطاهر سعودي: **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الاداء الاقتصادي**، متاح على الرابط التالي:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64669 .

2- علي يوسفات: **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 11، 2012.

3- محمد راتول وصلاح الدين كروش،تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق مربع كالدور السحري،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد66،ربيع 2014.

4- محمد راتول: **تحولات الاقتصاد الجزائري، برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، ربيع 2001.

5- مدني بن شهرة: **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائري برنامج وآثاره**، مقال ضمن مجلة إلكترونية مدعمة، العدد 18، فيفري 2005، الموقع الالكتروني: www.uluminsania.net

6- نبيل بوفليح:**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

7- محمد خميستي بن رجم: **الفساد المالي والإداري في الجزائر: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 13، العدد: 40، 2016.

8-سارة بوسيعد وعقون شارف، واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الاول، جوان 2018.

8-بن داودية وهيبة ، التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد **،مجلة شمال افريقيا، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، المجلد 18، العدد28، 2022.**

9-رابعا- المدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية :

1- ساحل فاتح وشعباني لطفي: **آثار انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، 04-05 ديسمبر 2006، بومرداس، الجزائر.

2- صالحي ناجية ومخناش فتيحة: **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)**، جامعة سطيف 1، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، 11-12 مارس 2013.

3- نعيمة برودي: **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والانتعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، 04-05 ديسمبر 2006، كلية الحقوق والعلوم التجارية، بومرداس، الجزائر.

خامسا- المحاضرات:

1- شليق عبد الجليل فوزي محيريق، **محاضرات في السياسة الاقتصادية**، جامعة الشهيد حمه الاخضر بالوادي، 2019.

2-هشام لبزة، **محاضرات في مقياس السياسة الاقتصادية**، جامعه الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016

3- أحمد نصير ، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري ، جامعه الشهيد حمه لخضر بالوادي،2021-2022

4- ميموني سمير ، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري ، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس ، 2019-2018.

5- عبد الله نور الدين ، مطبوعة في الاقتصاد الجزائري ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة ، 2023-2022

6- براهمية أمال ، محاضرات في الاقتصاد الجزائري ، جامعة 08ماي 1945 قالمة ، 2015-2016

7- بوحجيش خالدية ،محاضرات في مقياس: المنظمات الدولية المالية و التجارية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2020-2021

سادسا- القوانين:

1- قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العامة عامي 1980 و1981، وقانون 1986 المتعلق بالجهاز المصرفي وقوانين 1988 المتعلقة بالاستقلالية المالية.

3- قانون رقم 01-12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

4- مصالح الوزير الأول: **ملحق بيان السياسة العامة**،الجزائر، 16 أكتوبر 2010.

5- عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005.

6- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

7- مصالح الوزير الأول: بيان السياسة العامة، مرجع سابق، الملحق رقم 03 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014.

8- بوابة الوزير الأول، البيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية ليوم الخميس 2014/09/18.

9- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014.

10- الوزير الأول: تعليمة بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، 2014.

11- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2017، المادة 119، العدد 77، 29-12-2016.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1- Kada Akacem: **Economic reforms in Algeria: an overview and assessment**, The Journal of North African Studies, Vol.9, No.2, 2004.

2- Nabila Bouzidi: **les reformes économiques en Algérie, ajustement structural et nouveau rôle de l'état**, revue algérienne, faculté de droit, université d'Algérie, février 2007.

3- Services du chef du government: **Le plan de la relance économique 2001 - 2004**, les composantes du programme.

Le plan de relance économique, La strategie de relance.

4- Plan de la reliance économique: **les composantes du programme**, Septembre 2001 à Décembre 2003.

World Bank: **apublic expenditurerview**, Report N 36270 Vol 1, 2007.

5 -Service de première ministère, annexe a la déclaration de politique générale, 16 octobre 2010.

6- Eric Bousserelle: **Dinamique économique-Croissance, crises, cycles**, Gualion éditeur, Paris, 2000.

7- Meenakshi Sundara Rajan: **Impact of Economic Reforms on Economic Issues: A Study of Ethiopia**, African Development Bank, 2005.

8- Kouider Boutaleb: **La Problématique de L'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D: le cas de l'Algérie**, colloque international sur Les politiques en Algérie: réalités et perspectives, Tlemcen 29/30 Novembre 2004.